مركز العدل لدراسات السياسات العامة

العدل

كم تُكلف معيشة أسرة مصرية من الطبقة الوسطى؟

تقدير مرجعي لتكلفة سلة المعيشة
لأسرة حضرية من أربعة أفراد خلال عام 2026

إعداد

فاطمة إبراهيم عمر

باحث سياسات عامة وشؤون برلمانية

أغسطس 2026

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المنهجي والاقتصادي للدراسة

أولاً: منهجية الدراسة

ثانياً: بناء نموذج الأسرة محل الدراسة

ثالثاً: الإطار الاقتصادي الحاكم لتكلفة المعيشة

رابعاً: حدود الدراسة ومنهجية التعامل مع النتائج

الفصل الثاني: تحليل بنود الإنفاق الأساسية

أولاً: الغذاء

ثانياً: الخبز المدعم

ثالثاً: الوقود والطاقة

رابعاً: السكن

خامساً: النقل

سادساً: المرافق

سابعاً: الاتصالات والإنترنت

ثامناً: الصحة

تاسعاً: التعليم

عاشراً: الملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة

الفصل الثالث: الحصيلة الإجمالية وفجوة الدخل

أولاً: الحصيلة الإجمالية للإنفاق

ثانياً: فجوة الدخل وتكلفة المعيشة

ثالثاً: اختبار حساسية تكلفة السلة عبر سيناريوهات الطبقة الوسطى

الخلاصة والتوصيات

خاتمة

المصادر

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
جدول (1)	المؤشرات الاقتصادية الحاكمة لمعيشة الأسرة — أحدث القيم المتاحة حتى يوليو 2026
جدول (2)	السلة الغذائية الشهرية المرجعية لنصيب الفرد باستثناء الخبز المدعم — أسعار الجهاز المركزي، مايو 2026
جدول (3)	(تطور وزن وسعر رغيف الخبز المدعم خلال الفترة (2014 - 2026
جدول (4)	المسار التاريخي لأسعار المنتجات البترولية (مارس 2024 - مارس 2026)
جدول (5)	متوسط الإنفاق الشهري على السكن وفق نمط الحيازة والموقع
جدول (6)	تعريفات وسائل النقل الجماعي المستخدمة في التنقل الحضري الرئيسية في 2026
جدول (7)	توزيع كلفة النقل الشهرية على أفراد الأسرة
جدول (8)	الشرائح الرسمية لتعريفة الكهرباء والمياه والغاز المنزلي
جدول (9)	الفاتورة الشهرية المقدَّرة للمرافق للأسرة محل الدراسة
جدول (10)	التوزيع الشهري للإنفاق على الاتصالات والإنترنت للأسرة
جدول (11)	متوسط الإنفاق الصحي الشهري للأسرة
جدول (12)	المتوسط الشهري السنوي المكافئ لتكلفة تعليم طفلين
جدول (13)	العبء النقدي للتعليم في شهر بداية العام الدراسي
جدول (14)	متوسط الإنفاق الشهري على الملبس والنظافة والعناية الشخصية
جدول (15)	الإنفاق الشهري على المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة
جدول (16)	الإنفاق الشهري واليومي للأسرة والنصيب الحسابي المكافئ للفرد عبر البنود — السيناريو الأوسط المرجعي
جدول (17)	الفجوة بين الحد الأدنى للأجر وتكلفة المعيشة للأسرة — السيناريو الأوسط المرجعي
جدول (18)	تكلفة سلة المعيشة الشهرية للأسرة وفق ثلاثة سيناريوهات استهلاكية داخل الطبقة الوسطى
جدول (19)	مساهمة بنود السلة في اتساع النطاق بين السيناريوهات

جميع الأرقام السعرية الرسمية منسوبة إلى مصادرها وتواريخ إصدارها. أما الكميات الاستهلاكية وأوزان بعض البنود غير الغذائية، فمقدرة رصدياً على أساس أنماط الاستهلاك السائدة ومُعدلة بحركة الأسعار حتى تاريخه.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل
شكل (1)	تآكل القيمة الحقيقية لدعم الخبز — سعر الجرام الواحد (2014–2026)
شكل (2)	المسار التاريخي لأسعار الوقود (مارس 2024–مارس 2026)
شكل (3)	توزيع الإنفاق الشهري للأسرة على بنود المعيشة العشرة — السيناريو الأوسط
شكل (4)	الفجوة بين الحد الأدنى للأجر والتكلفة المرجعية المقدَّرة للمعيشة
شكل (5)	تكلفة سلة المعيشة عبر سيناريوهات الطبقة الوسطى الثلاثة

حزب العدل

الملخص التنفيذي

تُقدر هذه الورقة التكلفة المرجعية لسلة معيشة أسرة حضرية مصرية مرجعية من الطبقة الوسطى، مكونة من أربعة أفراد، باعتبار الأسرة هي وحدة التحليل الاقتصادية الأساسية، وفق المواصفات والافتراضات المحددة داخلها، من خلال تحليل عشرة محاور للإنفاق: الغذاء، والخبز المدعم، والوقود والطاقة، والسكن، والنقل، والمرافق، والاتصالات، والصحة، والتعليم، والملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة، لتبني منها سلة إنفاق مرجعية تضم عشرة بنود مالية مستقلة، بينما يظل محور الوقود والطاقة تحليلاً سياقياً لا بنداً مالياً منفصلاً عن السلة، إذ يتوزع أثره داخل تكلفتي النقل والمرافق تجنباً للازدواج الحسابي. ولا تنطلق الدراسة من نموذج نظري لأسرة مثالية، بل من بناء نمط استهلاكي مرجعي تحكمه محدودية الدخل، وتحدده أسعار رسمية منشورة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والجهات التنظيمية المختصة. وهي بهذا التصميم دراسة معيارية تقديرية تقيس تكلفة تغطية سلة احتياجات وإنفاق مرجعية، لا مسحاً ميدانياً لقياس الإنفاق الفعلي لعموم الأسر المصرية، ومن ثم يظل الرقم الناتج عنها مشروطاً بالفرضيات والأسعار والقيم المرجعية والأوزان المستخدمة، ويتغير بتغيرها.

وتنطلق الدراسة من أسرة حضرية مرجعية من أربعة أفراد، يلتحق طفلان منهم بالتعليم، تنتمي إلى الطبقة المتوسطة وفق التعريف الاستهلاكي المعتمد داخلها، وهي بحكم تصميمها دراسة معيارية تقديرية لا مسحاً ميدانياً. ولأن تكلفة المعيشة لا تتحدد بقيمة واحدة ثابتة، فقد بُنيت ثلاثة ملفات استهلاكية تحليلية داخل الإطار العام للطبقة المتوسطة: الوسطى الدنيا، والوسطى المرجعية، والوسطى العليا. وتبلغ التكلفة المرجعية للسلة في السيناريو الأوسط نحو **32 ألف جنيه شهرياً للأسرة** (**31,784** جنيهاً بالحساب التفصيلي)، بينما تبلغ في سيناريو الوسطى الدنيا نحو **23,106** جنيهاً، وفي سيناريو الوسطى العليا نحو **43,239** جنيهاً. ولا يمثل هذا النطاق فترة ثقة إحصائية ولا توزيعاً للسكان، وإنما نطاق حساسية قائم على السيناريوهات، ينشأ عن اختلاف كثافة الاعتماد على سوق التعليم الموازي، ومستوى العبء السكني داخل نمط حيازة سكنية واحد هو الاستئجار في السوق الحرة، ومستوى الاستهلاك في الغذاء والصحة والنقل والبنود الأكثر مرونة كالملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة. وتستحوذ أربعة بنود فقط — الغذاء والسكن والتعليم والنقل — على قرابة **70%** من إنفاق

السيناريو الأوسط، بما يعكس أن الأسرة توجه الجانب الأكبر من دخلها إلى احتياجات منخفضة المرونة لا تملك هامشاً حقيقياً للتحكم فيها.

وبمقارنة هذه التكلفة بالحد الأدنى للأجر الحكومي البالغ **8,000** جنيه شهرياً، تكشف الدراسة عن فجوة هيكلية لا ظرفية: فالأجر الأدنى لا يغطي سوى نحو **25.2%** من تكلفة السلة في السيناريو الأوسط، بعجز شهري يقارب **نحو 23.8 ألف** جنيه إذا اعتمدت على دخل معيل واحد، أي أن الأسرة تحتاج إلى نحو **أربعة أمثال** هذا الأجر لتغطية سلتها المرجعية كاملة. وتزداد الفجوة اتساعاً في القطاع الخاص، حيث لا يغطي الحد الأدنى المعتمد فيه (7,000 جنيه) سوى نحو **22.0%** من الاحتياج. وتبلغ حدة هذه الفجوة أقصاها عند بند الغذاء وحده، إذ يستوعب الإنفاق الغذائي للأسرة، بعد إضافة الخبز المدعم، نحو **104%** من الحد الأدنى الحكومي للأجر، بما يعني أن راتب العامل عند الحد الأدنى لا يكفي لإطعام أسرته فحسب، قبل الانتقال إلى أي بند آخر من بنود المعيشة.

ولا تتوقف الدراسة عند قياس حجم الفجوة، بل ترصد كذلك أثرها النوعي على سلوك الاستهلاك: فقد أعادت محدودية الدخل تشكيل السلة الغذائية للأسرة، بانتقالها من المنتجات الطبيعية الأعلى جودة إلى بدائل مهدرجة ومصنعة أقل تكلفة، ومن اللحوم الطازجة إلى المجمدة المستوردة. كما أظهرت استمرار الاعتماد الواسع على الدروس الخصوصية والمنصات التعليمية، وتحمل الأسرة الجزء الأكبر من الإنفاق الصحي من مواردها الخاصة، بما يعكس ضغوطاً هيكلية تتجاوز القدرة الشرائية إلى كفاءة الخدمات العامة ذاتها.

وبناءً على هذه النتائج، تقدم الدراسة حزمة من التوصيات تستهدف تعزيز اتساق سياسات الأجور والحماية الاجتماعية مع التكلفة المرجعية المقدَّرة للمعيشة، من أبرزها: **استحداث مؤشر دوري لتكلفة المعيشة وربطه بمراجعة الأجور**، وحماية القيمة الحقيقية لدعم الخبز، **وتسريع التوسع في منظومة التأمين الصحي الشامل**، ومعالجة الأسباب المؤسسية للاعتماد المتزايد على الدروس الخصوصية، **وتحديد مسار زمني ملزم لتقارب الحد الأدنى للأجور بين القطاعين الحكومي والخاص**، وإلزام التخطيط العمراني الجديد بتقييم أثر تكلفة النقل قبل الترخيص، **وتقصير دورية مسح الدخل والإنفاق الأسري ونشر بياناته التفصيلية**، وتقييد الزيادة السنوية في إيجارات عقود السوق الحر الجديدة، **وربط قيمة استحقاق برنامج**

"تكافل وكرامة" بمؤشر السلة المعيشية ذاته، بما يدعم بناء سياسات عامة أكثر كفاءة واستجابة للواقع المعيشي.

مقدمة

ثمة مسافة شاسعة بين أن تقرأ أن التضخم بلغ نسبة معينة، وأن ترى أماً تُعيد كيس الجبن الطبيعي إلى رف السوبر ماركت وتمد يدها إلى بديل أقل ثمناً وأضعف قيمة غذائية. وهذه المسافة — بين المؤشر الاقتصادي المجرد والحياة اليومية التي يعيشها المواطن — هي ما تسعى هذه الورقة إلى ردمه. فهي لا تتوقف عند قياس مقدار الزيادة في الإنفاق، وإنما تحاول تفسير الكيفية التي أعادت بها موجات الغلاء تشكيل أنماط الاستهلاك داخل الأسرة المصرية، حتى أصبح معيار الاختيار في كثير من الأحيان هو القدرة على الدفع لا الجودة، وتحول الرخيص من بديل استثنائي إلى خيار دائم تفرضه حدود الدخل.

ومن هذا المنطلق، لا تبدأ الدراسة من الرقم، وإنما من الأسرة، لأن المؤشرات الاقتصادية، مهما بلغت دقتها، لا تكتمل دلالتها إلا إذا قُرئت في سياقها الاجتماعي. فارتفاع سعر سلعة بعينها لا يعني مجرد زيادة في بند من بنود الإنفاق، بل قد يعني اختفاءها من المائدة، أو استبدالها ببديل أقل جودة، أو إعادة ترتيب أولويات الأسرة بأكملها. ولهذا فإن السؤال الذي تنطلق منه الورقة ليس: **كم ارتفعت الأسعار؟** وإنما: **كيف انعكس هذا الارتفاع على نمط الحياة اليومية للأسرة المصرية؟**

وبناءً على ذلك، صُممت الجداول الواردة في هذه الدراسة باعتبارها أدوات للتحليل، لا مجرد عرض للأرقام. فكل جدول يوضح منهجية بنائه والغرض منه، ثم تعقبه قراءة تحليلية تربط الأرقام بسلوك الأسرة، وبالسياسات الاقتصادية المؤثرة في تكلفة المعيشة، وبالفجوة بين الدخل والاحتياجات الأساسية، بحيث تتحول البيانات الإحصائية إلى تفسير متكامل لواقع المعيشة، لا إلى مؤشرات منفصلة عن سياقها.

الفصل الأول

الإطار المنهجي والاقتصادي للدراسة

لا يمكن تقدير تكلفة المعيشة أو تفسير تطور بنود الإنفاق بمعزل عن الإطار المنهجي الذي بُنيت عليه الدراسة، أو عن البيئة الاقتصادية التي تتحرك داخلها الأسرة المصرية. ومن ثم، يتناول هذا الفصل الأسس المنهجية التي استندت إليها الدراسة، ويعرض نموذج الأسرة محل الدراسة، ثم يستعرض أبرز المؤشرات الاقتصادية الحاكمة التي تشكل السياق العام لقراءة نتائجها.

أولاً: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الورقة على بناء سلة إنفاق مرجعية لأسرة حضرية من الطبقة الوسطى، باعتبار الأسرة وحدة التحليل الاقتصادية الأساسية التي تُحتسب عندها التكلفة، وصولاً إلى تقدير منضبط لتكلفة المعيشة خلال عام 2026. ولا تُوزَّع بنود السلة توزيعاً آلياً بالتساوي على أفراد الأسرة، إذ تختلف طبيعة كل بند بحسب المستفيد منه: فمنها ما يمكن نسبته إلى الفرد بمعنى اقتصادي مباشر كالغذاء والخبز، ومنها ما تتحمله الأسرة بوصفها وحدة واحدة كالسكن والمرافق والإنترنت المنزلي، ومنها ما يخص مستفيدين بعينهم كالتعليم الذي يتعلق بالطفلين دون بقية الأفراد. ومن ثم تُستخدم مؤشرات الفرد داخل الدراسة بوصفها نصيباً حسابياً مكافئاً حيث يكون لذلك معنى، لا بوصفها إنفاقاً فعلياً مستقلاً لكل فرد.

ولتحقيق ذلك، جُمعت البيانات من مستويين متكاملين. يتمثل المستوى الأول في البيانات الرسمية المنشورة، وفي مقدمتها متوسطات أسعار التجزئة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لشهر مايو 2026، ومعدلات التضخم، وبيانات الحد الأدنى للأجور، وأسعار الوقود، وتعريفات الكهرباء والمياه والغاز، وأسعار خدمات النقل والاتصالات. أما المستوى الثاني، فيتمثل في التقديرات البحثية المستخدمة في البنود التي لا تتوافر بشأنها بيانات رسمية تفصيلية محدثة، مثل بعض مكونات الإنفاق على التعليم والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية، وقد بُنيت جميعها على أنماط استهلاك واقعية مع بيان أسس احتسابها بصورة واضحة.

وتنتمي هذه الدراسة، بحكم هذا التصميم، إلى فئة الدراسات المعيارية التقديرية لا إلى المسوح الميدانية، فهي لا ترصد إنفاقاً فعلياً لعينة من الأسر عبر استمارة بحثية، وإنما تبني سلة إنفاق مرجعية ثم تُسعرها بأسعار رسمية منشورة. ومن ثم يلزم التمييز عند قراءة نتائجها بين مستويين: بيانات رسمية موثقة المصدر، تشمل الأسعار والتعريفات ومعدلات التضخم والحد الأدنى للأجور، وتقديرات وضعتها الدراسة، تشمل كميات الاستهلاك وأوزان بعض البنود غير الغذائية وعدد مراحل الانتقال اليومية، وقد أُفصح عن أساس احتساب كل منها في موضعه من الدراسة.

ثانياً: بناء نموذج الأسرة محل الدراسة

قبل احتساب أي بند من بنود الإنفاق، كان من الضروري تحديد الأسرة التي تقوم عليها هذه الدراسة، لأن تكلفة المعيشة تختلف باختلاف عدد الأفراد، ومكان الإقامة، ونمط السكن، وعدد العاملين، وطبيعة التعليم، ومدى الوصول إلى الخدمات.

ولأن الدراسة تنسب أسرتها المرجعية إلى الطبقة المتوسطة، لزم تحديد المقصود بهذا الوصف قبل الانتقال إلى خصائص الأسرة ذاتها. فلأغراض هذه الدراسة، تُفهم الطبقة المتوسطة من منظور اقتصادي قائم على القدرة الاستهلاكية، باعتبارها الفئة التي تستطيع تغطية احتياجاتها الأساسية بصورة منتظمة، وتتجاوز مستوى الفقر، مع الاحتفاظ بهامش محدود للإنفاق على الاحتياجات غير الأساسية، دون أن يصل نمط استهلاكها إلى مستويات الفئات الأعلى دخلاً ورفاهاً. وبهذا المعنى، تشغل الطبقة المتوسطة موقعاً وسيطاً بين الأسر التي تواجه قيوداً في تلبية احتياجاتها الأساسية، والأسر التي تتمتع بقدرة أوسع على الإنفاق الاختياري والادخار والرفاه. ويستند هذا التحديد إلى المنظور الاستهلاكي الذي تعرضه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في تقريرها عن الطبقة الوسطى العربية.

وانطلاقاً من هذا التعريف، تعتمد الدراسة أسرة حضرية مرجعية من أربعة أفراد بوصفها نموذجاً تحليلياً لأسرة من الطبقة المتوسطة، ثم تقدر تكلفة السلة المعيشية اللازمة لتغطية احتياجاتها وفق مجموعة من الافتراضات المحددة والمعلنة. ومن ثم، لا تستخدم الدراسة مفهوم الطبقة المتوسطة بوصفه حداً نقدياً ثابتاً للدخل، ولا تهدف إلى قياس حجم هذه الطبقة في مصر، وإنما تستخدمه إطاراً اقتصادياً واجتماعياً لتحديد خصائص الأسرة المرجعية التي تُبنى عليها تقديرات تكلفة المعيشة.

ولأغراض اختبار حساسية تكلفة السلة، تميز الدراسة تحليلياً بين ثلاثة أنماط استهلاكية داخل الإطار العام للطبقة المتوسطة: أسرة من الوسطى الدنيا، وأسرة وسطى مرجعية، وأسرة من الوسطى العليا. ولا يمثل هذا التقسيم حدوداً رسمية للدخل أو تصنيفاً إحصائياً للسكان، وإنما أداة تحليلية لاختبار مدى تغير تكلفة المعيشة مع اختلاف مواصفات السلة ومستوى استخدام بعض السلع والخدمات داخل الطبقة الاجتماعية نفسها. ومن ثم فإن هذه السيناريوهات لا تحدد حجم أي شريحة من السكان، ولا تعني أن كل أسرة داخل الشريحة تنفق المبلغ نفسه، وإنما هي ثلاثة ملفات استهلاك معيارية يقوم عليها اختبار الحساسية الوارد في الفصل الثالث. ويمثل السيناريو الأوسط منها القيمة المرجعية الرئيسية التي تُبنى عليها نتائج الدراسة وتحليلها.

ولهذا اعتمدت الدراسة نموذجاً لأسرة حضرية مكونة من أربعة أفراد، وهو الحجم الذي يتوافق مع المتوسطات العامة الواردة في بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويعمل عائل الأسرة في وظيفة حكومية أو في القطاع الخاص، بينما تقيم الأسرة في مسكن متوسط بإحدى المدن الكبرى أو نطاقها العمراني، ويلتحق طفلان بالتعليم الحكومي.

ولا تمثل هذه الأسرة حالة استثنائية، كما لا تُعد نموذجاً للفقر المدقع أو للقدرة المعيشية المرتفعة، وإنما تعبر عن شريحة واسعة من الطبقة الوسطى التي ارتبط استقرارها تاريخياً بقدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية، مع الاحتفاظ بهامش محدود للادخار أو تحسين مستوى المعيشة. إلا أن تتبع إنفاق هذه الأسرة خلال عام 2026 يكشف عن تراجع ذلك الهامش بصورة واضحة، واتجاه جانب متزايد من دخلها إلى تغطية الاحتياجات الأساسية فقط.

ولا يقتصر هذا التحول على ارتفاع قيمة ما تنفقه الأسرة، وإنما يمتد إلى طبيعة ما تشتريه. فالسلة الغذائية التي كانت تعتمد قبل سنوات على منتجات طبيعية أو أعلى جودة أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على بدائل أقل تكلفة، ليس نتيجة تغير في الأذواق أو أنماط الاستهلاك، وإنما نتيجة مباشرة لتراجع القوة الشرائية واتساع الفجوة بين الدخل والأسعار. ومن ثم، فإن الأرقام الواردة في هذه الدراسة لا تعكس سلة استهلاك مثالية، وإنما ترصد سلوكاً استهلاكياً واقعياً أعادت الظروف الاقتصادية تشكيله.

واعتمدت الدراسة في المقارنات الدولية على سعر صرف الدولار المعلن من البنك المركزي المصري في 9 يوليو 2026 والبالغ 49.77 جنيهاً للدولار، بينما اتخذت من الحد الأدنى للأجر الحكومي البالغ 8,000 جنيه شهرياً نقطة مرجعية لقياس العلاقة بين تكلفة المعيشة والدخل، ليس باعتباره الدخل الفعلي لجميع الأسر، وإنما بوصفه الحد الرسمي الأدنى الذي يمكن من خلاله تقييم مدى قدرة الأجر على تغطية الاحتياجات الأساسية.

وبذلك تمثل الأسرة المرجعية المستخدمة في هذه الدراسة إطاراً تحليلياً يسمح بقياس تكلفة المعيشة بصورة متماسكة وقابلة للمقارنة بين مختلف بنود الإنفاق. فالغاية من هذا النموذج ليست إنتاج متوسطات إحصائية جديدة، وإنما تفسير الواقع الذي تعكسه الأرقام، والكشف عن الكيفية التي أعادت بها التطورات الاقتصادية ترتيب أولويات الإنفاق داخل الأسرة المصرية، وعن حجم الفجوة التي باتت تفصل بين ما تكسبه الأسرة وما تحتاج إليه للحفاظ على مستوى معيشة كريم.

على أن هذا النموذج يظل إطاراً مرجعياً معيارياً لا وصفاً إحصائياً لأسرة قائمة بعينها، إذ إن أي تعديل في خصائصه، كعدد الأفراد أو نمط الحيازة السكنية أو المحافظة أو نوع التعليم، يُنتج بالضرورة قيمة مختلفة للسلة المحسوبة.

ثالثاً: الإطار الاقتصادي الحاكم لتكلفة المعيشة

لا تتحرك الأسرة محل الرصد في فراغ، وإنما تتخذ قراراتها اليومية داخل بيئة اقتصادية تتداخل فيها معدلات التضخم مع تحركات سعر الصرف، وتطور الأجور، وارتفاع تكاليف السكن والطاقة والنقل والخدمات. ومن ثم، لا يمكن تفسير التغير الذي طرأ على هيكل إنفاق الأسرة من خلال أسعار السلع الغذائية وحدها، إذ إن قدرتها على شراء هذه السلع تتحدد في النهاية بما تحصل عليه من دخل، وبما تستهلكه الالتزامات الثابتة من هذا الدخل قبل الوصول إلى المائدة.

ويعرض الجدول التالي مجموعة من المؤشرات التي تشكل الإطار العام للدراسة. ولم تُدرج هذه المؤشرات باعتبارها بيانات كلية منفصلة عن موضوع الورقة، وإنما لارتباط كل منها مباشرة بأحد عناصر تكلفة المعيشة: فسعر الصرف يؤثر في السلع ومستلزمات الإنتاج المستوردة، والتضخم يقيس الاتجاه العام

للأسعار، والحد الأدنى للأجر يوضح الحد الرسمي الأدنى للدخل، بينما يحدد متوسط حجم الأسرة عدد الأفراد الذين تتوزع عليهم مواردها ونفقاتها.

جدول (1): المؤشرات الاقتصادية الحاكمة لمعيشة الأسرة – أحدث القيم المتاحة حتى يوليو 2026

المؤشر	القيمة	المصدر
متوسط حجم الأسرة الحضرية	نحو 4 أفراد	الجهاز المركزي، مايو 2025
الحد الأدنى للأجر – القطاع الحكومي	8,000 جنيه	مجلس الوزراء، 2026
الحد الأدنى للأجر – القطاع الخاص	7,000 جنيه	المجلس القومي للأجور، 2025
سعر صرف الدولار (بيع رسمي)	49.77 جنيه	البنك المركزي، 9 يوليو 2026
التضخم السنوي الحضري	14.9%	الجهاز المركزي، يوليو 2026
التضخم السنوي (إجمالي الجمهورية)	13.0%	الجهاز المركزي، يوليو 2026

تكشف المؤشرات السابقة أن الأسرة المصرية تتحرك داخل بيئة اقتصادية تتسم باستمرار الضغوط التضخمية، وارتفاع تكاليف المعيشة، واتساع الفجوة بين تطور الأسعار وتطور الدخول. ومن ثم، فإن أي قراءة لتكلفة الغذاء أو السكن أو التعليم بمعزل عن هذه المؤشرات ستبقى قراءة ناقصة، لأن كل بند من بنود الإنفاق يتأثر بدرجة أو بأخرى بهذه المتغيرات الكلية.

ولهذا جاء سعر صرف الدولار في مقدمة المؤشرات، ليس لأن الأسرة تتعامل بالدولار في حياتها اليومية، وإنما لأن جزءاً معتبراً من السلع والخدمات التي تستهلكها يعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مكونات مستوردة، سواء في الغذاء أو الدواء أو الطاقة أو مستلزمات الإنتاج. ومن ثم، فإن أي تغير في سعر الصرف ينعكس تدريجياً على تكلفة الإنتاج والنقل والتوزيع، قبل أن يظهر في أسعار السلع التي تصل إلى المستهلك.

أما معدلات التضخم، فقد أُدرج منها مؤشران، أحدهما للتضخم الحضري والآخر لإجمالي الجمهورية، لأن الأسرة التي تعتمد عليها الدراسة تمثل أسرة حضرية، بينما يظل معدل الجمهورية مؤشراً عاماً يوضح اتجاه الأسعار على المستوى الوطني. ويُظهر ارتفاع التضخم الحضري إلى 14.9% مقابل 13.0% لإجمالي

الجمهورية أن الضغوط السعرية داخل المدن ما تزال أعلى نسبياً، وهو ما يرتبط بطبيعة الإنفاق الحضري الذي يستحوذ فيه السكن والمرافق والنقل والخدمات على وزن أكبر من نظيره في الريف.

غير أن قراءة التضخم لا تكتمل بالنظر إلى المعدل العام وحده، لأن أثره الحقيقي يتحدد بحسب السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها. وتشير بيانات الجهاز المركزي إلى أن أكبر الزيادات السنوية تركزت في السكن والمرافق والوقود، ثم النقل، ثم التعليم، وهي بنود تتميز بانخفاض مرونتها، أي أنها لا تسمح للأسرة بتقليص استهلاكها بصورة جوهرية عند ارتفاع أسعارها. فلا يمكن للأسرة أن تستغني عن المسكن، أو توقف انتقال العائل إلى عمله، أو تمنع أبناءها من الذهاب إلى المدرسة، وهو ما يجعل أثر التضخم عليها أكثر حدة من مجرد الرقم المعلن.

وفي المقابل، أُدرج الحد الأدنى للأجر باعتباره المرجع الرسمي للدخل الذي ستُقارن به تكلفة المعيشة في نهاية الدراسة. ولا يعني ذلك أن جميع العاملين يحصلون على هذا المستوى من الأجر، وإنما لأنه يمثل الحد الأدنى الذي تعترف به الدولة كدخل شهري للعامل. ومن ثم، فإن قياس قدرة هذا الدخل على تغطية الاحتياجات الأساسية يوفر مؤشراً موضوعياً على العلاقة بين السياسات الأجرية وتكلفة المعيشة. كما أُدرج متوسط حجم الأسرة الحضرية البالغ نحو أربعة أفراد، لأنه يمثل الركيزة الحسابية التي بُنيت عليها جميع الجداول اللاحقة، فتكاليف السكن والمرافق والاتصالات والنقل تُحسب أولاً للأسرة كوحدة اقتصادية واحدة، ثم يجري توزيعها على عدد أفرادها لاستخراج متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الشهري واليومي.

وتكشف المؤشرات السابقة أن الضغوط التي تواجهها الأسرة المصرية لا ترجع إلى ارتفاع أسعار سلعة بعينها، وإنما إلى تزامن مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تعمل في الاتجاه نفسه. فارتفاع تكلفة الطاقة والنقل ينعكس على أسعار الإنتاج والتوزيع، ويؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات، بينما يظل نمو الدخول أبطأ من وتيرة هذا الارتفاع، فتتراجع القوة الشرائية للأسرة بصورة تدريجية. وتزداد حدة هذا الأثر لأن الزيادات السعرية تتركز في البنود الأساسية التي يصعب الاستغناء عنها، وهو ما يدفع الأسرة إلى إعادة توزيع مواردها المحدودة على حساب البنود الأكثر مرونة، فتؤجل شراء الملابس، وتقلص الإنفاق الترفيهي، ثم تمتد الضغوط تدريجياً إلى الغذاء نفسه، ليس من خلال خفض الكميات فقط، وإنما عبر التحول إلى بدائل أقل تكلفة وأدنى جودة.

ومن ثم، فإن هذا الجدول لا يمثل مجرد عرض لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية، بل يضع الإطار التفسيري الذي تُقرأ في ضوئه بقية محاور الدراسة. فكل تحول ستكشفه الجداول التالية في الغذاء أو السكن أو الصحة أو التعليم أو النقل لا يمكن فهمه بمعزل عن البيئة الاقتصادية التي تعيشها الأسرة، والتي أصبحت تجعل البحث عن الأقل تكلفة يتقدم على البحث عن الأفضل جودة، وهو التحول الذي تمثل هذه الدراسة محاولة لرصده وتحليل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: حدود الدراسة ومنهجية التعامل مع النتائج

يُقصد بتحديد حدود الدراسة ضبط النطاق الذي تصلح نتائجها للتعميم داخله، لا التقليل من قيمتها التفسيرية، فكل تقدير لتكلفة المعيشة يقوم على اختيارات منهجية صريحة، ويستمد انضباطه من وضوح هذه الاختيارات لا من إغفالها. وعلى هذا الأساس تُقرأ النتائج الواردة في الفصلين التاليين في ضوء الحدود الخمسة الآتية.

أولاً: طبيعة الدراسة معيارية تقديرية لا مسحية ميدانية. فهي لا تستند إلى استمارة بحثية طُبقت على عينة ممثلة من الأسر، وإنما إلى سلة إنفاق مرجعية سُعرت بأسعار رسمية منشورة. ومن ثم فإن الرقم الناتج عنها يعبر عن تكلفة تغطية سلة محددة المواصفات، لا عن متوسط ما تنفقه الأسر المصرية فعلياً، وهو تمييز جوهري عند مقارنة نتائجها ببيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الذي يقيس الإنفاق المُبلغ عنه من عينة مسحية ممثلة بأوزان إحصائية. ولا تُقدم البيانات الرسمية الأقدم المستخدمة في المقارنة باعتبارها قياساً لإنفاق الأسر في عام 2026، وإنما مرجعاً لاختبار اتساق هيكل السلة اتجاهياً، مع مراعاة اختلاف السنة والمنهج والعينة والتغطية ووحدة القياس.

ثانياً: النتائج مشروطة بالفرضيات المعتمدة. فقيمة السلة تتحدد بمجموعة من الفرضيات المعلنة داخل الدراسة، من بينها حجم الأسرة، ونمط الحيازة السكنية والقيمة المرجعية المعتمدة للسكن، وعدد مراحل الانتقال اليومية وعدد أيام العمل الشهرية، وعدد المواد وكثافة الدروس الخصوصية وعدد أشهر استخدامها الفعلي. وأي تعديل في إحدى هذه الفرضيات يُنتج قيمة مختلفة للسلة صعوداً أو هبوطاً. وقد

وُسع اختبار الحساسية في هذه النسخة ليشمل السلة كاملة من خلال ثلاثة سيناريوهات استهلاكية داخل الطبقة الوسطى، بدلاً من قصره على بندي الغذاء والسكن، على أن يظل لكل بند محرك حساسية اقتصادي خاص به لا نسبة موحدة للزيادة أو الخفض.

ثالثاً: مقارنة تكلفة الأسرة بالحد الأدنى للأجر مقارنة معيارية لا وصفية. فالغرض منها قياس المسافة بين ما تقره سياسة الأجور بوصفه حداً أدنى رسمياً وبين تكلفة سلة الاحتياجات المرجعية، لا تصوير الدخل الفعلي للأسرة. ولا تفترض الدراسة أن الأسرة تعتمد على مصدر دخل واحد، إذ يشيع تعدد مصادر الدخل داخل الأسرة الواحدة، سواء عبر عمل أكثر من فرد، أو أعمال إضافية، أو تحويلات ومعاشات وإعانات نقدية، وهو ما يفسر قدرة كثير من الأسر على تدبير معيشتها رغم اتساع الفجوة المحسوبة. ومن ثم يُقرأ رقم العجز بوصفه مؤشراً على قصور الأجر الأدنى المفرد عن تغطية السلة المرجعية، لا بوصفه عجزاً نقدياً فعلياً في موازنة كل أسرة.

رابعاً: الدراسة تقيس تكلفة المعيشة لا مستوى المعيشة. فالأولى قيمة نقدية لازمة لتغطية سلة محددة من الاحتياجات، أما الثاني فمفهوم أوسع يشمل الدخل الحقيقي، والثروة والأصول المملوكة، وجودة الخدمات العامة المتاحة، والتحويلات الاجتماعية العينية، وأنماط توزيع الإنفاق داخل الأسرة. ولذلك لا تُقدم نتائج هذه الورقة بوصفها قياساً للرفاه الاقتصادي ولا تقديراً لخط فقر، ولا يصح استخدامها بديلاً عن خطوط الفقر القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أو عن خطوط الفقر الدولية المعتمدة لدى البنك الدولي، لاختلاف الغرض والمنهج في كل منها. وقد حدث البنك الدولي في يونيو 2025 خطوط الفقر الدولية على أساس تعادلات القوة الشرائية لعام 2021، لتصبح 3.00 دولارات للفرد يومياً للفقر المدقع، و4.20 دولارات للخط المرتبط بمجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى التي تُصنف مصر ضمنها، و8.30 دولارات للخط الأعلى المستخدم في مقارنات البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. وهذه الخطوط أدوات دولية للمقارنة تُحتسب بتعادلات القوة الشرائية لا بسعر الصرف السوقي، وتظل خطوط الفقر القومية أوثق صلة بالحوار والسياسات الوطنية. ومن ثم فإن تجاوز تكلفة السلة المرجعية لأي من هذه الخطوط لا يمثل تناقضاً، لأن خط الفقر يحدد عتبة دنيا للحرمان، بينما تقيس هذه الورقة تكلفة تغطية سلة احتياجات وإنفاق محددة المواصفات، وكلاهما يختلف عن مستوى المعيشة أو الرفاه الاقتصادي بوصفه مفهوماً أوسع.

خامساً: حدود النطاق الجغرافي والزمني. تنصرف النتائج إلى أسرة حضرية خلال عام 2026 وفق الأسعار السارية في تاريخ الرصد، ولا تمتد بالضرورة إلى الأسر الريفية أو إلى المحافظات ذات المستويات السعرية المغايرة، ولا سيما في بند السكن الذي يمثل أوسع بنود الدراسة تبايناً جغرافياً. كما تظل النتائج قابلة للتغير مع أي تعديل لاحق في الأسعار الإدارية أو التعريفات المنظمة أو سعر الصرف.

سادساً: حدود وحدة التحليل والمعالجة الزمنية للنفقات. تُحتسب تكلفة السلة أساساً على مستوى الأسرة المرجعية بوصفها الوحدة الاقتصادية التي تتحمل الإنفاق، ولا يمكن توزيع كل بند بالتساوي على أفرادها الأربعة، إذ تخص تكلفة التعليم الطفلين الملتحقين بالتعليم دون بقية الأفراد، بينما يمثل السكن والمرافق والإنترنت المنزلي أعباءً أسرية مشتركة لا تتغير بتغير عدد المقيمين. ولذلك تُقدم مؤشرات الفرد الواردة في الدراسة بوصفها نصيباً حسابياً مكافئاً حيث ينطبق، لا إنفاقاً فعلياً مستقلاً لكل فرد. كما جرى تحويل النفقات الموسمية والسنوية إلى متوسط شهري سنوي مكافئ بضربها في عدد أشهر حدوثها الفعلي ثم قسمتها على اثني عشر شهراً، وهو ما ينطبق على الدروس الخصوصية والمنصات التعليمية والأدوات المدرسية والأنشطة والكتب وأدوات بداية العام والنقل المدرسي والملابس. ومن ثم يلزم التمييز بين هذا المتوسط وبين العبء النقدي في شهر الذروة الوارد في الجدول (13)، فالأول يقيس الوزن السنوي للنفقة والثاني يقيس تركزها الزمني، ولا يجوز جمعهما أو استبدال أحدهما بالآخر.

سابعاً: حدود دلالة السيناريوهات الثلاثة. يمثل تقسيم السلة إلى وسطى دنيا ووسطى مرجعية ووسطى عليا تقسيماً تحليلياً لا رسمياً، فهو لا يعبر عن شرائح دخل معتمدة، ولا عن توزيعات سكانية، ولا يحدد حجم أي شريحة داخل المجتمع، ولا يعني أن كل أسرة داخل الشريحة تنفق المبلغ نفسه. والنطاق الناتج عنه ليس فترة ثقة إحصائية ولا هامش خطأ، وإنما نطاق حساسية قائم على السيناريوهات مشتق من تغيير افتراضات معلنة. كما أن السيناريو الأوسط ليس بالضرورة المتوسط الحسابي بين السيناريوهين الآخرين، وإنما هو ملف الاستهلاك المرجعي الذي تقوم عليه الدراسة. وتظل قيمة نحو 32 ألف جنيه شهرياً قيمة مرجعية للسيناريو الأوسط لأسرة محددة المواصفات، لا متوسطاً رسمياً لإنفاق الأسر المصرية.

وبهذا التحديد، تُقدم نتائج الدراسة بوصفها تقديراً منضبطاً لتكلفة سلة معيشية مرجعية داخل سياق زمني وجغرافي محدد، صالحاً للاستخدام في تقييم مدى اتساق سياسات الأجور والدعم والحماية الاجتماعية مع

تكلفة الاحتياجات الأساسية، ومقارناً عبر الزمن متى ثبتت الفرضيات نفسها، دون أن يُعمم خارج نطاقه أو يُقرأ باعتباره قياساً شاملاً لمستوى معيشة الأسرة المصرية.

الفصل الثاني

تحليل بنود الإنفاق الأساسية

بعد تحديد الأسرة محل الدراسة وإطارها الاقتصادي الحاكم، ينتقل هذا الفصل إلى تفكيك سلة إنفاقها بنداً بنداً، بدءاً بالغذاء بوصفه أثقل مكوناتها، وصولاً إلى البنود الأكثر مرونة مثل الملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة. ولا يقف كل محور عند رصد التكلفة النقدية فحسب، بل يتوقف عند التحول النوعي الذي طرأ على كل بند، وعند الروابط التي تصله بالمحاور الأخرى ضمن منظومة إنفاق واحدة متشابكة.

أولاً: الغذاء

يمثل الغذاء أكبر مكونات الإنفاق الشهري للأسرة، غير أن الأثر الأكثر دلالة لموجات الغلاء لا يتمثل في ارتفاع فاتورته وحدها، وإنما في التحول الذي طرأ على تركيب السلة الغذائية ذاتها. فالسلة التي تشتريها الأسرة اليوم ليست السلة القديمة بأسعار أعلى فحسب، بل هي سلة أعادت محدودية الدخل تشكيل أولوياتها، فتراجعت فيها بعض المنتجات الأعلى جودة لصالح بدائل أقل تكلفة وأكثر قدرة على الاستمرار داخل حدود الميزانية.

ولقياس هذا التحول، جرى بناء سلة غذائية شهرية لنصيب الفرد، تجمع بين كميات استهلاك تقديرية تعكس نمطاً متحفظاً لأسرة حضرية من أربعة أفراد، ومتوسطات أسعار التجزئة الرسمية المنشورة عن شهر مايو 2026. ومن ثم، تعبر الأسعار عن بيانات رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بينما تمثل الكميات تقديرات بحثية واقعية أُعلنت بصورة واضحة حتى يمكن مراجعة نتائجها وإعادة احتسابها.

وقد روعي في اختيار مكونات السلة ألا تعكس نظاماً غذائياً مثالياً أو مرتفع التكلفة، وإنما نمطاً أقرب إلى ما تستطيع الأسرة متوسطة الدخل الاستمرار في شرائه، فتضمنت الحبوب والبقوليات بوصفها المصادر الأكثر حضوراً في الغذاء اليومي، إلى جانب كميات محدودة من الألبان والبيض والدجاج واللحوم المجمدة

والأسماك الشعبية، مع تخصيص قيم للخضراوات والفاكهة والتوابل والمستلزمات المكملة. كما يعكس اختيار بعض الأصناف تحولاً في سلوك الشراء تحت ضغط الأسعار، إذ بلغ متوسط سعر الجبن الرومي نحو 296 جنيهاً للكيلوجرام، مقابل نحو 98 جنيهاً للجبن القريش، بما يدفع قطاعاً من الأسر إلى الانتقال نحو المنتج الأقل تكلفة. وينطبق الأمر نفسه على البروتين الحيواني؛ فقد بلغ سعر اللحم البقري الطازج نحو 447 جنيهاً للكيلوجرام، مقارنة بنحو 296 جنيهاً للحوم المستوردة المجمدة، وهو فارق يعيد ترتيب مصادر البروتين داخل المائدة وفق القدرة الشرائية لا وفق التفضيل الغذائي وحده.

جدول (2): السلة الغذائية الشهرية المرجعية لنصيب الفرد باستثناء الخبز المدعم – أسعار الجهاز المركزي، مايو 2026

حزب العدل

الصنف	الكمية الشهرية	السعر (جنيه)	التكلفة (جنيه)
أرز	3 كجم	29.58	89
مكرونة	1.5 كجم	29.11	44
فول جاف	1 كجم	57.38	57
عدس وبقوليات	0.5 كجم	64.93	32
سكر	2 كجم	39.34	79
شاي	200 جم	53.60	54
لبن طازج	4 لتر	35.67	143
جبن قريش (بديل الجبن الطبيعي)	0.5 كجم	98.14	49
زيت عباد الشمس	1.5 لتر	104.50	157
دجاج مزارع (البروتين الأرخص)	2 كجم	99.77	200
بيض	30 بيضة	4.61	138
لحم مجمد مستورد (بديل الطازج)	0.5 كجم	296.47	148
سمك بلطي	0.8 كجم	98.53	79
طماطم (ارتفعت 185% سنوياً)	4 كجم	33.70	135
بطاطس (ارتفعت 34% سنوياً)	3 كجم	15.64	47
بصل	2 كجم	15.27	31
خضراوات وفاكهة موسمية	—	—	250
دقيق وتوابل ومتفرقات	—	—	123
إجمالي السلة الغذائية للفرد (بدون خبز)			**1,855**

لا تشمل السلة تكلفة الخبز المدعم، لخضوعه لتسعير إداري ضمن منظومة الدعم بخلاف بقية السلع التي تتحدد أسعارها وفق حركة السوق؛ وقد خُصص له محور مستقل، ثم أُضيفت تكلفته إلى إجمالي الإنفاق الغذائي في الحسابات النهائية.

تكشف قراءة الجدول(2) أن السلة الغذائية لم تُبن على أساس الاحتياجات الغذائية المثالية، وإنما على أساس نمط استهلاكي متحفظ تشكل تحت ضغط الأسعار وتراجع القوة الشرائية. ويتضح ذلك من ارتفاع وزن الحبوب والبقوليات والبيض والدجاج واللحوم المجمدة، مقابل محدودية الكميات المخصصة للحوم الطازجة ومنتجات الألبان الأعلى تكلفة. وتؤدي الحبوب والبقوليات وظيفة مزدوجة داخل السلة، فهي توفر جزءاً كبيراً من السعرات والبروتين النباتي، كما تمثل بديلاً أقل تكلفة من مصادر البروتين الحيواني. أما الدجاج

والبيض والبلطي واللحوم المجمدة، فتشكل مصادر البروتين الأكثر قدرة على البقاء داخل ميزانية الأسرة، وإن ظلت كمياتها محدودة عند مقارنتها باحتياجات أربعة أفراد على مدار الشهر.

كما خُصصت بنود مستقلة للطماطم والبطاطس والبصل لارتباطها بإعداد جانب واسع من الوجبات المنزلية، إلى جانب تعرض أسعارها لتقلبات حادة، فقد بلغ الارتفاع السنوي المسجل في متوسط سعر الطماطم نحو 185%، وهو ما يوضح أن ارتفاع تكلفة الغذاء لا يرتبط فقط باللحوم والمنتجات مرتفعة السعر، بل يمتد إلى المكونات اليومية الأساسية للمائدة. أما الخضراوات والفاكهة الموسمية، فلم تُربط بصنف ثابت بسبب التغير الكبير في الأسعار والتوافر من موسم إلى آخر، ولذلك خُصصت لها قيمة إجمالية متحفظة، وينطبق المنطق نفسه على الدقيق والتوابل والمستلزمات المكملة، التي تبدو منخفضة القيمة عند النظر إلى كل منها منفرداً، لكنها تمثل مجتمعة تكلفة قائمة لا يمكن إسقاطها من حساب إعداد الطعام.

ويبلغ إجمالي السلة نحو 1,855 جنيهاً للفرد شهرياً، أي قرابة 61.8 جنيهاً يومياً، بينما تصل تكلفة الأسرة إلى 7,420 جنيهاً شهرياً قبل احتساب الخبز المدعم، بما يمثل نحو 23.3% من إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة الوارد في الجدول الجامع للدراسة، ليكون أكبر مكونات سلة المعيشة على الإطلاق.

غير أن الدلالة الرئيسية لا تتمثل في ارتفاع قيمة الغذاء وحدها، وإنما في طبيعة ما تشتريه هذه القيمة، فالسلة لا تعكس توسعاً في الاستهلاك أو تحسناً في جودة المائدة، بل تكشف عن إعادة ترتيب مصادر الغذاء وفق معيار القدرة على الدفع. وبذلك لم يؤد التضخم إلى رفع تكلفة السلة القديمة فحسب، وإنما أعاد تشكيلها، وانتقل بالأسرة تدريجياً من سؤال "ما الأفضل؟" إلى سؤال أكثر إلحاحاً: "ما الذي تستطيع الميزانية تحمله؟"

وتقبل هذه السلة تدرجاً داخل الطبقة المتوسطة نفسها، لا في السعر الرسمي للصنف الواحد الذي يظل ثابتاً خلال فترة الرصد، وإنما في الكميات وتركيب المكونات ومستوى الاعتماد على البدائل الأقل تكلفة. ففي سيناريو الوسطى الدنيا تنخفض كميات البروتين الحيواني واللبن والزيت ومخصص الخضراوات والفاكهة، فتبلغ تكلفة السلة نحو 1,519 جنيهاً للفرد شهرياً، أي 6,076 جنيهاً للأسرة، دون أن تتحول إلى سلة فقر غذائي إذ تحتفظ بمصادر البروتين النباتي والحيواني جميعها بكميات أقل. وفي السيناريو الأوسط تبلغ 1,855 جنيهاً للفرد، أي 7,420 جنيهاً للأسرة، وهي القيمة المرجعية المعتمدة. أما في سيناريو الوسطى العليا فيتراجع الاستبدال النوعي الذي فرضته حدود الدخل بصورة كاملة، إذ يعود الجبن الرومي

بدل القريش واللحم البقري الطازج بدل المجمد المستورد، مع توسع في كميات اللبن والدجاج والأسماك ومخصص الخضراوات والفاكهة إلى مستوى أقرب لما كانت عليه السلة قبل موجات الغلاء، فتبلغ التكلفة نحو 2,311 جنيهاً للفرد، أي 9,244 جنيهاً للأسرة. ويظل هذا المستوى تعبيراً عن مائدة منزلية كاملة العناصر لا عن نمط استهلاك فاخر، إذ لا يتضمن أصنافاً مستوردة راقية ولا وجبات جاهزة، وإنما استعادة الجودة التي تراجعت عنها الأسرة المرجعية تحت ضغط الأسعار.

ثانياً: الخبز المدعم

إذا كان ارتفاع أسعار الغذاء قد دفع الأسرة إلى خفض جودة بعض مكونات سلتها، فإن الخبز المدعم ظل أحد أهم أدوات الحماية من الهشاشة الغذائية. غير أن هذه الأداة نفسها شهدت تغيرات متتابعة لم تقتصر على رفع السعر، بل امتدت إلى خفض وزن الرغيف، بما أدى إلى زيادة التكلفة الحقيقية التي يتحملها المواطن للحصول على الكمية نفسها من الخبز.

ويعرض الجدول التالي تطور سعر الرغيف ووزنه خلال الفترة من 2014 إلى 2026، بهدف قياس التحول الذي طرأ على القيمة الفعلية للدعم، لا مجرد تتبع الزيادة الاسمية في السعر.

جدول (3): تطور وزن وسعر رغيف الخبز المدعم خلال الفترة (2014 - 2026)

السنة	الوزن (جم)	السعر (قرش)	سعر الجرام (قرش)	التغير التراكمي
2014	130	5	0.038	خط الأساس
2016	110	5	0.045	18%+
2020	90	5	0.056	47%+
2022	90	20	0.222	484%+
2024	90	100	1.111	2,824%+
2026	**70**	**150**	**2.143**	**5,540%+**

لا تكفي المقارنة بين أسعار الرغيف عبر السنوات لتقدير العبء الحقيقي على المستهلك، لأن السعر قد يظل ثابتاً بينما ينخفض الوزن، أو يرتفع السعر بالتزامن مع تغيّر الكمية. ولذلك تجمع القراءة بين ثلاثة

مؤشرات مترابطة: السعر الاسمي، والوزن، وسعر الجرام الواحد، الذي يعبر بصورة أدق عن القيمة التي يدفعها المواطن مقابل وحدة الوزن.

وتوضح البيانات أن وزن الرغيف انخفض من 130 جراماً عام 2014 إلى 70 جراماً عام 2026، أي بتراجع يقارب **46%**، بينما ارتفع سعره من خمسة قروش إلى 150 قرشاً، أي إلى ثلاثين ضعفاً. ويظهر الأثر بصورة أوضح عند حساب سعر الجرام، الذي ارتفع من 0.038 قرش إلى 2.143 قرش، مسجلاً زيادة تراكمية تجاوزت **5,500%** خلال اثني عشر عاماً. وتكشف هذه النتائج أن إعادة هيكلة دعم الخبز قامت على مسارين متزامنين: رفع السعر الاسمي وخفض الوزن الفعلي، ومن ثم كانت الزيادة في تكلفة الحصول على الكمية نفسها من الخبز أكبر بكثير مما توحي به المقارنة بين سعر الرغيف في بداية الفترة ونهايتها.

ورغم ذلك، يظل الخبز المدعم أحد أهم مكونات شبكة الحماية الاجتماعية، إذ تحصل الأسرة المكونة من أربعة أفراد على نحو **600 رغيف شهرياً** بتكلفة تقارب **900 جنيه**، أي 225 جنيهاً للفرد. وتظل هذه التكلفة أقل كثيراً من بديل الخبز الحر، بما يحافظ على جزء من القوة الشرائية للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل ويحد من تراجع أمنها الغذائي.

وقد فُصل الخبز عن السلة الغذائية السابقة، نظراً لخضوعه لتسعير إداري ضمن منظومة الدعم، بخلاف السلع الأخرى التي تتحرك أسعارها وفق السوق. وبعد إضافته إلى الحساب النهائي، ترتفع تكلفة الغذاء للفرد من **1,855 جنيهاً إلى نحو 2,080 جنيهاً شهرياً**، وهو ما يوفر صورة كاملة للإنفاق الغذائي مع الإبقاء على القدرة على تحليل قيمة الدعم بصورة مستقلة.

ولأن الخبز المدعم يخضع لسعر إداري ثابت ولكمية مقررة داخل نموذج الأسرة، فإن قيمته تظل واحدة في السيناريوهات الثلاثة عند 900 جنيه شهرياً. ولا يعكس هذا الثبات إغفالاً لاختبار الحساسية، وإنما غياب متغير حساسية قابل للدفاع داخل هذا البند تحديداً، إذ لا يتغير السعر بتغير الملف الاستهلاكي للأسرة، ولا يتغير نصيبها المقرر من البطاقات التموينية. وتنبع دلالة ذلك من أن الخبز المدعم يمثل البند الوحيد الذي تتساوى عنده الأسر الثلاث، بما يجعل وزنه النسبي يتراجع كلما ارتفع مستوى الإنفاق الكلي، فينخفض من 3.9% من السلة في سيناريو الوسطى الدنيا إلى 2.8% في السيناريو الأوسط ثم 2.1% في سيناريو الوسطى العليا.

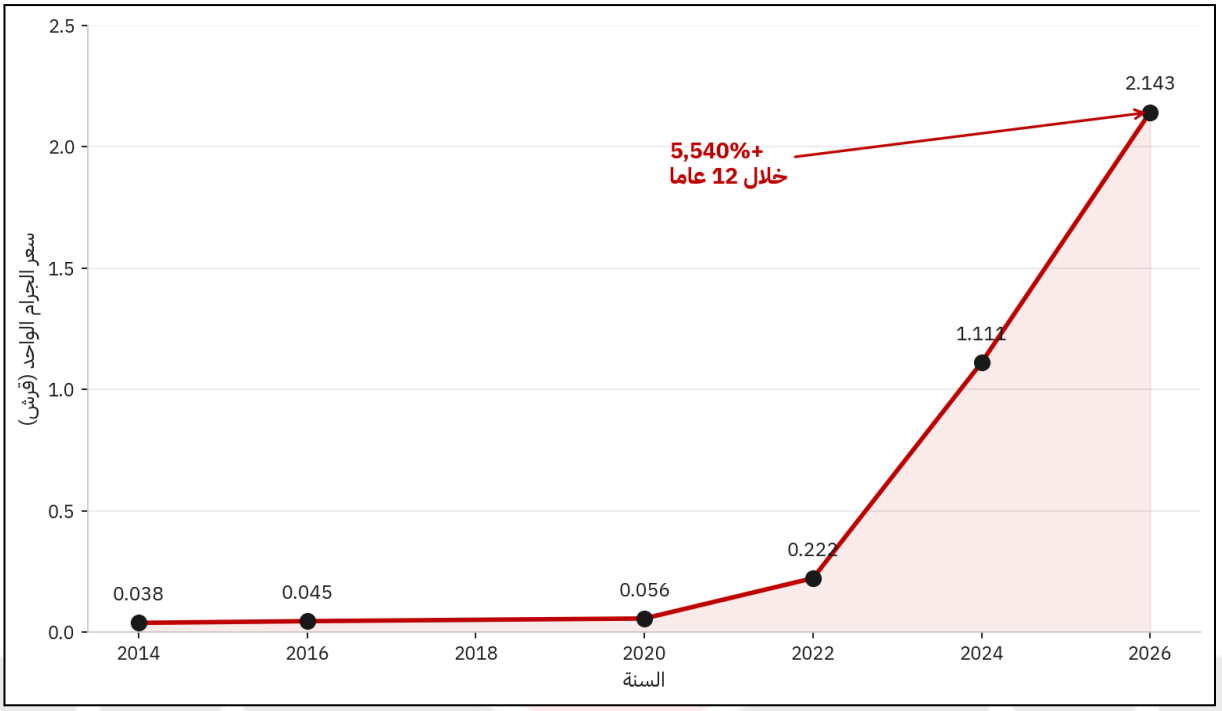

شكل (1): تآكل القيمة الحقيقية لدعم الخبز – سعر الجرام الواحد (2014–2026)

ثالثاً: الوقود والطاقة

لا يقتصر أثر ارتفاع أسعار الوقود والطاقة على الأسر التي تمتلك سيارات خاصة، ولا يتوقف عند حدود ما تدفعه مباشرة مقابل البنزين أو أسطوانة البوتاجاز، إذ تمثل المنتجات البترولية أحد المدخلات الأساسية في عمليات النقل والإنتاج والتوزيع، بما يجعل أثرها ممتداً إلى معظم السلع والخدمات التي تعتمد عليها الأسرة في حياتها اليومية. فارتفاع سعر السولار ينعكس على أجرة الميكروباص والأتوبيس، ويرفع تكلفة نقل السلع الغذائية ومواد البناء والمنتجات الصناعية، بينما تؤدي زيادة سعر البوتاجاز إلى رفع تكلفة الطهي المنزلي وتشغيل المنشآت الغذائية والتجارية الصغيرة. ومن ثم، فإن الوقود لا يمثل بنداً مستقلاً داخل ميزانية الأسرة بقدر ما يمثل متغيراً حاكماً لحركة الأسعار داخل بقية البنود.

وانطلاقاً من ذلك، يتتبع الجدول التالي مسار أسعار أهم المنتجات البترولية خلال الفترة الممتدة من مارس 2024 إلى مارس 2026، وقد اختيرت هذه الفترة لأنها شهدت سلسلة متقاربة من قرارات تعديل الأسعار، بما يسمح برصد الأثر التراكمي لهذه الزيادات خلال عامين، بدلاً من الاكتفاء بمقارنة السعر الحالي بالسعر السابق مباشرة.

جدول (4): المسار التاريخي لأسعار المنتجات البترولية (مارس 2024 - مارس 2026)

المنتج	3/2024	7/2024	10/2024	4/2025	10/2025	3/2026	التغير
بنزين 80 (ج/لتر)	11.00	12.25	13.75	15.75	17.75	20.75	+89%
بنزين 92 (ج/لتر)	12.50	13.75	15.25	17.25	19.25	22.25	+78%
بنزين 95 (ج/لتر)	13.50	15.00	17.00	19.00	21.00	24.00	+78%
السولار (ج/لتر)	10.00	11.50	13.50	15.50	17.50	20.50	+105%
غاز السيارات CNG (ج/م³)	3.75	—	7.00	7.00	10.00	13.00	+247%
بوتاجاز منزلي (12.5كجم)	150	—	—	200	225	275	+83%
بوتاجاز تجاري (25كجم)	300	—	—	400	450	550	+83%

لا يعرض الجدول مجرد تسلسل زمني لأسعار الوقود، وإنما يكشف عن مسار من الزيادات المتتابعة التي تراكم أثرها داخل ميزانية الأسرة وفي هيكل تكاليف الاقتصاد ككل. وقد أُدرجت كل محطة زمنية لأنها تمثل نقطة سعرية جديدة تحملتها الأسرة أو انتقلت آثارها إليها عبر النقل والإنتاج والتوزيع، بما يجعل أهمية الجدول ممتدة من بيان مقدار الزيادة بين بداية الفترة ونهايتها إلى إظهار تقارب موجات الرفع، وهو ما حدّ من قدرة الدخول على استيعابها أو التكيف معها قبل الانتقال إلى زيادة جديدة.

ويأتي **بنزين 80** في مقدمة أنواع البنزين باعتباره الأقل سعراً بين الدرجات التقليدية، والأكثر ارتباطاً بشريحة من المركبات القديمة والاقتصادية التي يستخدمها بعض أصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة، وقد ارتفع سعر اللتر من 11 جنيهاً إلى 20.75 جنيهاً، بزيادة تبلغ نحو 89%.

أما بنزين 92، الأكثر انتشاراً بين السيارات الخاصة الحديثة نسبياً، فارتفع من 12.50 جنيهاً إلى 22.25 جنيهاً، أي بزيادة نحو 78%، بما يعني أن الأسرة المالكة لسيارة أصبحت تتحمل تكلفة إضافية كبيرة حتى مع ثبات عدد الرحلات والمسافات المقطوعة. وجرى إدراج بنزين 95 رغم محدودية استخدامه، لأنه يعكس تكلفة تشغيل السيارات الأعلى كفاءة ويؤثر في تسعير بعض خدمات النقل الفردي والتجاري، وقد ارتفع سعره بنسبة مقاربة (78%)، وهو ما يشير إلى أن سياسة تعديل الأسعار حافظت على مسافة سعرية شبه مستقرة بين درجات البنزين المختلفة، بينما رفعت المستوى العام لتكلفة التشغيل.

ويُعد **السولار** أهم المنتجات الواردة في الجدول من حيث نطاق التأثير الاقتصادي والاجتماعي، لا لأنه سجل أعلى زيادة نسبية بين أنواع البنزين فحسب، وإنما لأنه يمثل الوقود الرئيسي لقطاعات النقل الجماعي ونقل البضائع والمعدات الزراعية وعدد من الأنشطة الإنتاجية، فقد ارتفع سعر اللتر من 10 جنيهات إلى 20.50 جنيهاً، أي بزيادة تعادل 105% تجاوز فيها الضعف خلال عامين فقط. وتنبع خطورة هذه الزيادة من أن أثرها لا تتحمله فئة بعينها، بل ينتقل إلى كافة المواطنين، فكل سلعة تُنقل بشاحنة، وكل رحلة تعتمد على ميكروباص أو أتوبيس، وكل نشاط زراعي أو إنتاجي يستخدم معدات تعمل بالسولار، يتأثر بهذه الزيادة بصورة مباشرة، ولهذا لا يمكن قراءة ارتفاع أجرة النقل أو أسعار الغذاء بمعزل عن تطور سعر السولار.

أما **غاز تموين السيارات CNG**، فقد ارتفع من 3.75 جنيهات إلى 13 جنيهاً، مسجلاً أعلى نسبة زيادة تراكمية في الجدول **(247%)**، لانخفاض قاعدته السعرية عند بداية الفترة رغم تقديمه لسنوات باعتباره بديلاً أقل تكلفة من البنزين. غير أن تسجيل الغاز أعلى نسبة زيادة لا يعني أنه الأكثر تأثيراً في تكلفة المعيشة العامة، لأن نطاق استخدامه يظل أضيق من السولار، ومن هنا وجب التمييز بين حجم الزيادة النسبية واتساع نطاق التأثير الاقتصادي، فالغاز سجل النسبة الأكبر، لكن السولار يظل الأشد تأثيراً في الأسعار العامة بارتباطه بالنقل الجماعي والبضائع والإنتاج.

وفيما يتعلق **بأسطوانة البوتاجاز المنزلية سعة 12.5 كيلوجراماً**، فقد ارتفع سعرها من 150 إلى 275 جنيهاً **(+83%)**، وهي مصدر أساسي للطاقة لدى الأسر التي لم تصل إليها شبكات الغاز الطبيعي، لا سيما في القرى والمناطق النائية. واعتمدت الدراسة في حساب تكلفة الطاقة المنزلية على افتراض استهلاك أسرة مرجعية أسطوانة واحدة شهرياً، بما يعادل تكلفة شهرية للأسرة قدرها 275 جنيهاً، أي نحو 69 جنيهاً للفرد شهرياً. أما **أسطوانة البوتاجاز التجارية سعة 25 كيلوجراماً**، فرغم أنها لا تمثل نفقة منزلية مباشرة، فإن ارتفاع سعرها بالنسبة نفسها **(83%)** ينعكس على تكاليف المطاعم والمخابز والمنشآت الغذائية الصغيرة، فتنتقل الزيادة إلى الأسرة بصورة غير مباشرة من خلال أسعار الوجبات الجاهزة والمنتجات التي تستخدم البوتاجاز في التشغيل.

وتكشف المقارنة بين المنتجات المختلفة عن ثلاثة اتجاهات: **أولها** أن الزيادات لم تقتصر على منتج واحد بل شملت جميع مصادر الوقود الرئيسية، بما يقلل قدرة المستهلك على التحول إلى بديل مستقر منخفض

التكلفة. **وثانيها** أن السولار وغاز السيارات سجلا زيادات تتجاوز أو تقترب من مضاعفة أسعار البداية، بينما ارتفعت بقية المنتجات بنسب تتراوح بين 78% و89%. **وثالثها** أن أثر هذه الزيادات ينتقل من الاستهلاك المباشر إلى بقية مكونات المعيشة، بما يجعل القيمة التي تدفعها الأسرة في الوقود أو البوتاجاز أقل من الأثر الحقيقي الذي تتحمله نتيجة ارتفاع النقل والسلع والخدمات.

ولهذا فصلت الدراسة بين الطاقة المنزلية المباشرة، التي احتُسبت بقيمة أسطوانة بوتاجاز شهرية للأسرة غير المتصلة بالغاز الطبيعي، وبين الأثر غير المباشر للوقود، الذي يظهر داخل تكلفة المواصلات وأسعار السلع والخدمات، تجنباً للازدواج الحسابي.

وبناءً على ما سبق، فإن وصف الوقود والطاقة بأنهما "الشرارة التي تُشعل بقية البنود" لا يمثل تعبيراً إنشائياً، وإنما يلخص طبيعة دورهما داخل دورة الأسعار، فكل زيادة في السولار أو البنزين أو البوتاجاز لا تتوقف عند محطة الوقود أو منفذ توزيع الأسطوانات، بل تنتقل عبر سلاسل الإنتاج والتوريد إلى المائدة والمواصلات والخدمات، وتعيد تشكيل الإنفاق اليومي للأسرة، وهو ما يجعل سياسة تسعير الطاقة أحد المحددات الأساسية لتطور تكلفة المعيشة وقدرة الأجور على الحفاظ على قيمتها الحقيقية.

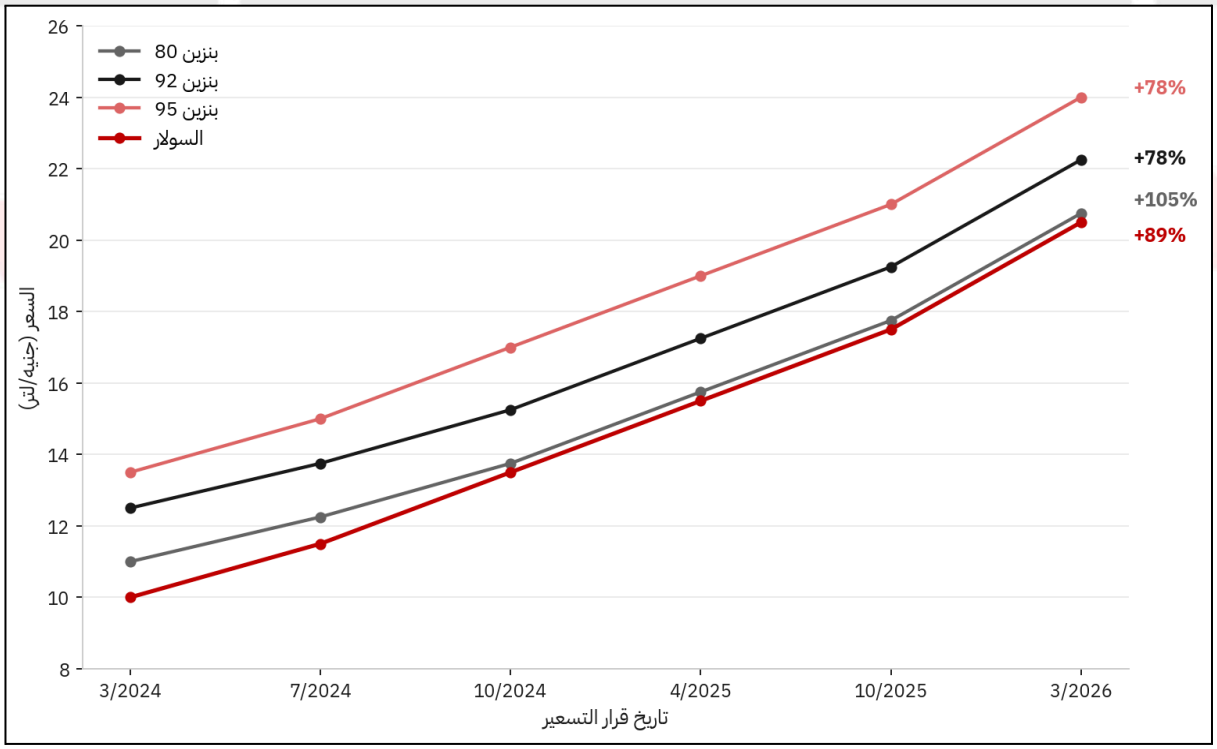

شكل (2): المسار التاريخي لأسعار الوقود (مارس 2024–مارس 2026)

رابعاً: السكن

بعد الغذاء، يأتي السكن بوصفه ثاني أكبر بند في هيكل الإنفاق الشهري للأسرة المصرية، لكنه يختلف عن الغذاء في نقطة جوهرية، فبينما تستطيع الأسرة أن تقلل استهلاك بعض السلع الغذائية أو تستبدلها بأخرى أقل سعراً، فإنها لا تملك المرونة ذاتها في الإنفاق على السكن. فلا يمكن للأسرة أن تستغني عن المسكن، ولا أن تخفض قيمة إيجار تعاقدت عليه، كما يصعب عليها الانتقال إلى مسكن أقل تكلفة دون تحمل أعباء اجتماعية أو اقتصادية إضافية. ولذلك يُعد السكن أحد البنود شبه الثابتة داخل الموازنة الأسرية، وهو ما يجعل أي زيادة فيه تنعكس مباشرة على القدرة المتبقية للإنفاق على بقية الاحتياجات الأساسية.

ولأن سوق الإسكان في مصر لا يقوم على نمط واحد من الحيازة، اعتمدت الدراسة على تقسيم الواقع السكني إلى أربعة أنماط رئيسية تعكس أوضاع الأسر المصرية الأكثر شيوعاً، بدلاً من الاكتفاء بمتوسط رقمي عام قد يحجب التفاوت الكبير بين الأسر، مع التفرقة بين الأسر المالكة، والأسر الخاضعة لنظام الإيجار القديم، والأسر المستأجرة في السوق الحرة خارج القاهرة الكبرى، والأسر المستأجرة داخلها، باعتبار أن الموقع الجغرافي أصبح أحد أهم محددات تكلفة السكن خلال السنوات الأخيرة.

جدول (5): متوسط الإنفاق الشهري على السكن وفق نمط الحيازة والموقع

نمط السكن	متوسط التكلفة الشهرية (جنيه)
مالك (إيجار محتسب + صيانة + رسوم عقارية)	2,000
مستأجر إيجار قديم بعد قانون 2025	يتباين بحسب العقد وتصنيف المنطقة
مستأجر سوق حرة — شقة اقتصادية خارج القاهرة الكبرى	7,000 – 5,000
مستأجر سوق حرة — شقة متوسطة بالقاهرة الكبرى	20,000 – 10,000
القيمة المرجعية المعتمدة في السيناريو الأساسي	**6,000**

لا يقيس هذا الجدول أسعار الإيجارات في السوق العقارية بقدر ما يقيس العبء الشهري الذي يتحمله المسكن داخل ميزانية الأسرة المصرية، وهو ما يفسر اختلاف منهجيته عن بقية الجداول السابقة، فبينما اعتمدت جداول الغذاء والطاقة على أسعار رسمية منشورة، لا توجد في مصر تسعيرة رسمية موحدة

للإيجارات السكنية يمكن البناء عليها، إذ يخضع سوق الإسكان لعوامل متعددة أهمها الموقع الجغرافي، ونمط الحيازة، ومستوى التشطيب، ومدى القرب من مراكز النشاط الاقتصادي والخدمي. ومن ثم اعتمدت الدراسة قيمة مرجعية معلنة لبند السكن، مشتقة من النطاق البحثي الخاص بنمط الحيازة الأقرب إلى الأسرة المرجعية، بدلاً من الاكتفاء بحالة استثنائية لا تمثل السلوك الغالب للسوق.

فالفئة الأولى هي الأسرة المالكة للمسكن، وقد يبدو لأول وهلة أن امتلاك المسكن يعفيها من أي تكلفة سكنية، إلا أن ذلك لا يعكس الحقيقة الاقتصادية، فحق المسكن المملوك يفرض على الأسرة نفقات دورية تشمل الصيانة، ورسوم اتحاد الشاغلين، والإصلاحات، والضرائب والرسوم العقارية إن وجدت، فضلاً عن ما يعرف اقتصادياً بـ"الإيجار المحتسب"، وهو القيمة الاقتصادية لاستخدام المسكن حتى وإن لم تدفع الأسرة إيجاراً نقدياً، ولهذا قدرت الدراسة الحد الأدنى لهذه التكلفة بنحو 2,000 جنيه شهرياً.

أما **الفئة الثانية** فتتمثل في المستأجرين وفق أوضاع الإيجار القديم بعد التعديلات التشريعية الأخيرة، وهي شريحة ما تزال تدفع إيجارات تقل عن السوق الحرة، لكنها لم تعد تمثل المستويات الرمزية التاريخية بعد التعديلات القانونية، غير أن القانون رقم 164 لسنة 2025 وأدواته التنفيذية لا يرتب قيمة إيجارية نقدية موحدة لجميع العقود، إذ تختلف القيمة المستحقة بحسب طبيعة العقد، وتصنيف المنطقة، والقيمة الإيجارية الأصلية، والقواعد القانونية والتنفيذية المنطبقة؛ ولذلك لم تُقدّر لهذه الفئة قيمة نقدية موحدة، ولا تدخل في بناء السيناريو الأساسي للدراسة.

وتتمثل **الفئة الثالثة** في المستأجرين في السوق الحرة خارج القاهرة الكبرى، وهي الفئة الأقرب إلى الأسرة المرجعية محل الدراسة، وقد حُدد لها نطاق بين 5,000 و7,000 جنيه شهرياً استناداً إلى متوسطات الإيجارات السائدة في المدن الجديدة وعواصم المحافظات، مع استبعاد المناطق الفاخرة أو الريفية منخفضة التكلفة.

أما **الفئة الرابعة**، فهي المستأجرون في السوق الحرة داخل القاهرة الكبرى، التي تشهد أعلى مستويات الطلب العقاري نتيجة تركز الوظائف والخدمات، وتتراوح إيجاراتها غالباً بين 10 و20 ألف جنيه شهرياً للشقق متوسطة المستوى.

ولم تعتمد الدراسة المتوسط الحسابي البسيط لقيم الجدول، لأن الفئات الأربع ليست متساوية عدداً داخل المجتمع، ولا يجوز ترجيحها بالنسب الخام لأنماط الحيازة ما لم تُطبق أوزان المسح الرسمية المعتمدة في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، كما لم تعتمد الحد الأدنى للإيجارات، لأنه يعبر عن حالات محدودة لا تمثل السلوك الغالب للسوق. ولهذا اعتمدت الدراسة قيمة مرجعية قدرها **6,000 جنيه شهرياً** للسيناريو الأساسي، باعتبارها نقطة منتصف النطاق البحثي 5,000–7,000 جنيه الخاص بالأسرة المستأجرة في السوق الحرة في شقة اقتصادية خارج القاهرة الكبرى، وهو نمط الحيازة الأقرب إلى الأسرة المرجعية محل الدراسة. ويلزم التنبيه إلى أن هذه القيمة ليست متوسط إيجار رسمياً في مصر، ولا متوسطاً رسمياً للأسر الحضرية، ولا متوسطاً مرجحاً لجميع أنماط حيازة المسكن، ولا ناتجاً عن تطبيق أوزان الجهاز المركزي على أنماط الحيازة، وإنما قيمة مرجعية معلنة اختيرت لبناء السيناريو الأساسي، ويُختبر أثر تغيرها في اختبار الحساسية الوارد في الفصل الثالث.

وانطلاقاً من هذه القيمة المرجعية، يبلغ النصيب الحسابي المكافئ للفرد من تكلفة السكن نحو 1,500 جنيه شهرياً، بقسمة إجمالي تكلفة السكن للأسرة (6,000 جنيه) على عدد أفرادها الأربعة. على أن هذا الرقم لا يمثل إنفاقاً سكنياً مستقلاً يتحمله كل فرد، وإنما توزيعاً حسابياً لعبء تتحمله الأسرة بوصفها وحدة اقتصادية واحدة، إذ لا يتغير الإيجار بتغير عدد المقيمين داخل المسكن نفسه. ولا تقتصر أهمية هذا البند على قيمته النقدية، بل تكمن في دلالته الاقتصادية والاجتماعية؛ فالسكن يمثل بنداً شبه ثابت لا تستطيع الأسرة التحكم فيه بالقدر نفسه الذي تستطيع به تقليل استهلاك الغذاء أو تأجيل شراء الملابس، كما أن مرونة الطلب عليه تكاد تكون معدومة.

وتتسق القيمة المرجعية المعتمدة للسكن في السيناريو الأوسط، والبالغة 6,000 جنيه شهرياً، مع الاتجاه الذي تكشفه المؤشرات السوقية الحديثة، إذ تشير بيانات سوق الإيجار الجديد للوحدات السكنية غير المفروشة في محافظة الجيزة خلال الربع الثاني من عام 2026 إلى مستوى مركزي يقارب 7,500 جنيه شهرياً، مع سعر في حدود 64 جنيهاً للمتر المربع شهرياً، استناداً إلى عينة واسعة تقارب عشرة آلاف إعلان إيجار جديد منشور خلال النصف الأول من العام. ولا تمثل هذه البيانات متوسطاً رسمياً للإيجارات المدفوعة فعلاً، وإنما مؤشراً لأسعار العرض في سوق الإيجار الجديد، أي لوسيط الإيجار المطلوب في الإعلانات لا لقيمة العقود المنفذة، كما لا تمثل متوسطاً لإيجارات مصر ولا لجميع أنماط الحيازة. ولذلك

تُستخدم هنا مرجعاً لاختبار معقولية القيمة المعتمدة لا أساساً لاشتقاقها. وفي هذا السياق، تظل قيمة 6,000 جنيه المستخدمة في السيناريو الأوسط متحفظة نسبياً مقارنة بالمستوى الذي يظهره المؤشر السوقي.

وتختبر الدراسة ثلاث قيم للعبء السكني داخل الملفات الاستهلاكية الثلاثة: 5,000 جنيه في سيناريو الوسطى الدنيا، و6,000 جنيه في السيناريو الأوسط، و7,500 جنيه في سيناريو الوسطى العليا. وتنتمي هذه القيم جميعاً إلى نمط حيازة واحد هو **الاستئجار في السوق الحرة**، حتى لا يُعرض اختلاف نمط الحيازة باعتباره اختلافاً في سعر السلعة نفسها. فالقيمة الأولى تمثل الحد الأدنى للنطاق البحثي الخاص بالشقة الاقتصادية خارج القاهرة الكبرى الوارد في الجدول (5)، والثانية منتصف هذا النطاق، والثالثة المستوى المركزي الذي يكشفه مؤشر الإعلانات الحديث. ومن ثم يعبر التدرج بين السيناريوهات الثلاثة عن اختلاف مساحة الوحدة وموقعها ومستوى تشطيبها داخل السوق نفسه، لا عن انتقال بين أوضاع قانونية مختلفة. أما الأسر المالكة لمسكنها أو الخاضعة لأوضاع الإيجار القديم، والتي قُدّر عبؤها السكني بنحو 2,000 جنيه شهرياً في الفئة الأولى من الجدول (5)، فتقع خارج هذا التدرج لاختلاف طبيعة التزامها السكني اختلافاً جوهرياً، ويُنتج إدراجها تكلفة أدنى بنحو ثلاثة آلاف جنيه من سيناريو الوسطى الدنيا. وتظل قيمة 6,000 جنيه قيمة مرجعية للسيناريو الأوسط، لا متوسطاً حسابياً بين 5,000 و7,500 جنيه.

وتكشف مقارنة هذا البند ببقية بنود الدراسة أن السكن أصبح ثاني أكبر عنصر في هيكل الإنفاق الأسري بعد الغذاء مباشرة، مستحوذاً وحده على ما يقرب من **خُمس إجمالي الإنفاق الشهري** للأسرة، وهو ما يعكس التحول الذي شهدته ميزانية الأسرة المصرية خلال السنوات الأخيرة، فبعد أن كان الغذاء يمثل العبء الأكبر بصورة منفردة، أصبحت تكلفة السكن تنافسه بصورة مباشرة، نتيجة الارتفاع المتواصل في أسعار الأراضي وتكاليف البناء ومواد التشييد وزيادة الطلب على الوحدات السكنية داخل المناطق الحضرية. ولا تقتصر آثار هذا الارتفاع على تكلفة الإيجار نفسها، بل تمتد إلى بقية مكونات المعيشة، إذ يدفع ارتفاع تكلفة السكن كثيراً من الأسر إلى الانتقال إلى مناطق أبعد سعرياً، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة تكلفة المواصلات اليومية واستهلاك الوقت، بما يجعل تكلفة السكن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببند النقل الذي سنتناولها في التالي.

خامساً: النقل

لا يمثل الإنفاق على النقل في الواقع المصري مجرد تكلفة للانتقال بين نقطتين، وإنما يعكس في جوهره تكلفة الوصول إلى فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة. فكلما اتسعت المدن وابتعدت مناطق السكن عن مراكز النشاط الاقتصادي والخدمي، ازدادت المسافات التي تقطعها الأسرة يومياً، وارتفعت معها تكلفة الحفاظ على انتظام حياتها اليومية. ومن ثم، لم يعد النقل بنداً اختيارياً يمكن تأجيله أو الاستغناء عنه، بل أصبح أحد المكونات الثابتة داخل هيكل الإنفاق الأسري، شأنه في ذلك شأن الغذاء والسكن والتعليم.

وتزداد أهمية هذا البند في الحالة المصرية بسبب التباعد بين مناطق السكن ومواقع العمل والدراسة والخدمات، ولا سيما داخل القاهرة الكبرى والمدن التي شهدت امتدادات عمرانية واسعة خلال السنوات الأخيرة، ففي كثير من الحالات، لا تكفي وسيلة واحدة لإتمام الرحلة اليومية، إذ يبدأ الفرد انتقاله بوسيلة محلية من محل السكن إلى محطة رئيسية أو نقطة تجمع، ثم ينتقل إلى وسيلة ثانية للوصول إلى مقر العمل أو الدراسة، قبل أن يكرر المسار نفسه في رحلة العودة. وبذلك لا تُقاس تكلفة النقل بعدد مرات مغادرة المنزل، وإنما بعدد المراحل التي تتكون منها الرحلة الواحدة، وطول المسافة، ونوع الوسيلة المستخدمة في كل مرحلة.

ويترتب على هذا النمط أن تتحمل الأسرة المقيمة في الأطراف العمرانية تكلفة انتقال أعلى من أسرة تسكن بالقرب من مواقع العمل أو الخدمات، حتى وإن كان إيجار المسكن في المناطق الطرفية أقل نسبياً، وهو ما يكشف عن علاقة مباشرة بين تكلفة السكن وتكلفة النقل، إذ قد يؤدي البحث عن مسكن أقل تكلفة بعيداً عن المركز إلى نقل جانب من الوفر السكني إلى بند المواصلات، بما يقلل من الأثر الحقيقي لهذا الوفر على ميزانية الأسرة.

جدول (6): تعريفات وسائل النقل الجماعي المستخدمة في التنقل الحضري الرئيسية في 2026

وسيلة النقل	التعريفة
مترو الأنفاق (حتى 9 محطات)	10 جنيهات
مترو الأنفاق (حتى 16 محطة)	12 جنيهاً
مترو الأنفاق (حتى 23 محطة)	15 جنيهاً
مترو الأنفاق (أكثر من 23 محطة)	20 جنيهاً
اشتراك مترو شهري	390 جنيهاً
أتوبيس هيئة النقل العام (عادي)	13 جنيهاً
أتوبيس هيئة النقل العام (مكيف)	24 جنيهاً
ميكروباص شعبي	8 – 15 جنيهاً (بمتوسط يقارب 10)
تاكسي أبيض	تعريفة محلية تختلف بين المحافظات
تطبيقات النقل الذكي	تسعير ديناميكي غير ثابت

لا يمثل هذا الجدول قائمة أسعار منفصلة، وإنما يوضح التفاوت الكبير في تكلفة الانتقال بحسب الوسيلة والمسافة وطبيعة الخدمة. ويأتي **مترو الأنفاق** في مقدمة الوسائل المعروضة، لأنه يمثل أكثر وسائل النقل الحضري وضوحاً من حيث هيكل التسعير، إذ ترتبط قيمة التذكرة بعدد المحطات التي يقطعها الراكب، من عشرة جنيهات للرحلات القصيرة إلى عشرين جنيهاً للرحلات الأطول. ولا يعكس هذا التدرج اختلاف المسافة فقط، بل يكشف عن أثر الموقع الجغرافي للسكن على تكلفة الحياة اليومية، فالفرد المقيم في منطقة طرفية ويعمل في منطقة مركزية يتحمل تلقائياً تعريفة أعلى، حتى لو استخدم وسيلة نقل عامة مدعومة نسبياً.

وقد أُدرج **الاشتراك الشهري للمترو** بقيمة 390 جنيهاً لأنه يمثل بديلاً أقل تكلفة لبعض المستخدمين المنتظمين، غير أن الاستفادة الحقيقية منه تظل مرتبطة بمدى قرب السكن والعمل من شبكة المترو، إذ لا يلغي الاشتراك تكلفة الوسائل المكملة التي يحتاجها الراكب للوصول إلى المحطة أو الانتقال منها.

أما **أتوبيسات هيئة النقل العام**، فعُرضت بتعريفتين مختلفتين تعكسان اختلاف مستوى الخدمة (13 جنيهاً للعادي، و24 جنيهاً للمكيف)، لإظهار أن تحسين مستوى الخدمة لا يأتي دون تكلفة إضافية. وفيما يتعلق **بالميكروباص الشعبي**، فقد عُرضت الأجرة في نطاق يتراوح بين 8 و15 جنيهاً بدلاً من تثبيت قيمة

واحدة، لأن التعريفة تختلف باختلاف طول الخط والمحافظة والقرارات المحلية الصادرة بعد تعديل أسعار الوقود.

وقد أُدرج **التاكسي الأبيض وتطبيقات النقل الذكي** دون تثبيت قيمة رقمية موحدة، لأنهما لا يخضعان لتسعير يمكن تطبيقه على مستوى الجمهورية، ولهذا لم تدخل هاتان الوسيلتان في حساب الإنفاق اليومي المنتظم للأسرة، لا لأن استخدامهما غير قائم، وإنما لأنهما أقرب إلى وسائل الطوارئ أو الرحلات غير المتكررة، ولا يمكن بناء متوسط شهري مستقر عليهما دون الوقوع في تقدير مضلل. ويكشف الجدول في مجمله أن تكلفة النقل لا تتحدد بسعر الوسيلة منفردة، وإنما بكيفية تركيب الرحلة، ومن هنا جاءت الحاجة إلى الانتقال من تعريفة الوسيلة إلى تكلفة المرحلة، ثم إلى تكلفة الرحلة اليومية كاملة.

منهجية حساب تكلفة الانتقال اليومية للعائل

تكشف متابعة أنماط التنقل اليومية داخل القاهرة الكبرى والمدن الحضرية الكبرى أن الوصول إلى مقر العمل يتطلب في أغلب الحالات المرور بأكثر من مرحلة انتقال، ففي كثير من الأحيان يبدأ العامل رحلته بوسيلة محلية من محل السكن إلى محطة رئيسية أو نقطة تجمع، ثم يستكمل انتقاله بوسيلة أخرى للوصول إلى مقر العمل، قبل أن يكرر المسار ذاته في رحلة العودة. وبذلك تتكون رحلة العمل اليومية في المتوسط من **أربع مراحل انتقال**: مرحلتان في الذهاب ومرحلتان في العودة، وهو نمط لا يعكس حالة استثنائية بل يمثل أحد أكثر أنماط التنقل شيوعاً داخل المدن المصرية التي تتسم باتساع نطاقها العمراني وتباعد مناطق السكن عن مواقع العمل.

ولأن تكلفة كل مرحلة تختلف باختلاف الوسيلة والمسافة، استُخدم متوسط قدره **15 جنيهاً** للمرحلة الواحدة، يعكس التكلفة التقديرية لرحلة حضرية تجمع بين استخدام الميكروباص والأتوبيس والمترو. وبذلك تبلغ تكلفة انتقال العامل يومياً:

4 مراحل انتقال × 15 جنيهاً = **60 جنيهاً يومياً**

ومع متوسط 22 يوم عمل شهرياً، تصل تكلفة الانتقال المنتظم المرتبط بالعمل إلى:

60 جنيهاً × 22 يوم عمل = **1,320 جنيهاً شهرياً**

ولا تتوقف حركة العائل عند رحلات العمل وحدها، إذ تفرض متطلبات الحياة اليومية انتقالات إضافية لشراء الاحتياجات الأساسية، أو مراجعة المستشفيات، أو إنهاء الخدمات الحكومية، أو متابعة شؤون الأسرة المختلفة. ولذلك أُضيف مبلغ 200 جنيه شهرياً ليعكس الحد الأدنى لهذه التنقلات الضرورية، فتبلغ التكلفة الشهرية الكلية لانتقال العائل:

1,320 جنيهاً لرحلات العمل + 200 جنيه للتنقلات الضرورية = 1,520 جنيهاً شهرياً

وتكشف هذه الحصيلة أن الوصول إلى مقر العمل أصبح يمثل في حد ذاته تكلفة اقتصادية مستقلة تسبق باقي بنود الإنفاق، بحيث يقتطع جزء معتبر من دخل العامل قبل أن يبدأ في الإنفاق على الغذاء أو السكن أو غيرهما من الاحتياجات الأساسية. ومن ثم، فإن تقييم القوة الشرائية للأجور لا يكتمل بالنظر إلى قيمة الدخل الاسمية وحدها، وإنما يتطلب مراعاة ما تتحمله الأسرة من تكلفة للوصول إلى مصدر هذا الدخل والمحافظة عليه.

جدول (7): توزيع كلفة النقل الشهرية على أفراد الأسرة

الفرد / البند	أساس الحساب	التكلفة الشهرية (جنيه)
العائل (دوام كامل)	أربع مراحل يومياً × 15 جنيهاً × 22 يوماً + 200 جنيه للتنقلات الضرورية	1,520
الزوجة (عاملة)	أربع مراحل يومياً × 15 جنيهاً × 22 يوماً	1,320
الطفلان (مواصلات مدرسية)	متوسط 400 جنيه شهرياً لكل طفل خلال 9 أشهر دراسية (800 × 9 ÷ 12)	600
إجمالي النقل للأسرة		**3,440**

ينتقل هذا الجدول من قياس تكلفة الرحلة الواحدة إلى قياس العبء الشهري الذي تتحمله الأسرة نتيجة الانتقال المنتظم للعمل والتعليم، ويوضح كيف يتوزع هذا العبء بين أفرادها بحسب طبيعة النشاط اليومي لكل منهم؛ ولا يعكس هذا التوزيع مساواة في الإنفاق بين الأفراد، وإنما يعكس اختلاف احتياجات التنقل. وتبلغ تكلفة انتقال العائل **1,520 جنيهاً شهرياً**، وهي أكبر نصيب داخل بند النقل لارتباطها

بالحركة اليومية المنتظمة طوال أيام العمل إضافة إلى الحد الأدنى من التنقلات الضرورية لإدارة شؤون الأسرة. **أما الزوجة العاملة**، فتبلغ تكلفة انتقالها **1,320 جنيهاً**، وهي تقل عن تكلفة انتقال العائل بمقدار 200 جنيه لأن التنقلات الأسرية العامة احتُسبت مرة واحدة على مستوى الأسرة ضمن حركة العائل، تجنباً لاحتساب المصروف نفسه مرتين. وفيما يتعلق **بالطفلين**، فقد قُدرت تكلفة انتقالهما بنحو **800 جنيه شهرياً**، بواقع 400 جنيه لكل طفل، يعكس استخدام وسائل انتقال منخفضة التكلفة تتناسب مع طبيعة التعليم الحكومي، دون إدراج النقل المدرسي الخاص المرتبط بالمدارس الدولية والخاصة الذي تتجاوز تكلفته بصورة كبيرة متوسط الإنفاق الذي تستهدفه الدراسة.

وقبل تجميع هذه البنود، جرى تصحيح دورية تكلفة انتقال الطفلين، إذ ترتبط بأشهر الدراسة لا بالسنة كاملة. فبتكلفة قدرها 800 جنيه شهرياً خلال تسعة أشهر دراسية، يبلغ الإنفاق السنوي 7,200 جنيه، أي متوسطاً شهرياً سنوياً مكافئاً قدره 600 جنيه، بدلاً من احتساب قيمة شهر الدراسة باعتبارها نفقة متكررة على مدار اثني عشر شهراً. أما انتقال العائل والزوجة فيرتبط بأيام العمل الموزعة على العام كله، ومن ثم لم يخضع لهذا التعديل. وبذلك يبلغ إجمالي إنفاق الأسرة على النقل **3,440 جنيهاً شهرياً**، أي ما يعادل نصيباً حسابياً مكافئاً للفرد قدره نحو 860 جنيهاً شهرياً، أو ما يقارب 28.7 جنيهاً يومياً، بما يمثل نحو **10.8%** من إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة في السيناريو الأوسط. ويلزم التنبيه إلى أن هذا النصيب حسابي لا وصفي، إذ يوضح الجدول (7) أن التكلفة تتوزع فعلياً بصورة غير متساوية بحسب نمط تنقل كل فرد. وتنبع أهمية هذه النسبة من أن النقل لا يمثل إنفاقاً اختيارياً، وإنما تكلفة لازمة للنفاذ إلى العمل والتعليم والخدمات الأساسية. ولذلك يُعد من أقل بنود الإنفاق مرونة، إذ لا يستطيع العامل تقليل عدد أيام انتقاله دون أن يفقد جزءاً من دخله، ولا يستطيع الأبناء الانتظام في الدراسة دون الوصول إلى مدارسهم، بما يجعل أي زيادة في تكلفة النقل زيادة مباشرة في تكلفة المعيشة، دون أن تمتلك الأسرة مساحة حقيقية لتعويضها.

ويتغير هذا البند بين الملفات الاستهلاكية الثلاثة تبعاً لمتغيرات حقيقية في تركيب الرحلة لا بنسبة ثابتة من قيمته. ففي سيناريو الوسطى الدنيا تنخفض التكلفة التقديرية للمرحلة الواحدة إلى نحو 12 جنيهاً لاعتمادها الأوسع على الميكروباص والأتوبيس العادي بدلاً من المترو والأتوبيس المكيف، ويقتصر النقل المدرسي على وسائل جماعية أقل تكلفة بنحو 250 جنيهاً لكل طفل خلال أشهر الدراسة، فيبلغ إجمالي النقل 2,637 جنيهاً شهرياً. وفي السيناريو الأوسط تبلغ المرحلة 15 جنيهاً والنقل المدرسي 400 جنيه لكل

طفل، فيبلغ الإجمالي 3,440 جنيهاً. أما في سيناريو الوسطى العليا فترتفع تكلفة المرحلة إلى نحو 20 جنيهاً نتيجة اعتماد أوسع على المترو والأتوبيس المكيف وتطبيقات النقل الذكي في بعض الرحلات، مع إضافة مخصص شهري قدره 300 جنيه للتنقلات الإضافية للعائل، ويرتفع النقل المدرسي إلى 700 جنيه لكل طفل ليشمل خدمة نقل مدرسي خاص بدل الاعتماد الكامل على النقل الجماعي، فيبلغ الإجمالي 4,870 جنيهاً. ويظل عدد مراحل الرحلة وعدد أيام العمل الشهرية ثابتين في الملفات الثلاثة، بما يحصر التغير في نوع الوسيلة ومستوى خدمة النقل المدرسي دون أن يمتد إلى امتلاك سيارة خاصة أو الاعتماد الدائم على سيارات الأجرة، وهو ما يبقي هذا السيناريو داخل حدود الطبقة الوسطى.

تكشف النتائج السابقة أن تكلفة النقل لا تتحدد بقيمة التذكرة أو أجرة الوسيلة منفردة، وإنما تتشكل من تفاعل ثلاثة عناصر: عدد مراحل الرحلة، والمسافة التي يقطعها الفرد يومياً، وعدد أفراد الأسرة الذين يحتاجون إلى انتقال منتظم. ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين هذا المحور ومحور السكن؛ إذ إن انخفاض تكلفة السكن في المناطق الطرفية لا يعني بالضرورة انخفاض تكلفة المعيشة، لأن جزءاً من الوفر الذي تحققه الأسرة في الإيجار ينتقل تلقائياً إلى بند النقل نتيجة زيادة المسافات اليومية، ولذلك فإن التكلفة الحقيقية للسكن لا ينبغي قياسها بقيمة الإيجار وحدها، وإنما بإجمالي ما تتحمله الأسرة للوصول من هذا السكن إلى أماكن العمل والتعليم والخدمات.

كما يرتبط هذا المحور ارتباطاً مباشراً بمحور الوقود والطاقة، فقد أوضح ذلك المحور أن أسعار السولار شهدت زيادة تراكمية تجاوزت **105%** خلال عامين، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على أجور وسائل النقل الجماعي، ثم انتقل بصورة غير مباشرة إلى تكلفة انتقال الأفراد، قبل أن يمتد أثره إلى أسعار السلع والخدمات التي تعتمد على النقل في مراحل الإنتاج والتوزيع. وبذلك يمثل النقل إحدى أهم القنوات التي تنتقل من خلالها آثار سياسات تسعير الطاقة إلى ميزانية الأسرة المصرية، ليصبح تكلفة الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية لا مجرد حركة بين مكانين، فكلما ارتفعت تكلفة الوصول إلى العمل أو التعليم أو الخدمات، انخفضت القيمة الحقيقية للدخل، واتسعت الفجوة بين ما تكسبه الأسرة وما تستطيع الحصول عليه فعلياً من احتياجاتها الأساسية.

سادساً: المرافق

تمثل مرافق الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي أحد أكثر بنود الإنفاق الأسري انتظاماً وأقلها قابلية للتأجيل، إذ ترتبط مباشرة بتسيير الحياة اليومية داخل المسكن، من الإضاءة وحفظ الغذاء وتشغيل الأجهزة، إلى الطهي والنظافة والاستخدامات الصحية. وعلى خلاف بعض بنود الإنفاق التي تستطيع الأسرة ضغطها أو الاستغناء عن جزء منها، فإن استهلاك المرافق لا يمكن خفضه إلا في حدود ضيقة، ودون أن يترتب على ذلك تراجع ملموس في مستوى المعيشة.

ولا تتحدد قيمة فاتورة المرفق من خلال سعر ثابت لجميع المستهلكين، وإنما ترتبط بنطاق الاستهلاك الذي تقع فيه الأسرة، وفق نظام الشرائح التصاعدية، بحيث يرتفع سعر وحدة الاستهلاك تدريجياً كلما ارتفع حجم الاستهلاك. ويعني ذلك أن فاتورة الأسرة لا تُحسب بسعر الشريحة الأخيرة فقط، وإنما يُحسب كل جزء من الاستهلاك بالسعر المقرر للشريحة التي يقع داخلها، وهو ما يجعل فهم نظام الشرائح ضرورياً قبل تقدير العبء المالي الحقيقي الذي تتحمله الأسرة. ولهذا تعرض الدراسة أولاً الشرائح الرسمية المعلنة، باعتبارها الإطار التنظيمي الذي تستند إليه عملية التسعير، قبل الانتقال إلى تقدير الفاتورة التي تتحملها الأسرة في واقع الممارسة.

جدول (8): الشرائح الرسمية لتعريفة الكهرباء والمياه والغاز المنزلي

المرفق	الشريحة	النطاق الشهري	السعر (جنيه)
كهرباء	الأولى	1 – 50 ك.و.س	0.68 / ك.و.س
كهرباء	الثانية	51 – 100 ك.و.س	0.78 / ك.و.س
كهرباء	الثالثة	101 – 200 ك.و.س	0.95 / ك.و.س
كهرباء	الرابعة	201 – 350 ك.و.س	1.55 / ك.و.س
كهرباء	الخامسة	351 – 650 ك.و.س	1.95 / ك.و.س
كهرباء	السادسة	651 – 1000 ك.و.س	2.10 / ك.و.س
كهرباء	السابعة	أكثر من 1000	2.23 – 2.58
مياه	الأولى	0 – 10 م³	0.65 / م³
مياه	الثانية	11 – 20 م³	1.60 / م³
مياه	الثالثة	21 – 30 م³	2.25 / م³
مياه	الرابعة	31 – 40 م³	2.75 / م³
مياه	الخامسة	أكثر من 40 م³	3.15 / م³
غاز طبيعي	الأولى	0 – 30 م³	6.00 / م³
غاز طبيعي	الثانية	31 – 60 م³	7.50 / م³
غاز طبيعي	الثالثة	أكثر من 60 م³	12.00 / م³

يعرض الجدول أسعار وحدات الاستهلاك الأساسية، ولا يمثل بمفرده القيمة النهائية للفاتورة، إذ قد تشمل الفاتورة رسوماً ثابتة، ومقابل خدمة، ورسوم صرف صحي، وفروق تسوية أو مديونيات سابقة.

لا يهدف هذا الجدول إلى احتساب قيمة فاتورة الأسرة بصورة مباشرة، وإنما إلى توضيح المنهج الذي تعتمد عليه الدولة في تسعير خدمات المرافق الأساسية. فالشرائح السابقة لا تمثل قيمة الفاتورة، وإنما تمثل سعر وحدة الاستهلاك داخل كل نطاق، بينما تتحدد الفاتورة النهائية وفق حجم الاستهلاك الفعلي، وانتقال الأسرة بين الشرائح المختلفة، فضلاً عما قد يضاف إليها من رسوم خدمات أو مقابل صرف صحي أو تسويات دورية. ويكشف الجدول أن السياسة التسعيرية للمرافق تقوم على تحميل المستهلك تكلفة أعلى كلما ارتفع استهلاكه، بما يعكس اتجاهاً عاماً نحو ترشيد الاستهلاك، غير أن هذا النظام يجعل القيمة النهائية للفاتورة تختلف بصورة ملحوظة بين الأسر تبعاً لعدد أفرادها وطبيعة الأجهزة المستخدمة ومستوى

المعيشة والتغيرات الموسمية، خاصة خلال أشهر الصيف. ولهذا كان من الضروري الانتقال من التعريفة النظرية إلى تقدير الفاتورة التي تعكس واقع الإنفاق الشهري.

جدول (9): الفاتورة الشهرية المقدرة للمرافق للأسرة النمطية (4 أفراد)

المرفق	التكلفة الشهرية المقدرة للأسرة (جنيه)
الكهرباء	600
الغاز الطبيعي المنزلي (تقدير قارئ العداد الثابت)	350
المياه والصرف الصحي	300
إجمالي المرافق للأسرة (نصيب الفرد نحو 313 جنيهاً)	**1,250**

يمثل هذا الجدول الانتقال من التعريفة الرسمية إلى التكلفة المقدرة التي تتحملها الأسرة المصرية شهرياً، إذ إن قيمة الفاتورة النهائية لا تتحدد فقط وفق أسعار الشرائح المعلنة، وإنما تتأثر كذلك بحجم الاستهلاك الفعلي، وطبيعة استخدام المرافق، والرسوم المضافة، وتسويات الفواتير، فضلاً عن التغيرات الموسمية التي ترفع مستويات الاستهلاك خلال بعض فترات العام. ولهذا لم تعتمد الدراسة على الحساب النظري المجرد للشرائح، وإنما اعتمدت تقديراً أقرب إلى واقع ما تسدده الأسرة بالفعل، استناداً إلى نمط استهلاك أسرة حضرية مكونة من أربعة أفراد تستخدم المرافق بصورة اعتيادية، مع مراعاة الزيادة الموسمية في استهلاك الكهرباء.

وقدرت الدراسة متوسط **فاتورة الكهرباء** بنحو 600 جنيه شهرياً، وهو تقدير يعكس استهلاكاً متوسطاً لأسرة تستخدم الأجهزة المنزلية الأساسية من إضاءة وثلاجة وغسالة ومراوح، مع الأخذ في الاعتبار زيادة ساعات التشغيل خلال فصل الصيف. أما **الغاز الطبيعي**، فاعتمدت الدراسة متوسط إنفاق شهري قدره 350 جنيهاً، يستند إلى الأنماط السائدة لفواتير الأسر المتصلة بشبكة الغاز الطبيعي، بعد احتساب الرسوم والخدمات والتسويات. وفيما يتعلق **بالمياه والصرف الصحي**، بلغ متوسط الإنفاق الشهري 300 جنيه، يشمل قيمة استهلاك المياه إضافة إلى مقابل خدمات الصرف الصحي والرسوم المرتبطة بالفاتورة.

وبجمع هذه البنود، يصل إجمالي الإنفاق الشهري على المرافق إلى نحو **1,250 جنيهاً** للأسرة، وهو ما يعادل نصيباً حسابياً مكافئاً للفرد قدره نحو 313 جنيهاً شهرياً، أي ما يقارب 10.4 جنيهات يومياً. ويمثل هذا البند نحو 3.9% من إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة محل الدراسة. ورغم أن هذا الوزن النسبي يبدو أقل من الغذاء أو السكن أو التعليم، فإن المرافق تختلف عن غيرها في كونها إنفاقاً إلزامياً لا تملك الأسرة تأجيله أو الاستغناء عنه، كما أن أي زيادة في تعريفتها تنعكس بصورة مباشرة على تكلفة المعيشة، وتمتد آثارها بصورة غير مباشرة إلى بقية الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الطاقة والمياه في التشغيل والإنتاج.

ويختلف هذا البند بين الملفات الاستهلاكية الثلاثة باختلاف حجم الاستهلاك لا باختلاف التعريفة الرسمية، التي تظل واحدة خلال فترة الرصد. فمع اتساع مساحة المسكن وزيادة عدد الأجهزة وارتفاع ساعات التشغيل وتوسع استخدام التكييف الموسمي، تنتقل الأسرة إلى شرائح أعلى داخل الجدول (8) نفسه فترتفع فاتورتها دون أن يتغير سعر أي شريحة. وعلى هذا الأساس تبلغ فاتورة المرافق نحو 950 جنيهاً شهرياً في سيناريو الوسطى الدنيا (450 للكهرباء و250 للغاز و250 للمياه والصرف)، و1,250 جنيهاً في السيناريو الأوسط، ونحو 1,650 جنيهاً في سيناريو الوسطى العليا (900 للكهرباء و400 للغاز و350 للمياه والصرف)، بافتراض وحدة سكنية أوسع تستخدم تكييفاً في أكثر من غرفة. ويظل هذا البند من أضيق بنود السلة نطاقاً للتغير، لأن الحد الأدنى من استهلاك الطاقة والمياه لا يقبل الضغط إلا في حدود ضيقة مهما اختلف مستوى المعيشة.

وتوضح المقارنة بين الجدولين السابقين أن هناك فرقاً بين التعريفة الرسمية والعبء المالي المقدر، **فالأولى** تشرح الكيفية التي تُسعر بها الخدمة، بينما يعكس **الثاني** القيمة التي تتحملها الأسرة فعلياً بعد احتساب الاستهلاك والرسوم والتسويات المختلفة. ومن ثم، فإن تقدير تكلفة المعيشة لا يمكن أن يعتمد على أسعار الشرائح وحدها، وإنما يجب أن يستند إلى ما تدفعه الأسر بالفعل، وهو المنهج الذي اعتمدته هذه الدراسة في بناء سلة الإنفاق المرجعية.

سابعاً: الاتصالات والإنترنت

لم تعد خدمات الاتصالات والإنترنت بنداً تكميلياً يمكن للأسرة الاستغناء عنه عند ضيق مواردها، بل تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى أحد المتطلبات الأساسية للاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فالعمل

لم يعد منفصلاً عن البريد الإلكتروني وتطبيقات التواصل والمنصات الرقمية، كما أصبحت العملية التعليمية تعتمد بدرجات متفاوتة على المحتوى الرقمي والمنصات التعليمية، واتجه جانب متزايد من الخدمات الحكومية والمصرفية والصحية إلى تقديم معاملاته أو حجز مواعيده إلكترونياً. ويعني ذلك أن حرمان الأسرة من الاتصال المنتظم بالإنترنت لا يقتصر أثره على فقدان وسيلة للترفيه، وإنما قد يحد من قدرتها على الوصول إلى المعلومات والخدمات وفرص التعليم والعمل؛ ومن ثم أصبح الإنفاق على الاتصالات يمثل تكلفة المشاركة في المجتمع الرقمي، وليس مجرد استهلاك اختياري لخدمة حديثة.

وتزامن ارتفاع أسعار خدمات الاتصالات خلال عام 2026 مع إعلان الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات إتاحة عدد من المنصات والخدمات التعليمية والحكومية دون احتسابها ضمن استهلاك باقات الإنترنت، وشمل ذلك المواقع الرسمية لوزارة التربية والتعليم، والقنوات التعليمية التابعة لها، ومنصة "مصر الرقمية"، وغيرها من الخدمات الحكومية، وذلك في إطار الحد من أثر زيادة الأسعار على استمرار وصول المواطنين إلى الخدمات الرقمية الأساسية.

إلا أن الاستفادة من هذا الإجراء تظل مرتبطة بتوافر خدمة الإنترنت ذاتها، سواء من خلال الإنترنت الأرضي أو باقات الهاتف المحمول، وهو ما يعني أن عدم احتساب استخدام بعض المنصات ضمن الباقة لا يعفي الأسرة من تحمل التكلفة الأساسية للاشتراك في خدمة الإنترنت. كما أن الاستخدام التعليمي الفعلي لا يقتصر على المنصات الحكومية، وإنما يمتد إلى تطبيقات التواصل، والمنصات التعليمية الأخرى، ومصادر المحتوى الرقمي المختلفة، بما يجعل جانباً مهماً من متطلبات العملية التعليمية الرقمية معتمداً على اتصال منتظم بالإنترنت تتحمل الأسرة تكلفته بصورة مباشرة.

وتكشف هذه المعطيات عن أن التحول الرقمي، رغم ما أتاحه من توسع في الوصول إلى الخدمات، قد نقل جانباً من تكلفة الحصول عليها إلى الأسر، بعد أن أصبح الاتصال بالإنترنت شرطاً لازماً لممارسة عدد متزايد من الأنشطة اليومية، وفي مقدمتها التعليم والعمل والحصول على الخدمات العامة. ويوضح الجدول التالي توزيع الفاتورة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد، تشمل اتصالاً منزلياً ثابتاً، وباقات أساسية للوالدين، وحداً أدنى من الشحن المخصص للأبناء.

جدول (10): التوزيع الشهري للإنفاق على الاتصالات والإنترنت للأسرة

الخدمة	التكلفة الشهرية (جنيه)
إنترنت أرضي منزلي (باقة متوسطة 150–200 جيجا)	376
باقة محمول للعائل	100
باقة محمول للزوجة	65
رصيد وشحن للأبناء	100
إجمالي الاتصالات للأسرة	**641**

لا يعكس الجدول نمطاً مرتفعاً من الاستخدام الرقمي، ولا يفترض اشتراك الأسرة في خدمات متعددة أو باقات غير محدودة، وإنما يرصد الحد الأدنى الذي يسمح لأفرادها بالحفاظ على اتصال منتظم بالإنترنت والهاتف المحمول. ويأتي **الإنترنت الأرضي المنزلي** في مقدمة مكونات هذا البند بقيمة تبلغ نحو 376 جنيهاً شهرياً، بما يمثل قرابة 58.7% من إجمالي فاتورة الاتصالات، وقد أُدرجت باقة تتراوح سعتها بين 150 و200 جيجابايت باعتبارها مستوى متوسطاً يلائم أسرة من أربعة أفراد تستخدم الإنترنت في متابعة الدراسة والتواصل وإنجاز بعض الأعمال، دون التوسع في الاستخدام المكثف.

أما **باقة الهاتف المحمول للعائل**، فقد بلغت 100 جنيه شهرياً، تعكس استخدام الهاتف في الاتصالات المرتبطة بالعمل وإدارة شؤون الأسرة، بينما بلغت **باقة الزوجة** 65 جنيهاً، باعتبارها باقة أساسية تتيح الحد الأدنى من المكالمات والاتصال بالإنترنت، ولا يرجع اختلاف القيمة بين الباقتين إلى اختلاف جوهري في أهمية اتصال كل منهما، وإنما إلى تباين نمط الاستخدام المرصود داخل الأسرة، حيث يتحمل العائل قدراً أكبر من الاتصالات المرتبطة بالعمل والخدمات الخارجية. أما **رصيد وشحن الطفلين**، فقُدر بنحو 100 جنيه شهرياً، أي بمتوسط 50 جنيهاً لكل طفل، ويرتبط بالتواصل مع المدرسين ومتابعة المجموعات الدراسية والوصول إلى بعض المنصات التعليمية، دون شمول شراء الأجهزة أو صيانتها أو اشتراكات المنصات التعليمية المحتسبة بصورة مستقلة ضمن محور التعليم.

وبذلك يصل إجمالي الإنفاق الشهري على خدمات الاتصالات والإنترنت إلى نحو **641 جنيهاً للأسرة**، أي ما يعادل نحو **160 جنيهاً** شهرياً كنصيب حسابي مكافئ للفرد، أو نحو **5.3 جنيهات** يومياً، بما يمثل نحو **2.0%** فقط من إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة. ولا تعني محدودية هذا الوزن النسبي أن البند ضعيف الأهمية، إذ إن النسبة تقيس حجمه داخل ميزانية مرتفعة أصلاً، ولا تقيس درجة ضرورته. فالأسرة قد

تضغط الإنفاق على الترفيه أو تؤجل شراء الملابس، لكنها تجد صعوبة متزايدة في إلغاء الإنترنت أو الهاتف المحمول، لأن ذلك قد يعطل وصولها إلى التعليم والعمل والخدمات المختلفة.

ويتحدد موقع هذا البند داخل السيناريوهات الثلاثة بسعة باقة الإنترنت المنزلي ومستوى باقات المحمول وكثافة استخدام أفراد الأسرة، دون إدراج تكلفة شراء الأجهزة أو تجديدها لأنها غير محتسبة أصلاً ضمن السلة. ففي سيناريو الوسطى الدنيا تعتمد الأسرة باقة أرضية أدنى سعة وباقات محمول أساسية، فيبلغ الإجمالي نحو 455 جنيهاً شهرياً؛ وفي السيناريو الأوسط يبلغ 641 جنيهاً وفق التوزيع الوارد في الجدول (10)، بينما يرتفع في سيناريو الوسطى العليا إلى نحو 1,000 جنيه، مع باقة أرضية أعلى سعة تتجاوز 500 جيجابايت وباقات محمول أوسع لكل من العائل والزوجة ورصيد أكبر للطفلين. ورغم اتساع الفارق النسبي بين الطرفين، يظل هذا البند من أقل بنود السلة إسهاماً في اتساع النطاق الكلي، لأن قيمته المطلقة محدودة مقارنة ببقية البنود.

وتكشف بيانات الجدول أن ما يقرب من **ثلاثة أخماس** الإنفاق على الاتصالات يتركز في خدمة الإنترنت المنزلي، بينما يتوزع الجزء المتبقي على خدمات الاتصال الفردية لأفراد الأسرة، وهو ما يعكس تحول المسكن إلى نقطة اتصال رقمية دائمة، بعد أن أصبح الإنترنت جزءاً من بنيته الوظيفية، على نحو يقترب من المرافق الأساسية التقليدية. كما تكشف هذه البيانات عن اتساع مظاهر التفاوت في القدرة على النفاذ إلى الخدمات الرقمية، بحيث لم يعد الاختلاف بين الأسر مرتبطاً بامتلاك الأجهزة فقط، وإنما بقدرتها على تحمل تكلفة الاتصال بصورة منتظمة، والاستفادة من خدمات ذات جودة وسرعات مناسبة.

وترتبط هذه النتيجة بصورة مباشرة بمحور التعليم، إذ أدى التوسع في الاعتماد على المنصات والمحتوى الرقمي إلى انتقال جانب من تكلفة العملية التعليمية إلى الأسرة، بعد أن أصبح الاتصال بالإنترنت أحد المدخلات الأساسية للتعلم، شأنه في ذلك شأن الكتب والأدوات الدراسية. ومن ثم، فقد تحولت خدمات الاتصالات والإنترنت خلال فترة زمنية وجيزة من بند محدود الأهمية داخل ميزانية الأسرة إلى أحد عناصر تكلفة المعيشة الأساسية، أضيف إلى بنود الإنفاق التقليدية دون أن يحل محلها أو يخفف من أعبائها، بما يجعل أي تغير في تكلفة هذه الخدمات ذا أثر مباشر على قدرة الأسرة على النفاذ إلى التعليم والعمل

والخدمات العامة، ويعزز ارتباط سياسات تسعير الاتصالات وجودة خدماتها بمفهوم تكلفة المعيشة وجودة الحياة، باعتبارها أحد مكونات البنية الأساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

ثامناً: الصحة

تختلف الصحة عن بقية بنود الإنفاق المعيشي في أنها لا ترتبط بقرار استهلاكي يمكن للأسرة تأجيله أو تخفيضه، وإنما ترتبط باحتياج إنساني قد يفرض نفسه بصورة مفاجئة ودون سابق إنذار، فبينما تستطيع الأسرة تقليص الإنفاق على الترفيه أو تأجيل شراء الملابس، فإنها لا تستطيع تأجيل علاج طفل مريض أو الامتناع عن شراء دواء لمريض ضغط أو سكر. ومن ثم، يمثل الإنفاق الصحي أحد أقل بنود الموازنة الأسرية مرونة، وأكثرها تعرضاً للصدمات المالية.

وتزداد أهمية هذا البند في الحالة المصرية إذا ما نُظر إليه في إطار هيكل تمويل الرعاية الصحية، **فالمادة (18)** من الدستور ألزمت الدولة بتخصيص ما لا يقل عن **3%** من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على الصحة، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. غير أن قراءة مدى الوفاء بهذا الالتزام تختلف باختلاف تعريف الإنفاق الحكومي المستخدم، فالمخصص لقطاع الصحة في التصنيف الوظيفي للموازنة العامة للدولة يبلغ نحو **302 مليار جنيه** في مشروع موازنة السنة المالية 2026/2027، أي ما يقارب 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر، بينما تُعلن وزارة المالية استيفاء النسبة الدستورية عند **4.2%** استناداً إلى التعريف الأوسع لإنفاق "الحكومة العامة" الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة العامة، والذي يضم الهيئات العامة وشركات قطاع الأعمال العام والبنوك الحكومية إلى جانب الموازنة العامة للدولة. ومن ثم فإن الفجوة بين الرقمين فجوة تعريفية في المقام الأول، غير أنها لا تُغير النتيجة المعيشية: إذ يظل جانب معتبر من تكلفة الخدمة الصحية على عاتق الأسرة مباشرة، وهو ما تعكسه المستويات المرتفعة للإنفاق الصحي من الجيب في مصر وفق قاعدة بيانات الإنفاق الصحي العالمي الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، بما يجعل الأسرة الممول الرئيسي لجزء كبير من تكلفة العلاج.

وانطلاقاً من هذا الواقع، لا يقتصر تقدير تكلفة الصحة في هذه الدراسة على قيمة الدواء فقط، وإنما يشمل دورة الحصول على الخدمة الصحية كاملة، منذ الكشف الطبي وحتى التشخيص والعلاج والمتابعة، بما

يعكس التكلفة المقدرة التي تتحملها الأسرة المصرية خلال العام بعد توزيع النفقات غير المنتظمة على متوسط شهري.

جدول (11): متوسط الإنفاق الصحي الشهري للأسرة

البند	التكلفة الشهرية للأسرة (جنيه)
كشوفات طبية دورية (طبيب أسرة/أخصائي)	500
أدوية مزمنة وطارئة	1,000
تحاليل وأشعة عرضية	500
اشتراك تأمين صحي خاص/تكميلي (اختياري)	200
إجمالي الصحة للأسرة (نصيب الفرد 550 جنيهاً)	**2,200**

لا يقدم الجدول تقديراً لعلاج مرض بعينه، وإنما يعكس الحد الأدنى الواقعي لما تتحمله أسرة مصرية مكونة من أربعة أفراد للحفاظ على مستوى مقبول من الرعاية الصحية خلال العام. ويكشف توزيع بنود الجدول أن الأدوية تستحوذ وحدها على نحو **45%** من إجمالي الإنفاق الصحي للأسرة، لكونها نفقة متكررة لا ترتبط فقط بالأمراض المزمنة، بل تشمل الأدوية الموسمية والعلاجات الطارئة وخافضات الحرارة والمضادات الحيوية وغيرها من الاحتياجات العلاجية اليومية التي لا تكاد تخلو منها أي أسرة على مدار العام، فضلاً عن الزيادات المتتالية في أسعار المستحضرات الدوائية نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج واستيراد المواد الخام.

أما الكشوف الطبية والتحاليل والأشعة، فخُصص لكل منهما متوسط قدره 500 جنيه شهرياً، ليس لأن الأسرة تنفق هذا المبلغ بصورة ثابتة كل شهر، وإنما لأن هذه النفقات تتوزع على مدار العام؛ فقد تمر عدة أشهر دون الحاجة إلى إجراء فحوص، بينما تتحمل الأسرة في شهر واحد تكلفة مرتفعة لإجراء مجموعة من التحاليل أو مراجعة أكثر من طبيب متخصص، ومن ثم فإن توزيع هذه النفقات على متوسط شهري يتيح إدراجها بصورة أكثر دقة داخل سلة الإنفاق المعيشي. كما أدرج بند المساهمة الصحية التكميلية بقيمة 200 جنيه شهرياً، ليعكس ما تتحمله بعض الأسر في صورة اشتراكات أو مساهمات علاجية محدودة، دون أن يمثل تأميناً صحياً خاصاً شاملاً.

وبجمع هذه البنود، يبلغ متوسط الإنفاق الصحي للأسرة نحو **2,200 جنيه شهرياً**، أي ما يعادل نصيباً حسابياً مكافئاً للفرد قدره 550 جنيهاً شهرياً، أو نحو 18.3 جنيهاً يومياً، وتمثل هذه القيمة نحو **6.9%** من إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة. ولا تعكس هذه الأرقام الحد الأقصى لما قد تتحمله الأسرة عند التعرض لمرض مزمن أو الحاجة إلى جراحة أو علاج طويل الأمد، وإنما تمثل متوسط الإنفاق في الظروف الاعتيادية، فبمجرد إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض يستلزم متابعة مستمرة قد تتضاعف هذه القيمة عدة مرات خلال فترة قصيرة، وهو ما يجعل الصحة أحد أكثر البنود تعرضاً للصدمات المالية داخل الموازنة الأسرية.

ويتحرك هذا البند بين السيناريوهات الثلاثة بحسب معدل استخدام الرعاية الصحية ومصدرها ونمط الحصول على الدواء والفحوص، لا بحسب الامتناع عن الرعاية الضرورية. ففي سيناريو الوسطى الدنيا تعتمد الأسرة بدرجة أوسع على وحدات الرعاية الأولية والمستشفيات الحكومية والتغطية التأمينية القائمة، وعلى المستحضرات الأقل سعراً، فيبلغ إجمالي الإنفاق الصحي نحو 1,600 جنيه شهرياً. وفي السيناريو الأوسط يبلغ **2,200 جنيه** وفق التوزيع الوارد في الجدول (11). أما في سيناريو الوسطى العليا فيرتفع إلى نحو 3,200 جنيه نتيجة الاعتماد الأوسع على العيادات والمعامل الخاصة، وارتفاع قيمة اشتراك التأمين الصحي التكميلي إلى مستوى يغطي جانباً أوسع من الخدمات، دون أن يمتد ذلك إلى إجراءات تجميلية أو علاجية اختيارية خارج نطاق الحاجة الطبية. ويلزم التنبيه إلى أن انخفاض الإنفاق الصحي في السيناريو الأدنى لا يُقرأ بوصفه تخلياً عن العلاج، إذ إن ذلك يمثل حرماناً لا اختلافاً استهلاكياً مشروعاً داخل الطبقة الوسطى، وإنما يعكس اختلاف مقدم الخدمة ومستوى الأسعار الذي تصل إليه الأسرة للاحتياج الطبي نفسه.

وتكشف هذه النتائج أن المشكلة الأساسية لا تتمثل فقط في ارتفاع أسعار الخدمات الصحية، وإنما في هيكل تمويل الرعاية الصحية نفسه، فكلما انخفضت مساهمة الإنفاق العام في تمويل الخدمة، ارتفعت تلقائياً مساهمة الأسرة في تحمل تكلفتها، لتتحول الرعاية الصحية تدريجياً من خدمة عامة يفترض أن تكفلها الدولة إلى عبء مالي مباشر تتحمله الأسر من دخولها الخاصة. وتتقاطع هذه النتيجة مع محوري الغذاء والطاقة سابقاً، فارتفاع أسعار الغذاء يدفع بعض الأسر إلى استبدال المنتجات الأعلى جودة ببدائل أقل قيمة غذائية، وهو ما قد ينعكس مستقبلاً في زيادة معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة ومن ثم ارتفاع الإنفاق الصحي، كما أن ارتفاع تكلفة النقل يزيد من تكلفة الوصول إلى المستشفيات والعيادات، لتصبح

تكلفة العلاج الحقيقية أكبر من قيمة الكشف أو الدواء وحدهما. وبذلك لا يمثل الإنفاق الصحي مجرد بند إضافي داخل ميزانية الأسرة، وإنما أحد أكثر المؤشرات دلالة على مستوى الحماية الاجتماعية التي يتمتع بها المواطن.

تاسعاً: التعليم

يختلف الإنفاق على التعليم عن كثير من بنود المعيشة الأخرى، فهو لا يقتصر على المصروفات المدرسية التي تُحصلها المؤسسات التعليمية، وإنما يمتد إلى منظومة موازية أصبحت تتحمل الأسرة تكلفتها بصورة شبه كاملة، تضم الدروس الخصوصية والمنصات التعليمية والكتب الخارجية والمذكرات والأنشطة التعليمية. ورغم أن التعليم الحكومي يُقدم من حيث المبدأ باعتباره خدمة عامة تكفلها الدولة، فإن الواقع العملي يشير إلى اتساع الفجوة بين ما توفره المدرسة وما تحتاجه الأسرة لضمان تحصيل أبنائها العلمي، وهو ما أدى إلى انتقال جانب كبير من عملية التعليم خارج المدرسة إلى سوق تعليم موازٍ تتحمل الأسر تكلفته بصورة مباشرة.

وتؤكد بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هذه الحقيقة، إذ تمثل الدروس الخصوصية أكبر مكونات إنفاق الأسر المصرية على التعليم، متقدمة على المصروفات الدراسية الرسمية ذاتها. ويعكس ذلك تحولها من وسيلة مساعدة إلى عنصر أساسي داخل العملية التعليمية. ولأن هذه الدلالة تقوم على متوسطات عامة على مستوى الجمهورية، جرى تحويلها في هذه الدراسة إلى نموذج مالي واقعي لأسرة مكونة من أربعة أفراد لديها طفلان بالتعليم الحكومي، استناداً إلى الأسعار السائدة خلال عام 2026.

ويرتكز النموذج على افتراضات معلنة تراعي اختلاف المرحلة الدراسية بين الطفلين، إذ يلتحق أحدهما بمرحلة أساسية ويلتحق الآخر بصف انتقالي تشتد عنده كثافة الدروس، وهو نمط شائع داخل الأسرة المصرية الواحدة. فيحصل الطفل الأول على دروس خصوصية في أربع مواد بمعدل حصة أسبوعية للمادة، بينما يحصل الطفل الثاني على دروس في خمس مواد بمعدل حصتين أسبوعياً للمادة، بمتوسط 100 جنيه للحصة، إضافة إلى الاشتراك الشهري في منصة تعليمية لكل مادة، وشراء كتاب خارجي أو مذكرة واحدة لكل مادة، فضلاً عن الأدوات المدرسية الدورية ومستلزمات بداية العام الدراسي والأنشطة والرحلات المدرسية،

مع استبعاد الزي المدرسي والمصروفات الدراسية الرسمية والحقائب المدرسية حتى لا يؤدي إدراجها إلى تضخيم التقديرات.

على أن تحويل هذه الافتراضات إلى متوسط شهري يستلزم تحديد الفترة الزمنية التي تحدث خلالها كل نفقة، لا افتراض تكرارها اثني عشر شهراً بالقيمة نفسها. فالدروس الخصوصية والاشتراك في المنصات التعليمية يرتبطان بالفصلين الدراسيين، وقد قُدرت مدتهما الفعلية بثمانية أشهر بعد استبعاد شهر بدء الدراسة وشهر الامتحانات النهائية، بينما ترتبط الأدوات المدرسية الدورية والأنشطة والرحلات بالعام الدراسي البالغ تسعة أشهر، أما الكتب والمذكرات وأدوات بداية العام فتُشترى دفعة واحدة سنوياً. وعلى هذا الأساس حُوّلت كل نفقة إلى متوسط شهري سنوي مكافئ بضرب قيمتها في عدد أشهر حدوثها ثم قسمة الناتج على اثني عشر شهراً. وبناءً على ذلك، أمكن التمييز بين حالتين للإنفاق التعليمي: الأولى تمثل المتوسط الشهري السنوي المكافئ بعد توزيع النفقات على أشهر السنة كاملة، والثانية تعكس العبء النقدي الحقيقي الذي تتحمله الأسرة مع بداية العام الدراسي حين تتراكم غالبية هذه المصروفات في فترة زمنية قصيرة، ولا يجوز الخلط بينهما.

جدول (12): المتوسط الشهري السنوي المكافئ لتكلفة تعليم طفلين

البند	أساس الاحتساب	المتوسط الشهري السنوي المكافئ (جنيه)
الدروس الخصوصية	(4 مواد × حصة) + (5 مواد × حصتين) × 4 أسابيع × 100 جنيه = 5,600 جنيه لشهر الاستخدام × 8 أشهر ÷ 12	3,733
المنصات التعليمية	9 مواد × 100 جنيه = 900 جنيه لشهر الاستخدام × 8 أشهر ÷ 12	600
الكتب والمذكرات	1,200 جنيه سنوياً لطفلين ÷ 12	100
الأدوات المدرسية	200 جنيه شهرياً × 9 أشهر دراسية ÷ 12	150
أدوات بداية العام	1,200 جنيه سنوياً لطفلين ÷ 12	100
الأنشطة والرحلات المدرسية	600 جنيه شهرياً × 9 أشهر دراسية ÷ 12	450
الإجمالي الشهري (متوسط سنوي مكافئ)		**5,133**

يكشف الجدول أن **الدروس الخصوصية** وحدها تستحوذ على نحو 73% من إجمالي الإنفاق التعليمي، بمتوسط شهري سنوي مكافئ قدره 3,733 جنيهاً من إجمالي يقارب 5,133 جنيهاً للأسرة. وجرى احتساب هذا الرقم على أساس تفرقة بين الطفلين:

4 مواد × حصة أسبوعية × 4 أسابيع × 100 جنيه = 1,600 جنيه للطفل الأول

5 مواد × حصتين أسبوعياً × 4 أسابيع × 100 جنيه = 4,000 جنيه للطفل الثاني،

أي 5,600 جنيه لشهر الاستخدام، تعادل 3,733 جنيهاً كمتوسط شهري سنوي مكافئ بعد توزيعها على ثمانية أشهر فعلية من أصل اثني عشر شهراً.

ولا يعكس هذا التقدير كثافة قصوى للدروس، إذ يقتصر على حصة أسبوعية للمادة لدى الطفل الأول وحصتين لدى الطفل الثاني، في حين يجمع كثير من طلاب صفوف النقل والشهادات بين ثلاث حصص أسبوعية في المواد الأساسية. أما المنصات التعليمية، فقد بلغت 900 جنيه لشهر الاستخدام بواقع تسع مواد ومتوسط اشتراك شهري قدره 100 جنيه للمادة، أي 600 جنيه كمتوسط شهري سنوي مكافئ. ويعكس هذا البند تحولاً في طبيعة الإنفاق على التعليم، إذ لم تعد المنصات التعليمية تؤدي دور البديل للدروس الخصوصية، وإنما أصبحت في كثير من الحالات تكلفة موازية لها، خاصةً في سنوات الشهادات العامة، حيث تميل كثير من الأسر إلى الجمع بين الوسيلتين معاً اعتقاداً بأن ذلك يسهم في تحسين مستوى التحصيل الدراسي وزيادة فرص الحصول على درجات أعلى، وهو ما يضيف عبئاً جديداً إلى فاتورة التعليم دون أن يحل محل أي من عناصرها التقليدية.

وفيما يتعلق **بالكتب الخارجية والمذكرات**، فقد بلغت قيمتها المقدرة 1,200 جنيه لطفلين، إلا أن هذه التكلفة لا تُسدد شهرياً وإنما تُشترى دفعة واحدة مع بداية العام، ولذلك وُزعت على اثني عشر شهراً ليظهر متوسط شهري سنوي مكافئ قدره 100 جنيه، إذ إن توزيعها على مدة الاستخدام وحدها يخلط بين العبء النقدي وقت حدوثه والمتوسط السنوي. وينطبق المنطق نفسه على أدوات بداية العام الدراسي، التي تتراوح تكلفتها بين **1,000 و1,400 جنيه** لطفلين وتُشترى مرة واحدة سنوياً، فتعادل نحو 100 جنيه شهرياً. أما **الأدوات المدرسية الدورية والأنشطة والرحلات المدرسية**، فترتبطان بأشهر الدراسة التسعة

لا بالسنة كاملة، فتنخفض قيمتهما الشهرية المكافئة من 200 و600 جنيه إلى 150 و450 جنيهاً على الترتيب.

وتكشف قراءة الجدول أن الأسرة لا تنفق على التعليم الرسمي بقدر ما تنفق على الخدمات التعليمية الموازية، وهو ما يعكس انتقال الجزء الأكبر من تكلفة العملية التعليمية خارج المدرسة، لتصبح الأسرة هي الممول الرئيسي للجزء العملي من تعليم أبنائها.

ويمثل التعليم أهم البنود الفاصلة بين الملفات الاستهلاكية الثلاثة، لأن تكلفته لا تتحدد بسعر الخدمة وحده، وإنما بعدد المواد وعدد الحصص الأسبوعية وعدد أشهر الاستخدام الفعلي. ففي سيناريو الوسطى الدنيا يقتصر الطفلان على ثلاث مواد بحصة أسبوعية لكل منهما وعلى اشتراك المنصات في المواد نفسها، مع خفض مخصص الكتب والأدوات والأنشطة، فيبلغ المتوسط الشهري السنوي المكافئ نحو 2,488 جنيهاً، وهو مستوى يحتفظ بإنفاق تعليمي داعم معقول ولا يعني انقطاع الأسرة عن سوق التعليم الموازي. **وفي السيناريو الأوسط يبلغ 5,133 جنيهاً** وفق الافتراضات المعروضة في الجدول (12). أما في سيناريو الوسطى العليا فترتفع كثافة الدروس لدى الطفلين معاً إلى حصتين أسبوعياً لكل مادة، مع توسع الطفل الثاني إلى ست مواد بدل خمس تحسباً لصف الشهادة، إضافة إلى اشتراك أوسع في المنصات التعليمية ومخصص أكبر للكتب الخارجية والمذكرات والأنشطة المدرسية، فيبلغ نحو 7,275 جنيهاً. ويظل هذا المستوى داخل حدود سوق التعليم الموازي القائم فعلاً في مصر — دروس خصوصية ومنصات وكتب خارجية — دون أن يمتد إلى مصروفات مدارس دولية أو دروس بالعملة الأجنبية، وهو ما يبقيه ضمن الطبقة الوسطى لا فوقها. ويكشف هذا التدرج أن الفارق بين أدنى السيناريوهات وأعلاها في بند التعليم وحده يقارب 4,787 جنيهاً شهرياً، أي ما يقرب من ثلاثة أمثال قيمة السيناريو الأدنى ذاته، بما يجعل كثافة الاعتماد على سوق التعليم الموازي أوضح محددات الفارق في تكلفة المعيشة داخل الطبقة الوسطى نفسها.

جدول (13): العبء النقدي للتعليم في شهر بداية العام الدراسي — لا يمثل متوسطاً شهرياً

البند	التكلفة (جنيه)
الدروس الخصوصية (قيمة شهر الاستخدام)	5,600
المنصات التعليمية (قيمة شهر الاستخدام)	900
الكتب والمذكرات (تُشترى دفعة واحدة)	1,200
الأدوات المدرسية الشهرية	200
أدوات بداية العام لطفلين	1,400 – 1,000
الأنشطة والرحلات المدرسية	600
إجمالي شهر بداية الدراسة	**9,900 – 9,500**

يختلف هذا الجدول عن سابقه في أنه لا يقيس المتوسط الشهري السنوي المكافئ، وإنما يقيس العبء النقدي المقدر الذي تتحمله الأسرة عند بداية العام الدراسي، ولا يجوز الخلط بين المؤشرين أو جمعهما. ففي هذه الفترة تتزامن مصروفات شراء الكتب والمذكرات والأدوات المدرسية وأدوات بداية العام مع انطلاق الدروس الخصوصية والمنصات التعليمية بقيمتها الكاملة لشهر الاستخدام، لتتراكم النفقات في شهر واحد وترتفع تكلفة التعليم إلى ما بين **9,500 و9,900 جنيه**، وهو ما يمثل ما بين **119% و124%** من الحد الأدنى للأجر الحكومي البالغ 8,000 جنيه، أي أن تعليم طفلين وحده يتجاوز كامل دخل الأسرة خلال هذا الشهر، قبل سداد أي التزامات أخرى تتعلق بالغذاء أو السكن أو النقل أو العلاج أو المرافق. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة إذا ما أُخذ في الاعتبار أن هذا التقدير لا يشمل المصروفات الدراسية الرسمية ولا الزي المدرسي ولا الحقائب المدرسية، وهي بنود تتحملها غالبية الأسر أيضاً، بما يعني أن العبء الكلي يتجاوز الأرقام الواردة في هذه الدراسة. ويوضح الفارق بين هذا الجدول وسابقه أن انخفاض المتوسط الشهري السنوي المكافئ لا يعني انخفاض العبء، وإنما يعني أن العبء يتركز زمنياً في شهور بعينها، وهو ما يفسر لجوء الأسر إلى الادخار المسبق أو الاقتراض لتدبير هذا الشهر تحديداً.

تكشف النتائج أن التعليم لم يعد يمثل خدمة عامة منخفضة التكلفة كما يفترض الإطار القانوني، وإنما أصبح أحد أكبر بنود الإنفاق داخل الأسرة المصرية، محتلاً المرتبة الثالثة بعد الغذاء والسكن في هيكل الإنفاق الكلي. وتشير الأرقام إلى أن الجزء الأكبر من تكلفة التعليم لم يعد مرتبطاً بالمؤسسة التعليمية ذاتها، وإنما بالخدمات التعليمية الموازية التي أصبحت شرطاً غير معلن لتحقيق التحصيل الدراسي، وهو ما أدى

إلى انتقال عبء التمويل تدريجياً من الدولة إلى الأسرة. وفي ظل تركز جانب كبير من هذه النفقات مع بداية العام الدراسي، تلجأ كثير من الأسر إلى وسائل ادخارية، وفي مقدمتها الجمعيات، لتدبير تكاليف الدروس الخصوصية، والكتب، والمذكرات، والأدوات المدرسية، بما يعكس حجم الضغوط المالية التي أصبحت تفرضها العملية التعليمية على موازنات الأسر، ويؤكد أن الإنفاق على التعليم لم يعد مجرد مصروف دوري، بل التزاماً مالياً يستوجب التخطيط والادخار المسبق. وبذلك، فإن المشكلة لا تتمثل فقط في ارتفاع تكلفة التعليم، وإنما في أن الأسرة أصبحت تمول التعليم مرتين، مرة من خلال الضرائب التي تمول التعليم الحكومي، ومرة أخرى من خلال ما تدفعه مباشرة للحصول على المستوى التعليمي الذي لم تعد المدرسة وحدها قادرة على توفيره.

عاشراً: الملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة

تختلف بنود الملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة عن الاحتياجات الأساسية السابقة في درجة مرونتها داخل موازنة الأسرة؛ فهي لا تمثل إنفاقاً يمكن الاستغناء عنه بالكامل، لكنها تظل أكثر قابلية للتأجيل أو التقليص مقارنة بالغذاء والسكن والتعليم والصحة، ولذلك تظهر فيها مبكراً آثار تراجع القوة الشرائية، إذ تؤجل الأسرة شراء الملابس والأحذية، وتنتقل إلى منتجات عناية أقل سعراً، وتحد من النزهات والمشاركة في المناسبات، قبل أن تتمكن من تخفيض إنفاقها على البنود الأكثر إلحاحاً.

أولاً: الملبس والنظافة والعناية الشخصية

لا يقتصر هذا البند على شراء الملابس والأحذية، بل يمتد إلى المنظفات المنزلية ومستلزمات النظافة الشخصية وأدوات الحلاقة والعناية الأساسية، ويجمع بذلك بين نفقات موسمية تتركز في الأعياد وبداية الدراسة، ونفقات متكررة تحتاج إليها الأسرة بصورة شبه شهرية.

جدول (14): متوسط الإنفاق الشهري على الملبس والنظافة والعناية الشخصية

البند	التكلفة الشهرية للأسرة (جنيه)
ملابس وأحذية (توزيع الإنفاق السنوي على 12 شهراً)	900
منظفات ومواد تنظيف منزلية	500
مستلزمات النظافة الشخصية	500
مستحضرات تجميل وحلاقة وأدوات عناية بسيطة	500
إجمالي الملبس والنظافة والعناية الشخصية للأسرة (نصيب الفرد 600 جنيه)	**2,400**

يعكس الجدول الحد الأدنى اللازم للحفاظ على مستوى اعتيادي من النظافة والمظهر الشخصي، ولا يفترض نمطاً مرتفعاً من الاستهلاك. فقد بلغت **قيمة الملابس والأحذية** 900 جنيه شهرياً بعد توزيع إنفاق سنوي قدره 10,800 جنيه على أشهر السنة، أي ما يعادل نحو 2,700 جنيه للفرد سنوياً، وهو رقم يؤكد أن البند لا يتضمن مشتريات متكررة أو منتجات مرتفعة السعر، وإنما يغطي احتياجات موسمية محدودة لأربعة أفراد. أما **النفقات الباقية**، فتتصل باحتياجات دورية لا يمكن استبعادها من الموازنة المنزلية، تشمل مواد تنظيف الملابس والأواني والمسكن، إلى جانب الصابون والشامبو ومعجون الأسنان وأدوات الحلاقة، وقد خُصص لكل مجموعة منها 500 جنيه شهرياً.

وبذلك يبلغ إجمالي هذا البند **2,400** جنيه شهرياً للأسرة، أي نصيباً حسابياً مكافئاً للفرد قدره 600 جنيه ونحو 20 جنيهاً يومياً، بما يمثل قرابة **7.6%** من إجمالي إنفاق الأسرة. ولا تكمن دلالة هذا الرقم في حجمه فقط، وإنما في الكيفية التي تتعامل بها الأسرة معه عند تراجع الدخل الحقيقي، فهي لا تتوقف عن شراء مستلزمات النظافة، لكنها تقلل الكميات وتنتقل إلى بدائل أرخص، كما تؤجل تجديد الملابس والأحذية إلى أطول فترة ممكنة. ومن ثم، فإن انكماش هذا البند لا يعكس اختفاء الحاجة إليه، بل يعكس تراجع قدرة الأسرة على تلبيتها بالمستوى والجودة نفسيهما.

ويتوزع هذا البند بين الملفات الاستهلاكية الثلاثة بحسب حجم الموازنة السنوية للملابس وتواتر استبدالها ومستوى المنتجات المختارة داخل النطاق المتوسط. ففي سيناريو الوسطى الدنيا تنخفض الموازنة السنوية للملابس والأحذية إلى نحو 6,000 جنيه، أي 500 جنيه شهرياً بعد توزيعها على أشهر السنة، مع خفض مخصصات المنظفات والنظافة الشخصية ومستحضرات العناية، فيبلغ الإجمالي 1,600 جنيه شهرياً. وفي السيناريو الأوسط تبلغ الموازنة السنوية 10,800 جنيه ويبلغ الإجمالي 2,400 جنيه. أما في

سيناريو الوسطى العليا فترتفع الموازنة السنوية إلى نحو 18,000 جنيه، أي 1,500 جنيه شهرياً، مع ارتفاع موازٍ في مخصصات مواد التنظيف ومستلزمات النظافة الشخصية ومستحضرات العناية إلى مستوى يعكس منتجات ذات علامات تجارية متوسطة إلى جيدة، فيبلغ الإجمالي 3,500 جنيه. ولا يمثل هذا المستوى تحولاً إلى ماركات فاخرة أو تسوق دولي، وإنما ارتفاعاً في تواتر الاستبدال وجودة المنتج داخل الأسواق المحلية نفسها. وتُحتسب قيمة الملابس في السيناريوهات الثلاثة على أساس سنوي موزع على اثني عشر شهراً، لأن شراءها يتركز موسمياً في الأعياد وبداية الدراسة ولا يتكرر بالقيمة نفسها كل شهر.

ثانياً: المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة

لا يقتصر مستوى المعيشة على توفير الغذاء والمسكن والخدمات الأساسية، بل يشمل كذلك قدرة الأسرة على المشاركة الاجتماعية والحصول على قدر محدود من الترفيه ومواجهة النفقات اليومية غير المتوقعة، ومع ذلك يظل هذا الجانب من أكثر أوجه الإنفاق عرضة للتقليص لأنه يأتي بعد سداد الالتزامات الأساسية الأكثر إلحاحاً. ولا يتضمن التقدير التالي رحلات سياحية أو اشتراكات في الأندية أو تناولاً منتظماً للطعام في المطاعم، وإنما يقتصر على اشتراك ترفيهي واحد، ونزهات عائلية محدودة، ومتوسط للالتزامات الاجتماعية والإنفاق الخيري، إلى جانب مخصص بسيط للإصلاحات والطوارئ.

جدول (15): الإنفاق الشهري الاجتماعي والترفيهي والمصروفات المتفرقة

البند	التكلفة الشهرية للأسرة (جنيه)
اشتراكات ترفيه (تليفزيون، منصة واحدة)	300
نزهات عائلية (دون طعام المطاعم)	1,000
هدايا ومناسبات اجتماعية	300
صدقات وزكاة	300
مصروفات متفرقة وطوارئ	500
إجمالي المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة للأسرة (نصيب الفرد 600 جنيه)	**2,400**

يعكس الجدول مستوى محدوداً من **المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة**، لا نمطاً استهلاكياً ميسوراً، فالاشتراك البالغ 300 جنيه يقتصر على منصة تلفزيونية واحدة، دون خدمات رياضية أو موسيقية

متعددة، كما تمثل قيمة النزهات العائلية البالغة 1,000 جنيه شهرياً خروجاً بسيطاً إلى حديقة أو متنزه شاملاً المواصلات، دون احتساب الطعام خارج المنزل الذي قد تبدأ تكلفة وجبة واحدة منه لأسرة من أربعة أفراد في مطعم متوسط من نحو 1,500 جنيه، بما يعني أن إدراجها مرة واحدة فقط كان سيرفع هذا البند بصورة ملموسة.

أما **الهدايا والمناسبات الاجتماعية**، فقُدرت بنحو 300 جنيه شهرياً بعد توزيع النفقات السنوية المرتبطة بالأعياد والزيارات العائلية، وأُدرجت قيمة مماثلة **للصدقات والتبرعات** باعتبار الإنفاق الخيري مكوناً حاضراً في السلوك الاجتماعي والديني لدى قطاع من الأسر المصرية. ويضم مبلغ 500 جنيه المخصص **للمصروفات المتفرقة** نفقات صغيرة ولكنها متكررة، مثل إصلاح جهاز منزلي أو شراء البطاريات أو إجراء صيانة بسيطة، ولا يمثل هذا المبلغ احتياطياً حقيقياً للطوارئ الكبرى، وإنما حداً أدنى للنفقات التي تظهر على مدار الشهر.

ويبلغ إجمالي هذا البند **2,400** جنيه شهرياً للأسرة، أي نصيباً حسابياً مكافئاً للفرد قدره 600 جنيه ونحو 20 جنيهاً يومياً، بما يعادل قرابة 7.6% من إجمالي الإنفاق الشهري. ولا تمثل هذه النسبة إنفاقاً ترفيهياً خالصاً، إذ تشمل كذلك المناسبات والإصلاحات والنفقات الطارئة، وهو ما يبرر استخدام مسمى "المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة" بدلاً من اختزاله في الترفيه وحده.

ويُعد هذا البند من أكثر بنود السلة تدرجاً بين الملفات الاستهلاكية الثلاثة، لأنه الأوسع هامشاً للاختيار، ومع ذلك حُددت قيمته في كل سيناريو بصورة مستقلة من مكوناتها قبل جمع الإجمالي، لا بوصفه بند موازنة يُملأ بالفارق المتبقي. ففي سيناريو الوسطى الدنيا تنخفض الاشتراكات الترفيهية والنزهات العائلية والمناسبات والمخصص العرضي، فيبلغ الإجمالي 1,400 جنيه شهرياً، وفي السيناريو الأوسط يبلغ 2,400 جنيه وفق التوزيع الوارد في الجدول (15)، بينما يرتفع في سيناريو الوسطى العليا إلى نحو 4,100 جنيه، موزعة على اشتراكين ترفيهيين بدلاً من اشتراك واحد، ونزهات عائلية أكثر تواتراً تشمل وجبة خارج المنزل بصورة عرضية لا منتظمة، ومخصص أوسع للمناسبات الاجتماعية والصدقات، ومخصص طوارئ أكبر. ولا يمتد هذا المستوى إلى الرحلات السياحية أو اشتراكات الأندية أو تناول الطعام المنتظم في المطاعم، التزاماً بحدود التصميم الأصلي للبند، بما يبقيه تعبيراً عن هامش أوسع للمشاركة الاجتماعية داخل الطبقة الوسطى لا انتقالاً إلى نمط استهلاك ميسور. ويكشف اتساع هذا النطاق أن أول ما يتغير بتغير القدرة المالية

داخل الطبقة الوسطى ليس الغذاء أو السكن، وإنما مساحة المشاركة الاجتماعية والترفيه، إذ يبلغ الفارق بين طرفيه 2,700 جنيه، وهو أوسع الفوارق النسبية بين بنود السلة العشرة.

يبلغ إجمالي ما تنفقه الأسرة على الملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة نحو 4,800 جنيه شهرياً في السيناريو الأوسط، بما يمثل قرابة **15.1%** من إجمالي ميزانيتها. ورغم أن الرقم قد يبدو مرتفعاً، فإنه لا يعكس نمطاً من الرفاه، إذ يضم مستلزمات النظافة والملابس الأساسية والإصلاحات والنفقات الاجتماعية، إلى جانب حد محدود من الترفيه. وتكمن خصوصية هذه البنود في أنها تمثل المجال الأكثر قابلية للضغط داخل موازنة الأسرة،فعندما تعجز الدخول عن تغطية الالتزامات، تبدأ الأسرة بتأجيل شراء الملابس، وتقليل منتجات العناية، واختصار النزهات والمناسبات، وتأجيل الإصلاحات غير العاجلة، ولذلك يظهر تراجع مستوى المعيشة في هذه البنود قبل أن يظهر في قدرة الأسرة على شراء الغذاء أو سداد الإيجار. ومن ثم، لا ينبغي استبعاد هذه النفقات من حساب تكلفة المعيشة بدعوى عدم اتصالها بالبقاء المباشر، فمستوى المعيشة لا يُقاس فقط بقدرة الأسرة على الطعام والسكن، وإنما كذلك بقدرتها على الحفاظ على النظافة والمظهر اللائق والمشاركة في محيطها الاجتماعي.

الفصل الثالث

الحصيلة الإجمالية وفجوة الدخل

بعد استعراض بنود الإنفاق الأساسية وتحليل محددات كل منها، يصبح من الممكن الانتقال إلى قراءة الصورة الكلية لتكلفة المعيشة، من خلال تجميع هذه البنود في سلة إنفاق واحدة تعكس العبء المالي المقدَّر الذي تتحمله الأسرة. ولا تكتمل دلالة هذه الحصيلة إلا بمقارنتها بمستويات الدخول السائدة، بما يسمح بقياس الفجوة بين تكلفة المعيشة والقدرة على تحملها، وتقدير حجم الضغوط الاقتصادية التي تواجهها الأسرة المصرية.

أولاً: الحصيلة الإجمالية للإنفاق

بعد تفكيك موازنة الأسرة إلى مكوناتها الأساسية، والوقوف على منهجية تقدير كل بند وطبيعة العبء الذي يمثله، يجمع الجدول التالي النتائج في صورة واحدة تسمح بقياس تكلفة المعيشة الشهرية للأسرة والفرد، وقراءتها في ضوء السؤال الرئيسي للورقة: **كم تُكلف معيشة أسرة مصرية من الطبقة الوسطى؟**

وقد رُتبت البنود من الأعلى إلى الأقل تكلفة، بما يكشف عن ترتيب الأولويات الفعلي داخل ميزانية الأسرة، ومدى استحواذ النفقات الأساسية منخفضة المرونة على الجانب الأكبر من مواردها. وتمثل القيم الواردة في عمود الأسرة إجمالي ما تتحمله الأسرة المرجعية المكونة من أربعة أفراد في السيناريو الأوسط، وهي وحدة التحليل الأساسية في هذه الدراسة. أما عمودا الفرد فيعرضان نصيباً حسابياً مكافئاً لا إنفاقاً فعلياً مستقلاً، ولذلك اقتصر احتسابهما على البنود التي يكون فيها للتوزيع على الأفراد معنى اقتصادي أو حسابي مقبول، وحُذفا من بند التعليم لأن تكلفته تخص الطفلين الملتحقين بالتعليم دون بقية أفراد الأسرة. أما الوزن النسبي، فيعبر عن حصة كل بند من إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة في السيناريو الأوسط، البالغ 31,784 جنيهاً.

ويلزم التنويه إلى أن ما يقيسه هذا الجدول هو تكلفة سلة المعيشة المرجعية لا مستوى معيشة الأسرة، فالأول رقم نقدي لازم لتغطية احتياجات محددة المواصفات، أما الثاني فمفهوم أوسع يشمل الدخل الحقيقي وجودة الخدمات العامة المتاحة وما تحصل عليه الأسرة من تحويلات عينية.

جدول (16): الإنفاق الشهري واليومي للأسرة والنصيب الحسابي المكافئ للفرد عبر البنود – السيناريو الأوسط المرجعي

م	البند	الأسرة (ج/شهر)	النصيب الحسابي المكافئ للفرد (ج/شهر)	النصيب الحسابي المكافئ للفرد (ج/يوم)	الوزن %
1	الغذاء (بدون خبز مدعم)	7,420	1,855	61.8	23.3%
2	السكن	6,000	1,500	50.0	18.9%
3	التعليم	5,133	N/A – لا ينطبق	N/A – لا ينطبق	16.1%
4	النقل	3,440	860	28.7	10.8%
5	الملبس والنظافة والعناية الشخصية	2,400	600	20.0	7.6%
6	المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة	2,400	600	20.0	7.6%
7	الصحة	2,200	550	18.3	6.9%
8	المرافق (كهرباء+مياه+غاز)	1,250	313	10.4	3.9%
9	الخبز/رغيف العيش المدعّم	900	225	7.5	2.8%
10	الاتصالات والإنترنت	641	160	5.3	2.0%
الإجمالي		**31,784**	**–**	**–**	**100%**

لا يُحتسب نصيب فردي لبند التعليم لأن التكلفة المقدرة تخص الطفلين الملتحقين بالتعليم في نموذج الأسرة المرجعية، ولا تمثل نفقة موزعة بالتساوي على أفراد الأسرة الأربعة. ولا يُجمع عمودا الفرد رأسياً لهذا السبب، ويبلغ المتوسط الحسابي المكافئ للفرد من إجمالي تكلفة الأسرة نحو 7,946 جنيهاً شهرياً، أي نحو 265 جنيهاً يومياً، وهو ناتج قسمة حسابية على أربعة أفراد ولا يمثل تقديراً لنفقة فعلية مستقلة لكل فرد.

وبالنسبة إلى الأسر غير المتصلة بشبكة الغاز الطبيعي، تُستبدل تكلفة الغاز الطبيعي المدرجة ضمن المرافق (350 جنيهاً) بتكلفة أسطوانة بوتاجاز منزلية (275 جنيهاً)، دون الجمع بين القيمتين، وفي هذه الحالة ينخفض الإجمالي الشهري للأسرة بنحو 75 جنيهاً إلى 31,709 جنيهات، وهو فرق محدود لا يغير النتائج العامة للدراسة.

تُظهر الحصيلة النهائية أن الأسرة المرجعية تحتاج في السيناريو الأوسط إلى نحو **31,784 جنيهاً شهرياً** لتغطية سلة المعيشة الواردة في الدراسة، أي نحو 32 ألف جنيه، بما يعادل نحو **1,059 جنيهاً يومياً** للأسرة. ويظل هذا الرقم الأسري هو الناتج الرئيسي للدراسة، ولا يُقدم الرقم الفردي بديلاً عنه، إذ يبلغ المتوسط الحسابي المكافئ للفرد من إجمالي تكلفة الأسرة نحو 7,946 جنيهاً شهرياً أو قرابة 265 جنيهاً

يومياً، وهو ناتج قسمة الإجمالي على أربعة أفراد ثم على ثلاثين يوماً، ولا يعبر عن نفقة مستقلة يتحملها كل فرد على حدة، لأن جانباً معتبراً من السلة يتكون من بنود أسرية مشتركة أو مخصصة لمستفيدين بعينهم.

ولا تكمن دلالة الجدول في الرقم الإجمالي وحده، وإنما في تركيب هذا الإنفاق وتوزيعه، إذ يتصدر **الغذاء، دون الخبز المدعم**، القائمة بقيمة 7,420 جنيهاً، تمثل نحو 23.3% من الميزانية. وعند **إضافة تكلفة الخبز المدعم**، يرتفع إجمالي الإنفاق الغذائي إلى 8,320 جنيهاً شهرياً، بما يعادل قرابة 26.2% من إجمالي الإنفاق الأسري، ويؤكد ذلك استمرار الغذاء في موقعه بوصفه أكبر مكونات المعيشة، رغم أن السلة المقدرة لا تعكس مستوى مرتفعاً من الجودة أو التنوع.

ويأتي **السكن** في المرتبة الثانية بقيمة 6,000 جنيه شهرياً، تمثل نحو 18.9% من الإنفاق. ويكشف اقترابه من ربع تكلفة الغذاء الشامل للخبز عن التحول الذي طرأ على هيكل الإنفاق، إذ لم يعد السكن مجرد التزام ثابت يأتي بعد تلبية بقية الاحتياجات، وإنما أصبح منافساً مباشراً للغذاء على موارد الأسرة، خاصة لدى المستأجرين في السوق الحرة. أما **التعليم**، فيحتل المرتبة الثالثة بقيمة 5,133 جنيهاً شهرياً كمتوسط شهري سنوي مكافئ، أو نحو 16.1% من الميزانية، وتنبع أهمية هذا الرقم من أن العبء لا ينتج أساساً عن المصروفات الرسمية، وإنما عن الدروس الخصوصية والمنصات التعليمية، بما يعكس انتقال جزء معتبر من تكلفة العملية التعليمية إلى الأسرة. ويأتي **النقل** في المرتبة الرابعة بقيمة 3,440 جنيهاً شهرياً، أي نحو 10.8% من الإجمالي، ولا يمثل هذا المبلغ إنفاقاً ترفيهياً أو اختيارياً، وإنما تكلفة الوصول إلى العمل والتعليم والخدمات.

وتبلغ القيمة المجمعة لهذه البنود الأربعة — **الغذاء والسكن والتعليم والنقل:**

7,420 + 6,000 + 5,133 + 3,440 = 21,993 **جنيهاً شهرياً**

وهو ما يمثل:

21,993 ÷ 31,784 × 100 = نحو **69.2%** من إجمالي الإنفاق

أي أن ما يقرب من **سبعة أعشار** ميزانية الأسرة يذهب إلى أربعة احتياجات أساسية فقط، وهي بنود يصعب الاستغناء عنها أو خفضها دون آثار مباشرة على حياتها اليومية. وإذا **أُضيف الخبز المدعم إلى بند الغذاء**، ترتفع النفقات الأساسية الخمسة إلى **22,893 جنيهاً**، بما يمثل نحو **72.0%** من إجمالي الميزانية.

ولا يقتصر التحليل التجميعي على البنود الأربعة الأعلى تكلفة، إذ يمكن قراءة موازنة الأسرة من زاوية مختلفة تجمع بين **الغذاء والسكن والنقل والمرافق والاتصالات**، باعتبارها البنية التشغيلية التي تكفل استمرار الحياة اليومية للأسرة من المأكل والمأوى إلى الحركة والاتصال بالعالم الخارجي، دون أن تشمل الصحة أو المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة، فهذان الأخيران يختلفان في طبيعتهما عن البنود الخمسة السابقة، إذ يرتبط الأول بحاجة طارئة غير منتظمة، بينما يمثل الثاني أكثر بنود الموازنة مرونة وقابلية للضغط عند ضيق الدخل.

وبجمع هذه البنود الخمسة كما وردت في **الجدول (16)**:

7,420 + 6,000 + 3,440 + 1,250 + 641 = **18,751 جنيهاً شهرياً**

وهو ما يمثل:

18,751 ÷ 31,784 × 100 = **نحو 59.0% من إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة**

أي أن ما يزيد قليلاً على نصف موازنة الأسرة، وما يقارب **ثلاثة أخماسها**، يذهب إلى تشغيل الحياة اليومية بمعناها المادي المباشر: إطعام أفرادها، وتوفير مأواها، وتنقلها إلى مواقع العمل والتعليم، وتشغيل مسكنها بالكهرباء والمياه والغاز، وبقائها متصلة بالشبكة الرقمية التي أصبحت شرطاً للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية. وبقسمة هذا الإجمالي على أربعة أفراد ثم على ثلاثين يوماً، يبلغ النصيب الحسابي المكافئ للفرد من هذه البنود مجتمعة نحو **4,688 جنيهاً شهرياً**، أو ما يقارب **156 جنيهاً يومياً**، أي أكثر من نصف المتوسط الحسابي المكافئ للفرد يومياً البالغ **265 جنيهاً** الوارد في الجدول (16).

وبطرح قيمة هذه البنود الخمسة من إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة، يتبقى نحو **13,033 جنيهاً شهرياً**، أي ما يعادل نحو **41.0%** من الميزانية، موزعة على التعليم والصحة والملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة والخبز المدعم، وهي بنود يمكن وصفها بأنها أقرب إلى الاستثمار في رأس المال البشري والرعاية والمشاركة الاجتماعية، مقارنة بالبنود الخمسة السابقة التي تمثل الحد الأدنى التشغيلي اللازم لبقاء الأسرة قائمة يومياً بمعزل عن أي اعتبار آخر.

وتكشف هذه القسمة الثنائية لموازنة الأسرة أن أكثر من **نصف الدخل** يُستهلك في تكاليف تشغيلية متكررة لا تراكمية، بمعنى أنها لا تنتج قيمة مضافة مستقبلية للأسرة كما يفعل الإنفاق التعليمي، ولا تحسن

من مستوى رفاهها كما قد يفعل الترفيه، وإنما تُستنفد يومياً لمجرد استمرار الحياة، وهو ما يفسر جانباً من صعوبة الادخار أو تكوين أصول لدى شريحة واسعة من الأسر الحضرية متوسطة الدخل.

وفي المقابل، تستحوذ الصحة والمرافق والاتصالات مجتمعة على نحو **12.9%** من الإنفاق، لكنها تظل بنوداً إلزامية لا تعكس ترفاً استهلاكياً، فالإنفاق الصحي يرتبط بالحاجة إلى العلاج، والمرافق شرط لاستخدام المسكن، والاتصالات أصبحت أداة للوصول إلى العمل والتعليم والخدمات. ومن ثم، فإن انخفاض وزنها مقارنة بالغذاء والسكن لا يقلل من درجة ضرورتها. أما الملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة، فيبلغ مجموعهما 4,800 جنيه شهرياً، بما يمثل نحو 15.1% من إجمالي الإنفاق، وعلى الرغم من أن هذه البنود تبدو أكثر مرونة، فإنها لا تتكون من الترفيه وحده، وهي المجال الأول الذي تتجه الأسرة إلى ضغطه عند عدم كفاية الدخل، لا لأنها لا تحتاج إليه، وإنما لأنها لا تستطيع تخفيض الإيجار أو الدواء أو رحلة العمل بالسهولة نفسها.

وتكشف النتائج أن تكلفة المعيشة لا تُصنع من بند واحد مرتفع، وإنما من تراكم مجموعة واسعة من الالتزامات الشهرية، يبدو بعضها محدوداً عند النظر إليه منفرداً، لكنه يرفع التكلفة الإجمالية عند جمعه مع بقية الاحتياجات. وتبرز هنا دلالة المتوسط اليومي المكافئ للأسرة البالغ **1,059 جنيهاً**، فهو لا يعبر عن مبلغ تنفقه الأسرة نقداً بصورة متساوية في كل يوم، وإنما يمثل التوزيع اليومي لمجموع الالتزامات الشهرية والسنوية بعد تحويلها إلى متوسط حسابي؛ فالإيجار يُدفع شهرياً، والملابس تُشترى موسمياً، والكتب والأدوات تتركز في بداية الدراسة، لكن جميعها تمثل تكاليف حقيقية يتحملها المواطن، ويجب توزيعها زمنياً للوصول إلى تقدير متكامل لتكلفة يوم المعيشة.

وبذلك، فإن الجواب الذي تقدمه الورقة لا يقتصر على أن تكلفة السلة في السيناريو الأوسط المرجعي تبلغ نحو **32 ألف جنيه شهرياً**، وإنما يكشف أن معظم هذا المبلغ يذهب إلى الحفاظ على الضرورات الأساسية، وليس إلى تحقيق مستوى من الرفاه، فالأسرة التي تنفق **نحو 32 ألف جنيه شهرياً** وفق هذه السلة لا تعيش نمطاً استهلاكياً مرتفعاً، بل تحاول تغطية الغذاء والسكن والتعليم والعمل والعلاج، مع حد محدود من العناية الشخصية والمشاركة الاجتماعية. ومن ثم، فإن هذا الجدول لا يمثل خاتمة حسابية لبنود الدراسة فحسب، بل يفتح سؤالين متتابعين: **كيف تُقرأ هذه الحصيلة في ضوء بيانات الإنفاق الأسري الرسمية؟ وإلى أي مدى تستطيع مستويات الأجور والدخول تغطيتها؟**

وللإجابة عن السؤال الأول، وقبل الانتقال إلى قياس فجوة الدخل وتكلفة المعيشة، يلزم وضع هذه الحصيلة في سياق المصدر الرسمي الذي يقيس إنفاق الأسر في مصر، وهو بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويقيس البحث الإنفاق أو الاستهلاك المُبلغ عنه من عينة مسحية ممثلة، بعد تطبيق الأوزان الإحصائية اللازمة لتعميم النتائج على المجتمع، ومن ثم تعبر متوسطاته عن أنماط الإنفاق التي سجلتها الأسر في سنة البحث تحت قيود دخولها الفعلية، بما يشمل ما خفضته أو أجلته أو استغنت عنه. أما هذه الورقة فلا تقيس إنفاقاً مُبلغاً عنه، وإنما تبني **تكلفة معيارية لسلة احتياجات وإنفاق مرجعية**، ثم تُسعر مكوناتها وفق البيانات والأسعار المعتمدة. ولذلك لا يصح وضع الرقم النهائي للدراسة إلى جوار متوسط الإنفاق في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك باعتبارهما قياسين للمتغير نفسه، فالأول يقدر ما يلزم لتغطية سلة محددة المواصفات، بينما يقيس الثاني ما أبلغت الأسر عن إنفاقه فعلاً في ظل القيود الاقتصادية القائمة.

وتظل المقارنة ممكنة ومفيدة على مستوى **الاتجاه العام لهيكل الإنفاق**، لا على مستوى مطابقة القيم المطلقة. وتتقاطع السلة المرجعية اتجاهياً مع الأنماط العامة التي يعرضها البحث، وفي مقدمتها مركزية الغذاء في موازنة الأسرة، وارتفاع أهمية السكن والمرافق والنقل في البيئة الحضرية، ووجود أعباء تعليمية وصحية تتحمل الأسر جانباً منها من مواردها الخاصة، فضلاً عن اتساق حجم الأسرة المرجعية مع المتوسط المستخدم في الإطار المنهجي للدراسة. ومع ذلك، لا ينبغي تقديم هذا التقاطع باعتباره تطابقاً إحصائياً، إذ يُتوقع أن تختلف الأوزان النسبية لبعض البنود، ولا سيما التعليم والصحة، لأن السلة المرجعية تُسعر احتياجات محددة وفق فرضيات معلنة، بينما يعكس البحث سلوكاً إنفاقياً فعلياً قد يتضمن تأجيل بعض الاحتياجات أو خفضها تحت ضغط الدخل. كما تحد اختلافات سنة القياس، ووحدة التحليل، والتغطية الجغرافية، وتعريف البنود، من إمكان المقارنة الرقمية المباشرة. وبناءً عليه، يُستخدم بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك هنا مرجعاً للتحقق من الاتساق الاتجاهي لهيكل السلة، لا معياراً لاختبار تطابق الرقم الإجمالي معها.

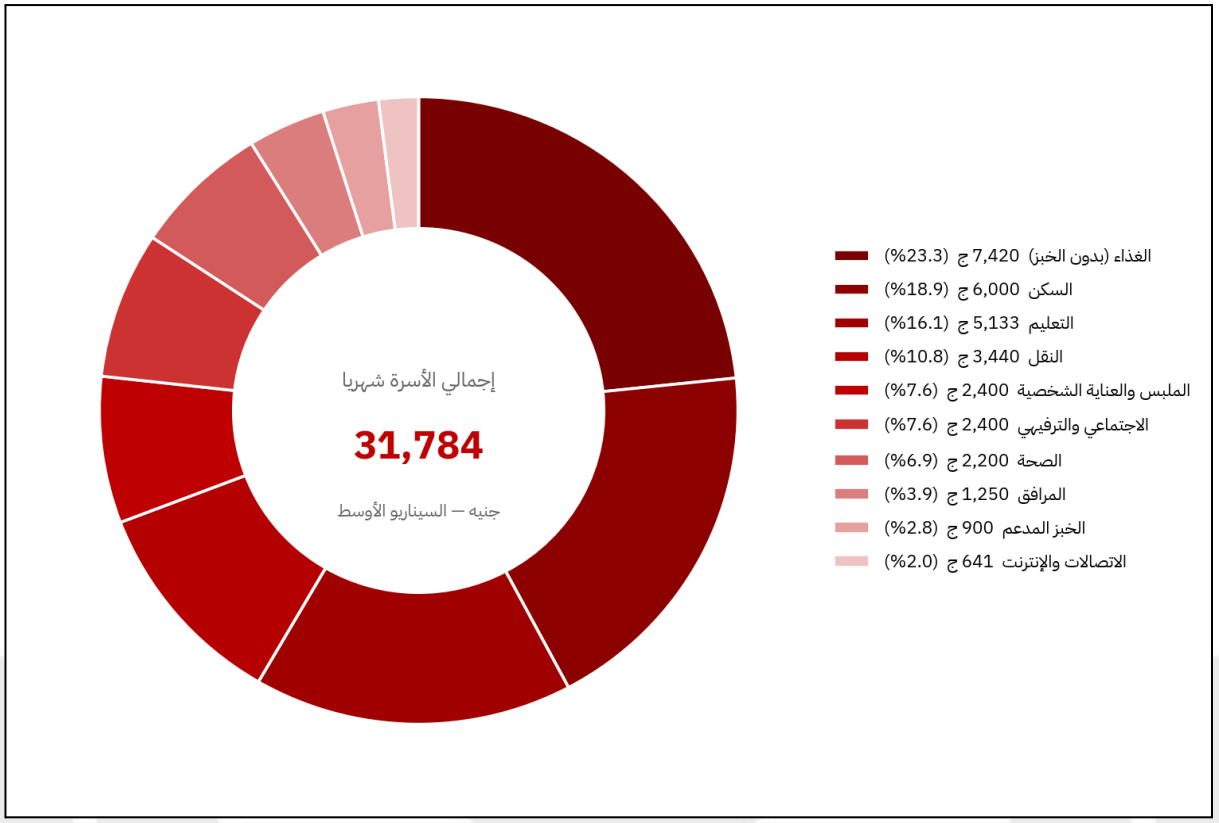

شكل (3): توزيع الإنفاق الشهري للأسرة على بنود المعيشة العشرة

ثانياً: فجوة الدخل وتكلفة المعيشة

بعد تحديد تكلفة المعيشة الشهرية للأسرة محل الرصد، يبقى السؤال الأكثر ارتباطاً بواقعها الاقتصادي: **إلى أي مدى تستطيع الدخول المتاحة تغطية هذا الإنفاق؟** فارتفاع الأسعار لا يفسر وحده الضغوط التي تواجهها الأسرة، إذ تتحدد شدة الأثر في ضوء العلاقة بين مستوى الأسعار ومعدل نمو الأجور. وقد ترتفع الدخول اسمياً، لكن قيمتها الحقيقية تتراجع إذا زادت تكلفة الاحتياجات الأساسية بوتيرة أسرع.

ولقياس هذه الفجوة، يقارن الجدول التالي بين الحد الأدنى للأجر، بوصفه خط الأساس الرسمي لأدنى دخل شهري من العمل، وبين تكلفة المعيشة المقدرة للأسرة والفرد. ولا تعني هذه المقارنة أن جميع الأسر تعتمد على الحد الأدنى للأجر أو على دخل فرد واحد، وإنما تستهدف بيان المسافة بين الحد الأدنى الذي تقره سياسات الأجور والتكلفة التي تحتاج إليها أسرة من أربعة أفراد للحفاظ على مستوى المعيشة المرصود في هذه الدراسة.

وهي بهذا المعنى مقارنة معيارية تقيس كفاية الأجر الأدنى المفرد في مواجهة سلة الاحتياجات المرجعية، لا وصفاً لدخل الأسرة الفعلي الذي قد يتكون من أكثر من مصدر داخل الأسرة الواحدة.

جدول (17): الفجوة بين الحد الأدنى للأجر وتكلفة المعيشة للأسرة – السيناريو الأوسط المرجعي

المؤشر	بالجنيه	بالدولار (سعر 9 يوليو 2026: 49.77)
الحد الأدنى للأجر الحكومي	8,000	160.7$
الحد الأدنى للأجر الخاص	7,000	140.6$
الإنفاق الشهري للأسرة (السيناريو الأوسط)	31,784	638.6$
النصيب الحسابي المكافئ للفرد شهرياً	7,946	159.7$
العجز الشهري (الأجر الحكومي – احتياج الأسرة)	**23,784–**	**477.9$–**

تكشف المقارنة أن **الحد الأدنى للأجر الحكومي**، البالغ 8,000 جنيه شهرياً، لا يغطي سوى نحو **25.2%** من تكلفة المعيشة المقدرة للأسرة:

8,000 ÷ 31,784 × 100 = نحو **25.2%**

وبذلك يصل العجز بين دخل العائل عند الحد الأدنى واحتياجات الأسرة إلى نحو **23,784 جنيهاً شهرياً**. ولا يمثل هذا العجز إنفاقاً على مستوى مرتفع من الرفاه، وإنما يفصل بين الأجر وبين سلة تضم الغذاء والسكن وتعليم طفلين والنقل والصحة والمرافق والاتصالات، إلى جانب حد محدود من الملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة.

وتزداد دلالة هذه الفجوة عند النظر إلى النصيب الحسابي المكافئ للفرد، إذ يبلغ نصيب الفرد من تكلفة السلة نحو **7,946 جنيهاً شهرياً**، أي أنه يقارب كامل الحد الأدنى الحكومي المخصص للعامل. وبعبارة أخرى، فإن أجر عائل واحد عند الحد الأدنى يكاد يغطي الاحتياجات الشهرية لفرد واحد فقط وفق السلة المستخدمة، وليس احتياجات أسرة مكونة من أربعة أفراد. أما **الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص**، البالغ **7,000 جنيه**، فلا يغطي سوى نحو **22.0%** من احتياجات الأسرة، بما يوسع الفجوة إلى **24,784 جنيهاً شهرياً**، ويكشف اختلاف الحدين عن تفاوت إضافي بين العاملين، رغم تعرضهم جميعاً تقريباً لمستويات الأسعار نفسها عند شراء الغذاء أو استئجار المسكن أو استخدام وسائل النقل.

وتظهر حدة الاختلال بصورة أوضح عند مقارنة الأجر بأكبر بنود الإنفاق، **فالغذاء،** بعد إضافة تكلفة الخبز المدعم، يبلغ نحو 8,320 جنيهاً شهرياً، أي ما يعادل **104%** من الحد الأدنى الحكومي للأجر، ويعني ذلك أن راتب العامل عند الحد الأدنى لا يكفي وحده لتغطية الطعام المقدر لأسرة من أربعة أفراد، قبل الانتقال إلى السكن أو التعليم أو النقل. **ولا يعني هذا بالضرورة أن الأسرة تنفق بالفعل 32 ألف جنيه كل شهر،** إذ إن كثيراً من الأسر لا تملك هذا الدخل أصلاً، فتتكيف مع العجز من خلال ضغط الاستهلاك لا من خلال تغطية الاحتياجات كاملة، ويظهر ذلك في تقليل الكميات، والتحول إلى المنتجات الأقل جودة، وتأجيل العلاج أو شراء الملابس، وتقليص النزهات والمناسبات، أو الاعتماد على دعم الأقارب والدخول الإضافية.

وتحتاج الأسرة، إذا اعتمدت على دخل عائل واحد، إلى أجر يعادل نحو **أربعة أمثال الحد الأدنى الحكومي** لتغطية السلة كاملة:

31,784 ÷ 8,000 = نحو 4 مرات

ولهذا أصبحت مشاركة أكثر من فرد في العمل، أو الجمع بين وظيفة أساسية وعمل إضافي، أو الاعتماد على تحويلات ومساعدات عائلية، جزءاً من آليات الحفاظ على التوازن المالي للأسرة، ولا يعني تعدد مصادر الدخل بالضرورة تحسن مستوى المعيشة، فقد يكون استجابة اضطرارية لفجوة اتسعت إلى حد لا يستطيع معه أجر واحد تغطية النفقات الأساسية. وتفسر هذه الفجوة كذلك التحول النوعي الذي رصدته الورقة في سلوك الاستهلاك،فالانتقال من اللحوم الطازجة إلى المجمدة، ومن بعض المنتجات الطبيعية إلى البدائل المصنعة، ومن التعليم المدرسي إلى الدروس والمنصات، ليس مجرد تغير في التفضيلات، وإنما استجابة مباشرة لإعادة ترتيب الأولويات تحت ضغط الدخل، وحين يصبح السعر المحدد الأول للشراء، تتراجع الجودة تدريجياً من كونها معياراً للاختيار إلى عنصر لا تستطيع الأسرة تحمله.

تكشف النتائج أن **المشكلة لا تقتصر على انخفاض الأجور في صورتها الاسمية، وإنما تتمثل في انفصال سياسات الأجور عن تطور تكلفة المعيشة**، فالحد الأدنى للأجر يمثل قراراً تنظيمياً، بينما تتشكل احتياجات الأسرة من حركة أسعار الغذاء والسكن والطاقة والنقل والتعليم والصحة، وإذا لم تواكب الأجور التغير في هذه البنود، اتسعت الفجوة حتى مع إقرار زيادات دورية في الدخول. كما تكشف المقارنة أن الأسرة الوسطى لم تعد قادرة في كثير من الحالات على إدارة حياتها بدخل عائل واحد، فقد كان النموذج التقليدي للطبقة الوسطى يقوم على قدرة دخل مستقر على تمويل مسكن وتعليم وصحة وادخار محدود، أما اليوم فقد

تآكل هذا التوازن، وأصبحت الأسرة تحتاج إلى دخلين أو أكثر لتغطية الإنفاق الجاري، دون أن يتبقى بالضرورة ما يسمح بتكوين مدخرات أو مواجهة صدمة طارئة.

ولا تقتصر الآثار على المستوى المعيشي المباشر، إذ يؤدي غياب الفائض المالي إلى تراجع القدرة على الادخار والاستثمار في التعليم والصحة، ويجعل الأسرة أكثر تعرضاً للصدمات، فأي مرض مفاجئ أو فقدان لوظيفة أو زيادة جديدة في الإيجار قد يدفعها إلى خفض الغذاء أو تراكم الديون أو بيع أحد الأصول. وبذلك تتحول فجوة الدخل إلى مصدر للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، لا مجرد اختلال حسابي داخل الموازنة الأسرية.

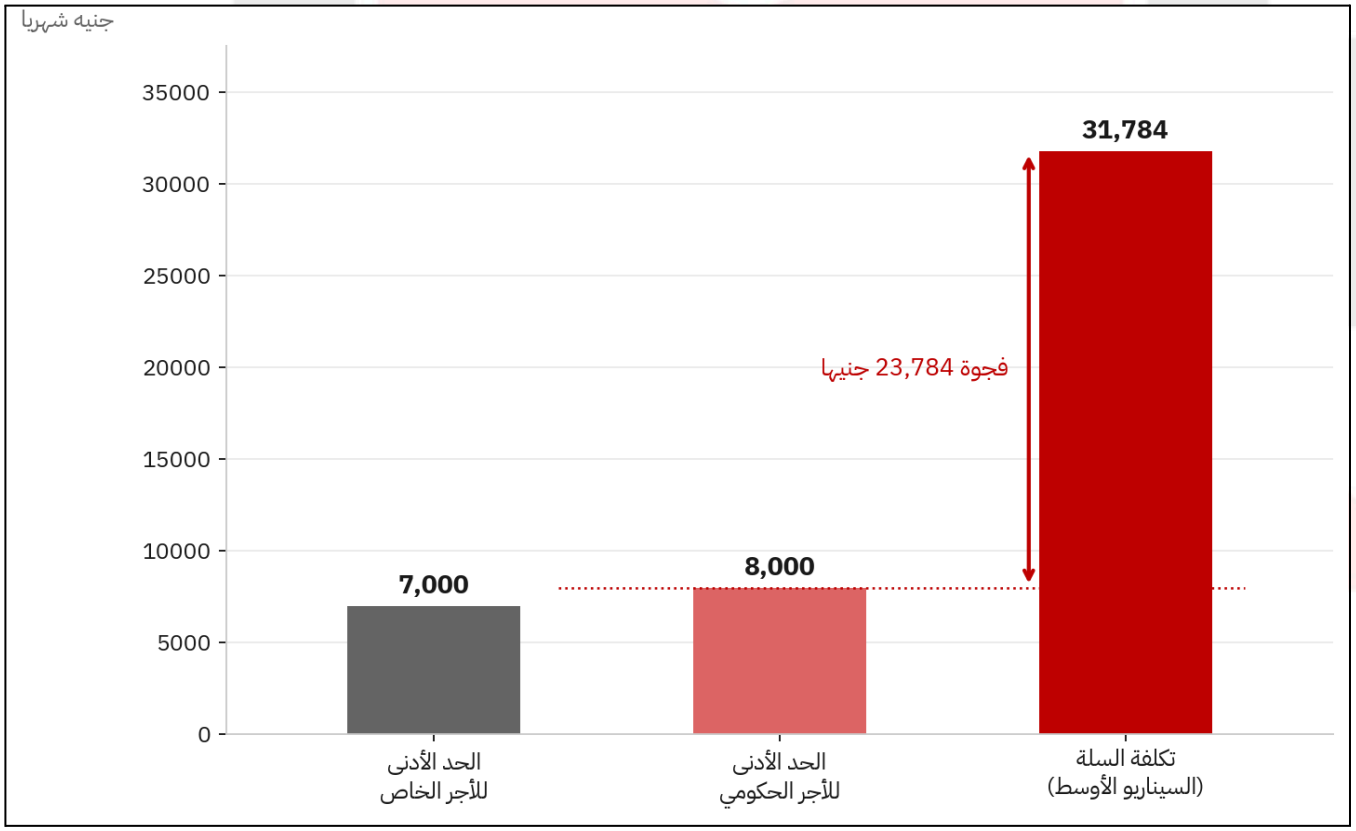

شكل (4): الفجوة بين الحد الأدنى للأجر والتكلفة المرجعية المقدرة للمعيشة

ثالثاً: اختبار حساسية تكلفة السلة عبر سيناريوهات الطبقة الوسطى

لا تتحدد تكلفة المعيشة بقيمة واحدة ثابتة، إذ تتغير وفق نمط السكن وكثافة استخدام الخدمات التعليمية والصحية والنقلية ومستوى الإنفاق في البنود الأكثر مرونة. ولذلك يتوسع اختبار الحساسية في هذه الدراسة ليشمل السلة كاملة من خلال بناء ثلاثة سيناريوهات تحليلية تمثل الوسطى الدنيا، والوسطى المرجعية، والوسطى العليا، بدلاً من قصره على أكثر البنود وزناً وحدها. ولا تعبر هذه السيناريوهات عن شرائح دخل رسمية أو توزيعات سكانية، وإنما عن ثلاثة ملفات استهلاك معيارية تختلف في مجموعة من الافتراضات المحددة والمعلنة، وقد حُددت قيمة كل بند داخل كل سيناريو بصورة مستقلة انطلاقاً من محرك حساسية اقتصادي خاص به — كالكميات في الغذاء، ونمط الحيازة في السكن، وعدد المواد والحصص وأشهر الاستخدام في التعليم، وتركيب الرحلة في النقل، ومعدل الاستخدام في المرافق والصحة — لا بتطبيق نسبة موحدة للزيادة أو الخفض على جميع البنود.

جدول (18): تكلفة سلة المعيشة الشهرية للأسرة وفق ثلاثة سيناريوهات استهلاكية داخل الطبقة الوسطى

م	البند	الوسطى الدنيا	الوسطى المرجعية	الوسطى العليا	العامل المتغير وأساس اختيار القيم
1	الغذاء (بدون الخبز)	6,076	7,420	9,244	الكميات وتركيب السلة داخل الأسعار الرسمية نفسها: كميات البروتين واللبن والزيت ومخصص الخضراوات والفاكهة، ومستوى الاستبدال النوعي (قريش/رومي، مجمد/طازج).
2	السكن	5,000	6,000	7,500	مساحة الوحدة وموقعها ومستوى تشطيبها داخل نمط حيازة واحد هو الاستئجار في السوق الحرة: من الحد الأدنى للنطاق البحثي في الجدول (5) إلى منتصفه ثم إلى المستوى المركزي لمؤشر الإعلانات.
3	التعليم	2,488	5,133	7,275	عدد المواد وعدد الحصص الأسبوعية ونطاق المنصات والأنشطة. (8 أشهر للدروس والمنصات و9 أشهر للأدوات والأنشطة).
4	النقل	2,637	3,440	4,870	تكلفة المرحلة الواحدة تبعاً للوسيلة (12/15/20 جنيهاً) ومستوى النقل المدرسي، مع ثبات عدد المراحل وأيام العمل ودون امتلاك سيارة خاصة.

5	الملبس والنظافة والعناية الشخصية	1,600	2,400	3,500	حجم الموازنة السنوية للملابس (6,000/10,800/18,000 جنيه) وتواتر الاستبدال ومستوى العلامات التجارية داخل الأسواق المحلية.
6	المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة	1,400	2,400	4,100	عدد الاشتراكات الترفيهية وتواتر النزهات وحجم المناسبات والمخصص العرضي، دون رحلات سياحية أو اشتراكات أندية.
7	الصحة	1,600	2,200	3,200	مقدم الخدمة ومعدل الاستخدام ونمط الدواء والفحوص ومستوى التغطية التكميلية، دون امتناع عن الرعاية الضرورية في أي سيناريو.
8	المرافق	950	1,250	1,650	حجم الاستهلاك والانتقال بين الشرائح، مع ثبات التعريفة الرسمية في السيناريوهات الثلاثة.
9	الخبز المدعم	900	900	900	ثابت: سعر إداري وكمية مقررة، ولا يوجد له محرك حساسية قابل للدفاع داخل نموذج الأسرة.
10	الاتصالات والإنترنت	455	641	1,000	سعة باقة الإنترنت المنزلي ومستوى باقات المحمول وكثافة الاستخدام، دون إدراج شراء الأجهزة.
	إجمالي الأسرة شهرياً	**23,106**	**31,784**	**43,239**	يقل السيناريو الأدنى عن السيناريو الأوسط بمقدار 8,678 جنيهاً (بنسبة 27.3%)، ويزيد السيناريو الأعلى عليه بمقدار 11,455 جنيهاً (بنسبة 36.0%).

النطاق الناتج عن السيناريوهات ليس فترة ثقة إحصائية ولا تقديراً احتمالياً لنسبة من الأسر، وإنما نطاق حساسية قائم على السيناريوهات، مشتق من تغيير مجموعة من الافتراضات الرئيسية في السلة. ولا تمثل السيناريوهات الثلاثة تقديرات متنافسة لتكلفة المعيشة، ولا يُقدم أي منها بديلاً عن السيناريو الأوسط الذي تقوم عليه نتائج الدراسة، كما لا يُعرف هذا السيناريو رياضياً بأنه منتصف المسافة بين الطرفين، وإنما اقتصادياً بأنه ملف الاستهلاك المرجعي للأسرة الوسطى محل الدراسة. ويتضح ذلك من أن المتوسط الحسابي بين الطرفين يبلغ نحو 33,173 جنيهاً، أي أعلى من قيمة السيناريو الأوسط البالغة 31,784 جنيهاً، لأن النطاق غير متماثل حول القيمة المرجعية: فهامش التوسع في الإنفاق أعلى الطبقة الوسطى أوسع من هامش الانضغاط الممكن أسفلها، إذ يصطدم الانضغاط بحد أدنى من الاحتياجات الأساسية لا يمكن تجاوزه دون الخروج من الطبقة الوسطى ذاتها، بينما يظل التوسع في الإنفاق التعليمي والصحي والاجتماعي ممكناً في حدود أوسع طالما لم يتحول إلى نمط استهلاك فاخر.

وتكشف نتيجة الاختبار أن تكلفة سلة المعيشة تتحرك داخل نطاق يمتد من نحو **23.1 ألف جنيه** شهرياً في سيناريو الوسطى الدنيا إلى نحو **43.2 ألف جنيه** في سيناريو الوسطى العليا، مقابل **31.8 ألف جنيه** في السيناريو الأوسط المرجعي، أي بفارق قدره **-27.3%** في الطرف الأدنى و**+36.0%** في الطرف الأعلى. ويكشف عدم تماثل النطاق حول القيمة المرجعية أن هامش التوسع في الإنفاق داخل الطبقة الوسطى أوسع من هامش انضغاطه، لأن الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية يقيد مدى الانخفاض الممكن، بينما لا يزال الإنفاق على تكثيف الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية قابلاً للتوسع في حدود لا تتجاوز الطبقة الوسطى ذاتها. ودلالة هذا النطاق أن الانتماء إلى الطبقة الوسطى لا يحدد وحده تكلفة المعيشة، وإنما تحددها مواصفات السلة ومستوى استخدام السلع والخدمات داخل الطبقة نفسها. وتظل الفجوة بين تكلفة السلة والحد الأدنى للأجر قائمة في السيناريوهات الثلاثة جميعاً، إذ لا ترتفع نسبة تغطية الأجر الحكومي فوق **34.6%** حتى في السيناريو الأدنى، وتنخفض إلى **25.2%** في السيناريو الأوسط، ثم إلى **18.5%** في السيناريو الأعلى، بما يعني أن الاستنتاج الأساسي للورقة لا يتوقف على موضع الأسرة داخل هذا النطاق.

جدول (19): مساهمة بنود السلة في اتساع النطاق بين السيناريوهات

م	البند	من الوسطى الدنيا إلى المرجعية (جنيه)	من المرجعية إلى الوسطى العليا (جنيه)	اتساع النطاق الكلي (جنيه)	المساهمة في اتساع النطاق %
1	التعليم	2,645	2,142	4,787	23.8%
2	الغذاء (بدون الخبز)	1,344	1,824	3,168	15.7%
3	المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة	1,000	1,700	2,700	13.4%
4	السكن	1,000	1,500	2,500	12.4%
5	النقل	803	1,430	2,233	11.1%
6	الملبس والنظافة والعناية الشخصية	800	1,100	1,900	9.4%
7	الصحة	600	1,000	1,600	7.9%
8	المرافق	300	400	700	3.5%
9	الاتصالات والإنترنت	186	359	545	2.7%
10	الخبز المدعم	0	0	0	0.0%
	الإجمالي	**8,678**	**11,455**	**20,133**	**100%**

ولا يتوزع هذا الاتساع بالتساوي على بنود السلة، إذ يوضح الجدول (19) أن أربعة بنود وحدها تفسر نحو ثلثي الفارق بين طرفي النطاق. فيأتي التعليم في المقدمة بمساهمة تقارب 23.8%، يليه الغذاء بنحو 15.7%، ثم المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة بنحو 13.4%، فالسكن بنحو 12.4%. ويحتفظ التعليم بموقعه محركاً رئيسياً في اتجاهي الانتقال معاً: فهو المحرك الأكبر للانتقال من الوسطى الدنيا إلى السيناريو الأوسط بفارق 2,645 جنيهاً، وهو أيضاً المحرك الأكبر للانتقال من الأوسط إلى الوسطى العليا بفارق 2,142 جنيهاً، بما يجعله البند الوحيد الذي يحدد بمفرده اتجاه التفاوت داخل الطبقة الوسطى صعوداً وهبوطاً معاً. ويعكس ذلك طبيعة سوق التعليم الموازي في مصر، الذي يتيح هامشاً واسعاً وشبه متصل للتفاوت في كثافة الاستهلاك، من دروس محدودة العدد إلى تغطية شبه كاملة للمنهج بحصص متعددة أسبوعياً، بخلاف بنود أخرى كالسكن يتقيد تدرجها بمستويات سعرية أكثر تقطعاً داخل السوق.

ويكشف الجدول كذلك أن البنود الأقل مرونة هي الأضيق نطاقاً، فلا يتجاوز إسهام المرافق 3.5% من اتساع النطاق ولا الاتصالات 2.7%، لأن الحد الأدنى من استهلاك الطاقة والمياه والاتصال لا يقبل الضغط أو التوسع إلا في حدود ضيقة مهما اختلف مستوى المعيشة. وفي المقابل، تبرز المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة بوصفها ثالث أكبر محركات الاتساع بنسبة 13.4%، إذ يتضاعف حجمه بين الوسطى الدنيا والوسطى العليا أكثر من مرتين، وهو أوسع تفاوت نسبي بين بنود السلة العشرة، لأنه أكثرها ارتباطاً بالاختيار الحر لا بالحاجة الملزمة. ويظل الخبز المدعم البند الوحيد الثابت عند 900 جنيه في السيناريوهات الثلاثة، لأنه يخضع لسعر إداري وكمية مقررة لا تتغير بتغير الملف الاستهلاكي للأسرة. وتترتب على هذا الثبات دلالة توزيعية مهمة: إذ ينخفض وزن الخبز المدعم من 3.9% من السلة في سيناريو الوسطى الدنيا إلى 2.8% في السيناريو الأوسط ثم 2.1% في سيناريو الوسطى العليا، بما يعني أن قيمة الحماية التي يوفرها الدعم تتراجع نسبياً كلما ارتفع مستوى الإنفاق، وأن أثره الحقيقي يتركز لدى الشريحة الأدنى داخل الطبقة الوسطى، وهي النتيجة نفسها التي يفترضها تصميم الدعم العيني.

ولا تُجمع قيم كل سيناريو بوصفها التقاء آلياً لأدنى القيم أو أعلاها، وإنما بوصفها ملفاً أسرياً متماسكاً اقتصادياً، وينتمي جميعها إلى نمط حيازة سكنية واحد هو الاستئجار في السوق الحرة، بما يمنع تسرب اختلاف الوضع القانوني للسكن إلى داخل تدرج الاستهلاك. فأسرة الوسطى الدنيا تستأجر وحدة عند الحد الأدنى للنطاق السكني البحثي، وتعتمد بدرجة أوسع على وسائل النقل الجماعي الأقل تكلفة، وتحد من كثافة إنفاقها التعليمي والاجتماعي، دون أن تتحول سلتها إلى سلة فقر إذ تحتفظ بتغطية كاملة للاحتياجات الغذائية والصحية والتعليمية الأساسية. وفي المقابل، تجمع أسرة الوسطى العليا بين وحدة سكنية أوسع وأفضل موقعاً داخل السوق نفسه، وسلة غذائية تستعيد المنتجات الطبيعية والطازجة بدل بدائلها المصنعة والمجمدة، وكثافة أعلى في الدروس الخصوصية والرعاية الصحية والنقل، وهامشاً أوسع في الملبس والمشاركة الاجتماعية. وقد رُوعي في بناء هذا السيناريو ألا يتجاوز حدود الطبقة الوسطى إلى نمط استهلاك ميسور، فلا يتضمن مدرسة دولية ولا سيارة خاصة ولا رحلات سياحية ولا اشتراكات أندية ولا رعاية طبية اختيارية، وإنما تكثيفاً في الخدمات نفسها التي تستخدمها الأسرة المرجعية، وهو ما يفسر اتساع الفارق بينه وبين السيناريو الأوسط دون أن يخرج عن إطار الدراسة.

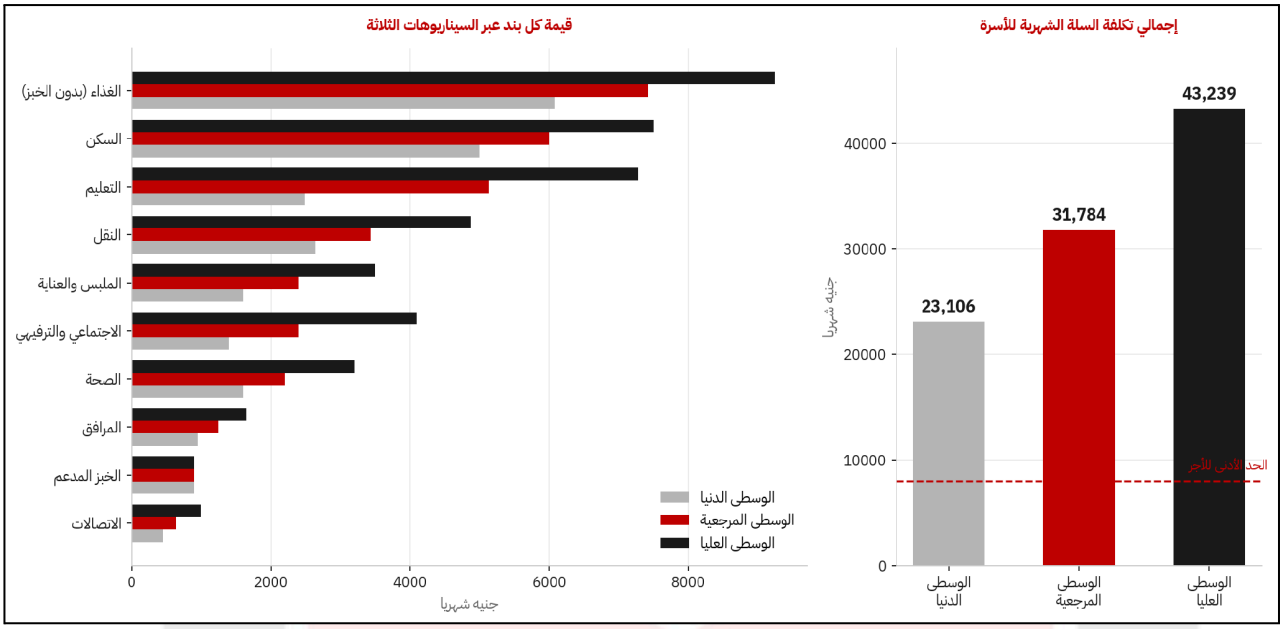

شكل (5): تكلفة سلة المعيشة عبر سيناريوهات الطبقة الوسطى الثلاثة

الخلاصة والتوصيات

سعت هذه الورقة إلى نقل النقاش حول الغلاء من مستوى المؤشرات الكلية إلى واقع الحياة اليومية، من خلال بناء سلة إنفاق لأسرة حضرية من الطبقة الوسطى مكونة من أربعة أفراد يلتحق طفلان منهم بالتعليم. وقد أظهرت النتائج أن التكلفة المرجعية لهذه السلة في السيناريو الأوسط تبلغ نحو **31,784 جنيهاً شهرياً للأسرة**، أي نحو 32 ألف جنيه، وأنها تتحرك داخل نطاق يمتد من نحو **23,106 جنيهاً** في سيناريو الوسطى الدنيا إلى نحو **43,239 جنيهاً** في سيناريو الوسطى العليا، تبعاً لاختلاف كثافة الاعتماد على سوق التعليم الموازي في المقام الأول، ثم مستوى الإنفاق على الغذاء والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة، ومستوى العبء السكني داخل نمط حيازة سكنية واحد هو الاستئجار في السوق الحرة. ولا يمثل هذا النطاق فترة ثقة إحصائية، وإنما نطاق حساسية قائم على ثلاثة ملفات استهلاكية تحليلية داخل الطبقة الوسطى نفسها.

غير أن الدلالة الأساسية لا تتوقف عند الرقم الإجمالي، إذ تستحوذ البنود الأربعة الكبرى — الغذاء والسكن والتعليم والنقل — على ما يقرب من **69%** من إنفاق السيناريو الأوسط، وهي احتياجات لا تستطيع الأسرة الاستغناء عنها أو تخفيضها بسهولة. كما لا تغطي هذه السلة مستوى مرتفعاً من الاستهلاك، بل تقوم على بدائل غذائية أقل تكلفة، وتعليم حكومي تدعمه الأسرة بالدروس والمنصات، ونقل جماعي، وخدمات صحية أساسية، وحد محدود من المصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة.

وتكشف مقارنة هذه التكلفة بالحد الأدنى للأجر أن دخل العائل الواحد لا يغطي سوى ربع احتياجات الأسرة تقريباً، ولذلك لا يظهر أثر الغلاء في ارتفاع قيمة الفاتورة فقط، وإنما في التنازلات التي تقدمها الأسرة: تراجع جودة الغذاء، وضغط الإنفاق على الملبس والنظافة والعناية الشخصية والمصروفات الاجتماعية والترفيهية والمتفرقة، وتأجيل بعض الاحتياجات الصحية، والبحث عن أعمال إضافية، وتزايد الاعتماد على أكثر من مصدر للدخل، وهو ما يعكس تحولاً أعمق من اختيار السلعة الأنسب إلى شراء السلعة التي تستطيع الأسرة تحملها فقط.

وتأسيساً على ما سبق، فإن مواجهة هذه التحديات لا تقتصر على احتواء آثار ارتفاع الأسعار، وإنما تستلزم معالجة العوامل الهيكلية التي عمقت الفجوة بين الدخول وتكلفة المعيشة. ومن هذا المنطلق، تبرز مجموعة من الأولويات والسياسات التي يمكن أن تسهم في تعزيز القدرة المعيشية للأسر، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تطوير مؤشر دوري لتكلفة المعيشة وربطه بمراجعة الأجور

يقتضي تقليل الفجوة بين الدخل والاحتياجات الأساسية، التي كشفت هذه الدراسة عن اتساعها بما يتجاوز نصف تكلفة المعيشة الشهرية للأسرة المرجعية، تطوير "مؤشر ربع سنوي لتكلفة السلة المعيشية المرجعية" يصدر عن المجلس القومي للأجور المشكل بموجب قانون العمل رقم 14 لسنة 2025، بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، على أن يراعي حجم الأسرة والتوزيع الجغرافي واختلاف تكلفة السكن والنقل بين المحافظات. ولا يكتمل أثر هذا المؤشر بوصفه أداة رصد فحسب، بل يقتضي الأمر تعديل النصوص المنظمة لعمل المجلس بما يجعل مراجعة الحد الأدنى للأجور التزاماً تلقائياً لا استرشادياً، كلما تجاوز التغير التراكمي في المؤشر نسبة **10%** منذ آخر مراجعة، بدلاً من ترك موعد المراجعة لتقدير غير محكوم بمعيار كمي. وبهذا التحول من الزيادة الاسمية المتباعدة إلى آلية الربط التلقائي، يصبح نمو الأجور مرتبطاً بحركة الأسعار الفعلية لا بالقرار الإداري المنفرد، بما يحد من تكرار الفجوة التي رصدتها هذه الورقة بين الحد الأدنى للأجر والتكلفة المرجعية للمعيشة للأسرة.

ثانياً: تحصين القيمة الحقيقية لدعم الخبز من التآكل التراكمي

كشفت الدراسة أن سعر الجرام الواحد من رغيف الخبز المدعم ارتفع بنسبة تجاوزت **5,500%** خلال اثني عشر عاماً، رغم أن الزيادة الاسمية في سعر الرغيف بدت أقل حدة بكثير، نتيجة الجمع بين رفع السعر وخفض الوزن في آن واحد. ولمنع تكرار هذا النمط، يُقترح النص صراحة على حظر الجمع بين تعديل السعر وتعديل الوزن في القرار التنظيمي نفسه، أو خلال فترة اثني عشر شهراً من صدوره، وإلزام الجهة المختصة بتسعير الخبز المدعم بنشر "سعر الجرام الفعلي" كمؤشر مرافق إلزامي لأي قرار تعديل، بما يتيح للرقابة البرلمانية والمجتمعية قياس الأثر الحقيقي للقرار على القيمة الشرائية للدعم، لا الاكتفاء بمقارنة الأرقام الاسمية للسعر المعلن.

ثالثاً: إخضاع البدائل الغذائية منخفضة التكلفة لمعايير سلامة كمية ملزمة

أظهرت الدراسة أن ارتفاع الأسعار دفع الأسرة إلى الاعتماد المتزايد على بدائل غذائية معالجة تحتوي على دهون وزيوت مهدرجة، فيما يمثل تحولاً في نمط الاستهلاك تتجاوز آثاره الميزانية الشهرية إلى الصحة العامة على المدى المتوسط. ولمواجهة هذا الأثر التراكمي، تُناط بالهيئة القومية لسلامة الغذاء مسؤولية وضع حد أقصى ملزم لنسبة الدهون المتحولة المصنعة صناعياً في المنتجات الغذائية المعالجة، بما يتسق مع الحدود التي توصي بها منظمة الصحة العالمية **(بحد أقصى 2% من إجمالي الطاقة الدهنية)**، مع إلزام المصنعين بعرض هذه النسبة على الواجهة الأمامية للعبوة بصيغة موحدة وواضحة، وتحديد مهلة انتقالية أقصاها اثنا عشر شهراً للامتثال، حتى لا يبقى الوفر الذي تحققه الأسرة اليوم في فاتورة الغذاء مصدراً لتكلفة صحية أعلى غداً.

رابعاً: تسريع وتيرة التوسع في مظلة التأمين الصحي الشامل

لا يعكس ارتفاع الإنفاق الصحي المباشر للأسرة، الذي بلغ نحو **2,200 جنيه شهرياً** في هذه الدراسة، غياب إطار تشريعي للحماية الصحية، فقانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018 قائم بالفعل، وإنما يعكس بطء وتيرة تطبيقه التدريجي على مستوى المحافظات. ومن ثم، فإن التوصية الفاعلة لا تنحصر في المطالبة بمزيد من التغطية، بل تتحدد في إلزام الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل بنشر خارطة زمنية معلنة ومحدثة لدخول كل محافظة مرحلة التطبيق الكامل، وربط هذه الخارطة بمؤشرات أداء قابلة للمساءلة أمام مجلس النواب، بما يضمن ألا يظل حصول المواطن على العلاج مرهوناً بقدرته الفورية على الدفع لسنوات إضافية غير محددة الأفق.

خامساً: معالجة الأسباب المؤسسية لاعتماد الأسرة على الدروس الخصوصية

كشفت الدراسة أن الدروس الخصوصية تستحوذ وحدها على نحو **73%** من الإنفاق التعليمي للأسرة كمتوسط شهري سنوي مكافئ، وأن تكلفة التعليم في شهر بداية العام الدراسي وحدها تتجاوز الحد الأدنى للأجر الحكومي، بما يعكس انتقال الجزء الأكبر من تكلفة العملية التعليمية إلى خارج المدرسة. ولا يمكن معالجة هذا النمط بضبط أسعار الدروس، وإنما بمعالجة أسبابه المؤسسية: تحديد سقف زمني لخفض متوسط كثافة الفصول في المرحلتين الإعدادية والثانوية إلى ما لا يتجاوز ثلاثين تلميذاً للفصل خلال خطة زمنية معلنة، والتوسع الإلزامي في برنامج "الحصص المجانية" الإضافية القائم فعلاً داخل المدارس الحكومية بحيث يغطي المواد الأساسية لجميع الصفوف، وربط جزء من نظام حوافز المعلمين بمؤشرات التحصيل الفعلي داخل الحصة الدراسية النظامية، لا بعدد ساعات العمل الإضافي وحدها.

سادساً: تحديد مسار زمني ملزم لتقارب الحد الأدنى للأجور بين القطاعين

يصدر المجلس القومي للأجور دورياً قرارات لرفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، إلا أن هذه القرارات ما زالت تصدر دون سقف زمني معلن للتقارب الكامل مع مستوى الحد الأدنى المطبق في الجهاز الحكومي البالغ 8,000 جنيه. ومن ثم، تُقترح خطة تقارب ملزمة ثلاثية المراحل تمتد على ثلاث سنوات، تُنشر مسبقاً بنسبها المئوية السنوية، مقترنة بآلية دعم انتقالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر حوافز ضريبية أو تأمينية محددة المدة، ومشروطة بالتزام هذه المنشآت الفعلي بحقوق العاملين، بما يمنع تحميل فروق التكلفة إلى التوظيف غير الرسمي كما يحدث حالياً.

سابعاً: إلزام التخطيط العمراني الجديد بتقييم أثر تكلفة النقل قبل الترخيص

أوضحت الدراسة أن الوفر الذي تحققه الأسرة من انخفاض إيجار المسكن في المناطق الطرفية غالباً ما يُستنفد كاملاً، أو يتجاوز، في زيادة تكلفة النقل اليومي إلى مواقع العمل والتعليم، بما يجعل تكلفة السكن الحقيقية أعلى مما يوحي به رقم الإيجار وحده. ومن ثم، تُناط بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بالتنسيق مع وزارة النقل، مسؤولية إلزام أي مخطط تفصيلي جديد بإرفاق "تقييم أثر تكلفة الوصول" يوضح متوسط تكلفة انتقال الأسرة من التجمع السكني المقترح إلى أقرب مراكز العمل والتعليم والخدمات، على أن يكون توافر خط نقل عام منتظم شرطاً مسبقاً لصدور تراخيص الإشغال، لا نتيجة لاحقة تترك لمبادرات القطاع الخاص.

ثامناً: تقصير دورية مسح الدخل والإنفاق الأسري ونشر بياناته التفصيلية

يعتمد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حالياً على دورية تقارب خمس سنوات لإجراء "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك"، وهي دورية لا تتناسب مع وتيرة التحولات السريعة في الأسعار وأنماط الاستهلاك التي وثقتها هذه الدراسة خلال عامين فقط. ومن ثم، تُخفض هذه الدورية إلى مسح ثنائي كل عامين، على أن تُنشر نتائجه التفصيلية، مصنفة حسب المحافظة ونمط الحيازة السكنية، خلال ستة أشهر من إتمام جمع البيانات، لا بعد سنوات من إجراء المسح كما هو معمول به حالياً، بما يتيح لصانع القرار مواكبة التحولات الفعلية بدلاً من الاستناد إلى بيانات متجاوَزة زمنياً عند تصميم سياسات الأجور والحماية الاجتماعية.

تاسعاً: تقييد الزيادة السنوية في إيجارات عقود السوق الحر الجديدة

رصدت الدراسة أن السكن يمثل ثاني أكبر بنود الإنفاق الأسري وزناً بنسبة 18.9% من ميزانية السيناريو الأوسط، مباشرة بعد الغذاء، وأنه يظل رابع أكبر البنود إسهاماً في اتساع النطاق بين السيناريوهات الثلاثة بنسبة تقارب 12.4% من إجمالي الفارق، وإن كان التعليم لا يزال أكبر محركات الانتقال من السيناريو الأوسط إلى الوسطى العليا. وينشأ هذا التفاوت السكني بالكامل داخل نمط حيازة واحد هو الاستئجار في السوق الحرة لا عن تغيّر في الوضع القانوني للسكن، دون أن يقابل ذلك أي إطار تنظيمي لسقف الزيادة السنوية في عقود الإيجار الجديدة، خلافاً لما هو معمول به في عدد من الأسواق العقارية المقارنة. ويُقترح تنظيم هذه العلاقة بحيث لا تتجاوز الزيادة السنوية المسموح بها في عقود الإيجار السكني الجديدة نسبة معدل التضخم السنوي المعلن مضافاً إليها هامش محدد لا يتجاوز **خمس نقاط مئوية**، على أن يخضع أي تجاوز لهذا السقف لمراجعة قضائية معجلة أمام لجان فض المنازعات الإيجارية، بما يمنح بند السكن أداة ضبط لم تكن متوفرة له من بين البنود الخمسة الأساسية لتكلفة المعيشة.

عاشراً: ربط قيمة استحقاق برنامج "تكافل وكرامة" بمؤشر السلة المعيشية

يظل أثر مؤشر تكلفة السلة المعيشية المقترح في التوصية الأولى مقصوراً على شريحة العاملين بأجر ما لم يمتد إلى الأسر التي تعتمد على الدعم النقدي المشروط. ومن ثم، تُربط القيمة الشهرية لاستحقاق برنامج "تكافل وكرامة" بالمؤشر ذاته، بحيث تُراجع تلقائياً كلما تجاوز التضخم المسجل في بندي الغذاء والسكن تحديداً نسبة محددة سلفاً، على غرار آلية المراجعة التلقائية المقترحة للأجور، بما يحول برامج الحماية الاجتماعية من نظام مدفوعات ثابتة القيمة اسمياً إلى نظام يواكب التآكل الفعلي للقوة الشرائية لدى أكثر الفئات هشاشة.

خاتمة

تكشف هذه الدراسة أن الأسرة التي رصدتها ليست حالة استثنائية، وإنما نموذج مرجعي يعكس الضغوط التي تواجهها شرائح واسعة من الطبقة الوسطى المصرية. وقد أظهر اختبار الحساسية أن هذه الضغوط لا تتوزع بالتساوي داخل الطبقة الوسطى ذاتها، إذ يفصل بين أدنى ملفاتها الاستهلاكية وأعلاها فارق يقارب 63% من قيمة السيناريو الأوسط، تقوده في المقام الأول كثافة الاعتماد على سوق التعليم الموازي، يليه مستوى الإنفاق الاجتماعي والغذائي، بينما يظل هذا التفاوت بأكمله قائماً داخل نمط حيازة سكنية واحد ودون أن يتجاوز أي من طرفيه حدود الطبقة الوسطى إلى الفقر أو الرفاه. وحين يصبح تأمين الغذاء والسكن والتعليم والصحة مرهوناً بتعدد مصادر الدخل، أو بخفض جودة الاستهلاك، أو بتأجيل بعض الاحتياجات، فإن القضية لا تعود مسألة إنفاق فردي، بل تصبح قضية تتصل بكفاءة سياسات الأجور، وجودة الخدمات العامة، وفعالية منظومة الحماية الاجتماعية.

وتوضح نتائج الدراسة أن اتساع الفجوة بين تكلفة المعيشة ومستويات الدخول لا يقتصر أثره على تراجع القدرة الشرائية، وإنما يمتد إلى إعادة تشكيل أنماط الاستهلاك داخل الأسرة على النحو الذي فصلته فصول هذه الدراسة، بما يحد من قدرتها على الحفاظ على مستوى معيشي مستقر أو تكوين مدخرات تمكنها من مواجهة الصدمات الطارئة.

ومن ثم، فإن قياس تكلفة المعيشة لا ينبغي أن يقتصر على تتبع حركة الأسعار، وإنما ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره أداة لتقييم مدى اتساق سياسات الأجور والدعم والخدمات العامة مع الاحتياجات الأساسية للأسر. فالقيمة الحقيقية للدخل لا تتحدد بمقداره الاسمي وحده، وإنما بقدرته على تمكين الأسرة من تلبية احتياجاتها الأساسية دون خفض مستوى الاستهلاك، أو تأجيل بعض الاحتياجات الضرورية، أو الاعتماد المفرط على مصادر دخل إضافية.

وفي هذا الإطار، تمثل التوصيات التي تطرحها هذه الدراسة مدخلاً لتعزيز قدرة السياسات العامة على الاستجابة للتحولات المعيشية، بما يسهم في تضييق الفجوة بين الدخل وتكلفة المعيشة، ودعم استقرار الطبقة الوسطى باعتبارها أحد الركائز الأساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم، فإن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تمثل أساساً موضوعياً عند تقييم سياسات الأجور والدعم والحماية الاجتماعية، بما يعزز

اتساقها مع الواقع المعيشي للأسر المصرية. وفي نهاية المطاف، فإن المقياس الحقيقي لنجاح أي إصلاح في هذا المسار لن يكون رقماً في موازنة الدولة، بل تلك اللحظة التي تمد فيها ربة المنزل يدها إلى كيس الجبن الطبيعي على رف السوبر ماركت لا إلى بديله الأرخص، لا لأنها أنفقت أكثر، بل لأنها استعادت أخيراً القدرة على أن تختار.

حزب العدل

المصادر

- البنك الدولي: **"Egypt Economic Monitor"**، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2025.
- البنك الدولي: "Poverty and Inequality Platform: International Poverty Lines (2021 PPP, June 2025 update)"، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2025.
- البنك المركزي المصري: **"أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري"**، القاهرة: البنك المركزي المصري، 9 يوليو 2026.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **"بيان اليوم العالمي للأسرة: متوسط حجم الأسرة في مصر"**، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2025.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): "Arab Middle Class: Measurement and Role in Driving Change"، بيروت: الإسكوا، 2014، ص ص 30–33.
- مؤشر سوق الإيجار السكني للوحدات غير المفروشة — محافظة الجيزة، الربع الثاني 2026 (تحليل نحو عشرة آلاف إعلان إيجار جديد منشور خلال النصف الأول من عام 2026).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **"الرقم القياسي لأسعار المستهلك – يوليو 2026"**، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2026.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **"نشرة متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية – مايو 2026"**، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2026.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك"، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الجولة المنشورة الأحدث).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "خطوط الفقر القومية ومؤشرات الفقر"، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ضمن نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك).
- الجريدة الرسمية: **"القانون رقم (164) لسنة 2025 بشأن بعض الأحكام المتعلقة بالإيجارات القديمة"**، القاهرة: الجريدة الرسمية، 2025.
- الدستور المصري: **"دستور جمهورية مصر العربية"**، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2014 (وتعديلاته اللاحقة).
- الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي: **"تعريفة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي للاستخدامات المنزلية"**، القاهرة: الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، 2025–2026.
- المجلس القومي للأجور: **"قرارات المجلس القومي للأجور بشأن الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص"**، القاهرة: المجلس القومي للأجور، 2025.
- مجلس الوزراء: **"قرارات مجلس الوزراء بشأن تطبيق الحد الأدنى للأجور للعاملين بالجهاز الإداري للدولة"**، القاهرة: مجلس الوزراء، 2026.
- وزارة المالية: **"البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2026/2027"**، القاهرة: وزارة المالية، 2026.
- مجلس النواب — لجنة الخطة والموازنة: **"تقرير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2026/2027"**، القاهرة: مجلس النواب، 2026.
- صندوق النقد الدولي: **"Arab Republic of Egypt: Staff Report for the Article IV Consultation"**، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2025.
- جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك: **"تعريفة بيع الطاقة الكهربائية للاستخدامات المنزلية"**، القاهرة: جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، 2025–2026.
- منظمة الصحة العالمية: **"Global Health Expenditure Database: Egypt Profile"**، جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2025.
- منظمة العمل الدولية: "Global Wage Report"، جنيف: منظمة العمل الدولية، 2025.
- وزارة البترول والثروة المعدنية: **"قرار لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية بشأن تعديل أسعار المنتجات البترولية وغاز تموين السيارات"**، القاهرة: وزارة البترول والثروة المعدنية، 10 مارس 2026.
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني: **"القرارات المنظمة للمصروفات والرسوم الدراسية بالمدارس الرسمية"**، القاهرة: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، 2025–2026.
- وزارة النقل: **"قرارات تعديل تعريفة وسائل النقل الجماعي ومترو الأنفاق والسكك الحديدية"**، القاهرة: وزارة النقل، 2026.

مركز العدل لدراسات السياسات العامة

جميع الحقوق محفوظة © 2026